دراسات

سلامة كيلة

الصراع الطبقي في سورية

الثورة في صيرورتها



المتوسط

ورغم هذا الشكل «الطائفي» الذي يظهر في الصراع فإن الصراع الطبقي هو الجوهر الذي يحكم كل ما يجري. فالقوى الطائفية المغرقة في التشدد والجهل، والتي استُجلبت من الخارج، تعتمد على بيئة «خارج التاريخ» ومهمشة حضارياً في سورية، لكنها بيئة محدودة الوجود، ومحصورة في مناطق محدّدة (ريف حلب، واللاذقية، والبيئات المحافظة في المدن)، وليست بيئة الصراع الطبقي الحقيقي، رغم أنه ظهر أنها تُهيمن على الثورة. ورغم الدعم «الطائفي» للسلطة من قبل إيران وأتباعها فإن الأساس هو «المصالح الحيوية للدولة الإيرانية» وسياسة النظام هناك لتكريس وجوده ودوره وسيطرته على المشرق العربي في إطار محاولته أن يكون قوة عالمية. لهذا وجدنا أن السلطة والنظام في إيراني يستخدمان «قوى طائفية» شيعية وسنية في الوقت ذاته، حيث تدعم واحدة السلطة وتعمل أخرى على تخريب الثورة (النصرة ثم داعش).

المتوسط

الصراع الطبقي في سورية

المؤلف:سلامة كيلة/ عنوان الكتاب: الصراع الطبقي في سورية
الطبعة الأولى: ٢٠١٥.
الغلاف والإخراج الفني: الناصري

ISBN: 978-91-87373-72-5



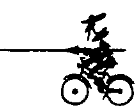
منشورات المتوسط

ميلانو / إيطاليا / العنوان البريدي:
Alzaia Naviglio Pavese. 120/ 20142 Milano / Italia
العراق / بغداد / الحيدر خانة / محلة حسن باشا / ص.ب 55204.
www.almutawassit.org / info@almutawassit.org

سلامة كيلة

الصراع الطبقي في سورية

الثورة في صيرورتها



المتوسط

إهداء

إلى أنس عمارة

وشهداء اليسار السوري

وإلى مئات آلاف الشهداء الذين قَضوا في الحرب أو في السجون

مقدمة

منذ البدء حاولَت بعض الأجهزة الأيديولوجية إطلاق تسمية "صراع طائفي" على ما يجري في سورية. والبعض، خصوصاً في الإعلام "الغربي" (أي الإمبريالي) استخدم مصطلح "الحرب الأهلية". وربما يُؤكّد ما وصل إليه الوضع السوري على هذه أو تلك من المصطلحات، حيث أصبحت قوى أصولية (سلفية جهادية) هي التي تتصدر المشهد في الصراع، بعضها يقاتل السلطة وبعضها يخدمها. وباتت السلطة تستند في استمرار سيطرتها على قوى طائفية أرسلَتها السلطة في إيران (من حزب الله إلى كتائب أبو الفضل العباس وفيلق بدر وعصائب أهل الحق من العراق، إلى الحرس الثوري الإيراني). وهناك من يُريد أن يصوّر الأمر بأنَّ ما يجري هو صراع سُني شيعي بالتالي.

في مستوى آخر بات الصراع، ليس محلياً فقط، بل إقليمياً، وكذلك دولياً بعد تدخل كل من إيران وروسيا والسعودية وقطر وفرنسا وأميركا. لهذا بات هناك من يرفض أن يسمي ما يجري ثورة، أو حتى تنازع داخلي، بل يربط ما يجري بالصراع العالمي. وخصوصاً هنا "الصراع" الروسي الأميركي، ومسار السيطرة على العالم، حيث ظهر الوضع السوري كمفصل لكي تُظهر روسيا استقلاليتها ومركزيتها في الصراع العالمي، وفي السعي لتشكيل عالم جديد.

كل ذلك قائم، ويظهر الآن بأنَّ الثورة السورية باتت في مأزق، وأنَّ الصراع كله في استعصاء. ولقد تلاشى الكثير من المطالب والشعارات التي رُفعت بداية الثورة، وخلال كل عامها الأول خصوصاً. فقط ما بقي هو هدف إسقاط السلطة، التي ربما تتلخص بالرئيس وحاشيته. ويظهر

واضحاً أنَّ الحل لم يعد سورياً بل بات يخضع لتوازنات القوى العالمية، وللدور الإقليمي لكل من إيران والسعودية خصوصاً. ما الذي أوصل إلى ذلك؟ ربما تكون هناك بعض الإجابات في الكتاب ذاته. بالتالي لماذا نتحدث عن "الصراع الطبقي"؟

ربما للقول بأنَّ كل ما جرت الإشارة إليه هو اختلاطات، ربما تُؤثِر على الثورة، أو حتى تجهضها، ولقد بات واضحاً أنَّ الصراع الطبقي لا يقود إلى إسقاط النظام الاقتصادي السياسي والطبقة المسيطرة، بل أنَّ اختلاط الصراع فَرَضَ الاستعصاء، ومن ثم قاد إلى أن يرتبط الحل بقوى خارجية. لكن لا بُد من الإشارة إلى أنَّ للمنظور أهمية في فهم الواقع، وتحليل الوقائع، ولا شك في أنَّ المنظور الماركسي يَفرض أن يكون الأساس في كل تحليل هو الطبقات، وليس "الوطن" أو "الدين والطائفة". وهو منظور يبدأ من الملموس/ الواقع العياني وليس من المجرّد أو "العالمي"، بل أنه يَعتبر كل هذه المسائل هي نتاج الطبقي بالضرورة. حيث يمكن للصراع الطبقي أن يتخذ شكلاً "وطنياً"، أو يتسربل في إهاب ديني أو طائفي، لكنه هنا يتوه ويتشوّه.

لهذا فإن المنظور الماركسي يفرض أولاً أن نحدد السلطة كونها سلطة طبقة لا أن ننظر للدولة من خلال موقعها "العالمي"، وتحالفاتها العالمية. ويجب أن تُفهم هذه بتلك وليس العكس. وثانياً أن نفهم أنَّ الصراع ضد السلطة هو صراع طبقي وليس صراعاً "سياسياً" (بالمعنى الدارج لكلمة سياسي)، أو أي شيء آخر. هاتين المسألتين هما ما فرض أن نتحدث عن الصراع الطبقي في سورية ونحن نُشير إلى الثورة الراهنة. فالسلطة هي سلطة فئات كانت جزءاً من كادرات الدولة، وتحوّلت عبر نهب "القطاع العام" إلى "رجال أعمال جُدد" باتوا يسيطرون على الاقتصاد وفرضوا تهميش "القطاع العام" بعد شراء الرابح منه بأبخس الأثمان، متحالفين مع البرجوازية التقليدية (الشامية الحلبية)، ومُشكّلين معاً "الطبقة المسيطرة". الطبقة التي نهبت المجتمع وباتت تتحكم بنسبة عالية جداً من الاقتصاد،

وهو ما فرض تمركز الثروة بيدها. ولقد باتت الدولة أداة بيدها، وباتت الأجهزة الأمنية و"الجيش" قوتها لفرض سلطتها هي، ولهذا قررَت الدفاع عن سلطتها "إلى النهاية". هذا قرار طبقي بامتياز، حيث لا تريد الطبقة المسيطرة التنازل عن سلطتها، أو حتى تقديم تنازلات جزئية تخشى من أن تقود إلى الإطاحة بها. فالطبقة المسيطرة تريد الحفاظ أساساً على النمط الاقتصادي الريعي الذي أنشأته بالتواشج من الرأسمال "الخارجي" (الخليجي، التركي والمافياوي الروسي). وهي من أجل النهب، وللحفاظ على هذا النمط تمسّكت بالدولة الدكتاتورية الشمولية.

في المقابل فرض ذلك تدمير "قوى الإنتاج" (الصناعة والزراعة) وتركيز الاقتصاد في قطاع ريعي، هو قطاع العقارات والخدمات والسياحة والبنوك والاستيراد. لهذا أصبحت نسبة البطالة مرتفعة، وباتت الأجور متدنية، وانهار التعليم والصحة (كما سيشار في الكتاب). لهذا كان واضحاً أنَّ مَنْ يخوض الصراع هم الفقراء والمهمشون، حيث لم يعد بإمكانهم تحمّل الوضع الذي باتوا فيه. لقد نهض شباب من الفئات الوسطى يريد الثورة بعد أن لمس إمكانياتها بُعيد ثورة تونس وخصوصاً ثورة مصر، ثم ليبيا واليمن والبحرين. هذا الشباب كان يلمس انسداد الأفق نتيجة البطالة، لكن أيضاً كان يلمس ضرورة الحرية وهو يتفاعل عبر النت مع عالم مفتوح. لكنَّ هؤلاء فئة لم تكن تشكّل الكتلة الرئيسية ممن تحرّك وانخرط في الثورة. ورغم أنَّ مطالب الطبقات المفقرة لم تُلمس، أو جرت التغطية عليها، فقد كان أساس حراك عاطلين عن العمل وعمال مفقرين، وفلاحين مفقرين، وفئات وسطى انحدرت، هو وضعهم بالذات، وليس الأفكار والأيديولوجيات، ولا ما باتت تُلخص به الثورة: أي الحرية والكرامة، رغم أهمية هذه وتلك. وبغض النظر عن المآلات التي سيشار إلى أسبابها لاحقاً، فإنَّ الأساس الطبقي كان واضحاً في تفجّر الثورة. والآن نجد أن مئات آلاف الشباب الذي حمل السلاح هو من هؤلاء المفقرين.

إذن، المفقرون يخوضون صراعاً طبقياً ضد الطبقة المسيطرة، الطبقة

التي تتسم بطابعها الريعي المافياوي، والتي تعتمد بُنية سلطوية بالغة الفظاظة والعنف. رغم فوضى التنظيم لدى هؤلاء، وغياب الرؤية الفكرية الواضحة، والأحزاب التي تُعبّر عنهم، كذلك النقابات واللجان والهيئات والتجمعات. هذه الوضعية الأخيرة هي التي سمحت بتغلغل أفكار ورؤى وأيديولوجيات مضادة لمصالحهم، وإلى المقدرة على إظهار الثورة في شكل أصولي سلفي "جهادي". دون أن نتجاهل أنْ ليس كل الثورة هي كذلك، بل أنَّ الكتل الأكبر هي لصنف آخر يتسم بالبساطة، وعدم معرفة كيف يخوض الصراع، وبالفوضوية. بالتالي فإنَّ المسارب التي تَغرق الثورة فيها هي نتاج غياب الفعل السياسي المعبّر عن هؤلاء المفقرين، والذي يطرح بديلهم وينظمهم من أجل تحقيقه. ومن المفترض أنَّ هذا هو دور "نخب" ثورية (كانت تتسمى باليسار)، لكن ظهر واضحاً أنه حين نهضت الثورات كان هؤلاء قد أصبحوا جثثاً محنطة، لا حول لها ولا قوة، وليست قادرة لا على فهم ما يجري ولا على الفعل فيه.

هذا ما جعل الصراع الطبقي يتلوّن بالأسود في كلا الجبهتين، وأن يفقد هدفه الأصلي سائراً في مسارات تُحبط الثورة ذاتها. لنصل إلى حالة الاستعصاء التي باتت تفترض "عملاً جراحياً" لكي ينفتح أفق الصراع الطبقي من جديد. لكن في كل الأحوال المفقرون نهضوا، والطبقة المسيطرة باتت إلى زوال.

بالتالي بغض النظر عن الشكل القائم الآن للصراع فإن المحرِّك هو صراع الطبقات، صراع المفقرين ضد الطبقة المافياوية المسيطرة. ولأنه كذلك فهو مستمر بغض النظر عن الشكل الراهن له، حيث سوف تفرض التجربة على المفقرين بلورة بديلهم الثوري بعيداً عن كل أوهام الماضي أو تخيلات "الجنة"، وسيتخذ شكلاً واضحاً متجاوزاً الاستعصاء القائم، والذي قام نتيجة الشكل الأصولي الذي اتخذه وحدَّ من توسّع الثورة لتصل إلى "نقطة ضعف السلطة"، أي هنا البيئة الاجتماعية التي تتغذى منها "بنيتها الصلبة"، وقوتها الضاربة. رغم أن هذه تدمرت كذلك خلال الثورة

لتجد السلطة في "حلفائها الطائفيين" مسنداً تقف عليه، حيث باتت تقاتل الشعب بقوى طائفية مستجلبة من إيران والعراق ولبنان، وكذلك من روسيا القوة الإمبريالية التي حاولت أن تجد لها موطئ قدم دون أن تعرف كيف تحقق ذلك فدخلت في متاهة. وهذا يُظهر كيف أن الصراع الطبقي في بلد بات يفترض توسعه إلى بلدان أخرى، وكيف أن مصالح الدول باتت تفرض عليها التوحد ضد حركة الشعوب.

ورغم هذا الشكل "الطائفي" الذي يظهر في الصراع فإن الصراع الطبقي هو الجوهر الذي يحكم كل ما يجري. فالقوى الطائفية المغرقة في التشدد والجهل، والتي استُجلبت من الخارج، تعتمد على بيئة "خارج التاريخ" ومهمشة حضارياً في سورية، لكنها بيئة محدودة الوجود، ومحصورة في مناطق محدَّدة (ريف حلب، واللاذقية، والبيئات المحافظة في المدن)، وليست بيئة الصراع الطبقي الحقيقي، رغم أنه ظهر أنها تُهيمن على الثورة. ورغم الدعم "الطائفي" للسلطة من قبل إيران وأتباعها فإن الأساس هو "المصالح الحيوية للدولة الإيرانية" وسياسة النظام هناك لتكريس وجوده ودوره وسيطرته على المشرق العربي في إطار محاولته أن يكون قوة عالمية. لهذا وجدنا أن السلطة والنظام في إيراني يستخدمان "قوى طائفية" شيعية وسنية في الوقت ذاته، حيث تدعم واحدة السلطة وتعمل أخرى على تخريب الثورة (النصرة ثم داعش).

وإذا كنتُ قد قفزتُ عن مصطلح "الحرب الأهلية" فلأنه يوضع في سياق الصراع الطائفي تحديداً، رغم أن كل صراع طبقي هو "حرب أهلية" بين طبقات، خصوصاً حين ينتقل إلى السلاح.

مدخل

سنوات أربع هي عمر الصراع الطبقي في سورية، وهو مستمر كما يبدو. حيث بدأت الثورة في ١٥ آذار/ مارس سنة ٢٠١١، وبدأت ككل الثورات التي سبقتها في تونس ومصر واليمن والبحرين وليبيا، عبر أشكال التظاهر التي كانت تطالب بسقوط النظام. وكانت عفوية دون أحزاب قادرة على التأثير في مسارها ككل الثورات أيضاً. ومن نخب شبابية تريد التغيير، لكن انخرطت بها الطبقات الشعبية التي عانت من الفقر والبطالة والتهميش. الاختلاف الأساس كان في أن السلطة قررت أن تمارس أقصى أنواع العنف من أجل ألا تسقط، عكس كل من تونس ومصر خصوصاً حيث انحازت "قوة قمع السلطة"، أي الجيش إلى التغيير عبر إبعاد الرئيس وحاشيته، ليس دعماً لمطالب الشعب التي كان يلخصها شعار: إسقاط النظام، بل من أجل الحفاظ على السلطة ذاتها.

ولا شك في أن تكوين السلطة السورية كان يفرض ذلك، حيث لم يكن لدى الجيش إمكانية المناورة نتيجة خضوعه المطلق لسيطرة الأجهزة الأمنية، وتحكم "بنية صلبة" من "القوات الخاصة" بكل الوضع، كانت على ولاء مطلق لمركز السلطة. فقد كانت قطاعات الجيش خاضعة لسلطة الأمن، وكانت تعددية الأجهزة الأمنية تجعلها كلها بيد الرئيس، دون مقدرة على التمرّد، أو التفكير في التمرد. لهذا لم يكن للجيش أن يقوم بما قام به في تونس ومصر، في حالة شبيهة بوضع ليبيا حين اعتمد القذافي على "بنية صلبة" من عشيرته ومن المرتزقة، وأضعف قدرات الجيش الذي انشق دون أن يكون قادراً على حسم الصراع. وإلى حدٍ ما في حالة أشبه بوضع اليمن حيث انشق جزء من الجيش لكنه لم يكن قادراً على حسم

الصراع مع "البنية الصلبة" التي شكلها علي عبدالله صالح، وكان متحكماً بها من أقاربه وعشيرته.

الفئة المتحكمة بالطبقة المسيطرة هنا كانت قادرة على الحفاظ على "تماسك" السلطة، وضبط القوة التي تقاتل الشعب بها. من خلال "البنية الصلبة" التي أسستها من جهة، ومن خلال تكوين الدولة الأمني من جهة أخرى. ولأن الثورة ستطيح بها هي بالذات قررت خوض الصراع إلى النهاية، وقررت أن تمارس أقصى العنف لكي تسحق الشعب. وهو الأمر الذي فرض مواجهة التظاهرات بالرصاص منذ أول حشد شعبي، وأصبحت تواجه كل التظاهرات بالرصاص وأقصى العنف. وحين لم يجدِ كل ذلك في وقف الثورة صعّدت من دور الجيش، حيث زجت به في الصراع من أجل سحق الثورة. ووصل الأمر إلى استخدام الطائرات والصواريخ البالستية (السكود) والبراميل المتفجرة، وكل أشكال الصواريخ والقذائف، وأيضاً الأسلحة الكيماوية.

لهذا أصبحت الثورة "السلمية" ثورة مسلحة. وطغى الصراع المسلح على الفعل الشعبي. وظهر الأمر وكأن مجزرة تحصل، الأمر الذي غطى على الأساس، الذي هو أن الأمر يتعلق بثورة مورست ضدها كل أشكال الوحشية لأن الطبقة المسيطرة والمتحكمة بالسلطة تريد سحق الشعب الذي تمرّد عليها لكي تحافظ على مصالحها.

وإذا كانت السلطة قد أشارت منذ البدء أن الأمر يتعلق بـ "مؤامرة"، وأن الذين يتحركون هم مجموعات سلفية وإرهابية، وأن جماعة الإخوان المسلمين تدفع لكي تُسقط النظام من أجل الانتقام مما حدث لها سنوات ١٩٨٠/ ١٩٨٢، وأن قوى إقليمية تُحرّك الوضع، فقد جهدت (كما القوى الإقليمية) إلى "أسلمة" الثورة لكي تحوّلها إلى بعبع يخيف الأقليات، خصوصاً هنا العلويين، التي كانت ترى بأن انشدادهم خلف السلطة هو الضمانة لبقائها، بالضبط لأن "البنية الصلبة" في الأمن والجيش تتشكل

منهم، أي أنهم قاعدتها الاجتماعية التي يمكن أن يقود إنخراطها في الثورة إلى تفكك "البنية الصلبة" هذه، وربما انقلابها على السلطة.

ولأن الثورة ظلت بلا قوة تنظمها وتعطيها بُعدها السياسي الطبقي، فقد غرقت في فوضى، وكان ممكناً نجاح السياسات التي تريد أسلمتها (من قبل السلطة أو القوى الإقليمية)، وتحويلها إلى عمل مسلح بلا رؤية أو إستراتيجية عسكرية، أو تنظيم مُوحد. لهذا ظلت قائمة على بطولة الشعب، وجرأة الشباب فيه، أكثر مما قامت على عناصر تؤهل لنجاحها إلى الآن.

ورغم أنني أصدرتُ كتابين عن الثورة، الأول تناول الظروف التي فرضت انفجارها وصيرورتها في الشهور الأولى، وأزمة المعارضة، والتخوفات التي نشأت والتي كانت تكرر القول بالانجراف إلى الحرب الأهلية، ومن ثم تعقد الصراع وممكنات الوصول إلى "حل"، والثاني يتناول مراحل الثورة ومشكلاتها وأسباب تأخر انتصارها، لكنه يركز على موقف "اليسار" منها، ليفكك خطابه "الممانع"، وتحولات الوضع الدولي التي أبانت هزال منظور المؤامرة والدور الإمبريالي، وأشّرت إلى مركزية الدور الروسي، وعمل أميركا كسمسار لروسيا. رغم ذلك أُقدّم هنا كتاباً جديداً يضم "وثائق" قدمت باسم ائتلاف اليسار السوري، التنظيم الذي نشطت فيه، تطرح التصور حول طبيعة الثورة وأهدافها، وصيرورتها ومشكلاتها عبر تقييم للأشهر الأولى، وتناول لأهم المظاهر التي نشأت بعد عام من الثورة، سواء تعلق الأمر بالعسكرة أو الأسلمة أو الفوضى، ومن ثم الصراع من أجل السيطرة على الثورة، من قبل القوى الدولية والإقليمية، ومن قبل القوى والطبقات المحلية. وصولاً إلى تقديم نقد منهجي لموقف اليسار العالمي من الثورة.

في هذا الكتاب تركيز على "روح" الثورة، ومنطقها. وفيه "روح جمعي"، ومنظور عملي، براكسيس، ومحاولة لفهم مستويات متعددة في الآن ذاته. فيه تكثيف وتركيز. وفيه معالجات لمشكلات، وتنبيه لأخرى. وأيضاً فيه

"روح" يفتقدها اليسار، روح يسارية مقاتلة من أجل الفهم، ومن أجل الكشف، وأيضاً من أجل التنبيه والتحذير، وبالتالي النقد والرفض. ولم يكن كل ذلك من خارج الثورة بل كان من عمقها، لهذا تأسس على تلمّس وضع الشعب، وتلمّس الأخطار التي تقود العفوية إليها، والأخطار التي تدفع بعض أطراف المعارضة إلى الوقوع فيها نتيجة أوهامها وأمراضها. حاوَل أن يكون لصيقاً بالثورة كما تُمارَس، وكان يُدقق في كل مساراتها لكي يطرح ما يفيد في تطويرها ودفعها إلى أن تتجاوز العفوية. وفي اقتراح خيارات لتكتيكاتها بديلة عما كان يجري.

لا شك في أن الثورة السورية هي الأكثر تعقيداً، وتتراكب فيها مستويات عدة، لأنها بدت كشكل مواجهة طبقية في قمة التوحش، نتيجة ميل الطبقة المسيطرة إلى الحسم الدموي للصراع كي تتخطى مصير سابقاتها في تونس ومصر. ولأنها بدت وكأنها تحمل كل ميراث العالم القديم، وكل أوهامه، العالم الذي كان ينتهي أمام أعيننا، والذي ظهر في كل مستوياته وتداخلاته، ولهذا ظهر الصراع الطبقي ملوثاً بكل وعي ومشكلات الماضي. وكذلك لأنها كانت اللحظة التي قرر "العالم" كله أن يوقف المد الثوري الذي بدأ في تونس وتوسّع بسرعة البرق إلى مختلف أرجاء الوطن العربي، وكان تخوّف الرأسماليات أن ينتقل إليها كذلك، بالضبط نتيجة الأزمة الاقتصادية العميقة التي تعيشها. وبالتالي فقد أظهرت فاعليات كل القوى المحلية والإقليمية والعالمية، وأوضحت ممكناتها، وأبانت التحولات في ميزان القوى العالمي.

لقد ظهر أننا في "عالم جديد" ليست أميركا العنصر الحاسم فيه، ولا هي معنية بـ "الشرق الأوسط" كما كانت في الماضي. وبالتالي ظهرت روسيا والصين كقطبين يتقدمان "مسرح التاريخ" كإمبرياليتين. في الوقت الذي ظهر فيه اهتراء اليسار العالمي، وانحكامه لمنظومة متقادمة تعود إلى مرحلة الحرب الباردة، وتتشرّب من تكتيك السوفيت خلالها، رغم أن الحرب الباردة انتهت منذ زمن، وذلك التكتيك كان خاطئاً في حينه أصلاً،

لهذا أوصل اليسار إلى التلاشي. ليظهر بأن الوعي لا يسقط فور سقوط الوقائع، بل يبقى يكرر ما حفظه دون تلمس التغيرات العميقة التي حدثت. وفي الوقت الذي ظهر فيه الماضي مجسداً في "الأصولية الجهادية" التي جرى اختراعها لمواجهة السوفيت في أفغانستان، وهذا الماضي يقاتل من أجل تدمير الثورة، ويُستخدم كعنصر قتل وتدمير وتشويه من قبل دول وأجهزة أمنية كي تفشل الثورة، كي تتحوّل إلى مجزرة تكون "درساً" للشعوب كي لا تفكر في الثورة أصلاً. ولقد استخدم في هذا المجال كل المخزون "الديني" والأصولي والطائفي كي يظهر الصراع الطبقي كحرب طائفية، أو كهمجية قروسطية تريد تدمير الحداثة.

وفي خضم كل ذلك سنلمس التقاتل الإمبريالي من أجل السيطرة والنهب عبر السعي للاستحواذ على سورية. فرنسا وتركيا وقطر كمحور يريد السيطرة، وروسيا/ الصين كطرف يريد البدء بممارسة إمبرياليته من خلال السيطرة على سورية، وإيران التي تريد الحفاظ على السلطة دفاعاً عن ذاتها، ومن أجل أن تبقي أوراق اللعب في القضية الفلسطينية بيدها. أما أميركا فكان يبدو أنها متعبة، تحاول لملمة أزمتها لكي تحافظ على وجودها، ومن أجل ذلك قررت "فجأة" أن تبيع سورية لروسيا، رغم أنها لم تكن مسيطرة هناك، وكان يبدو أنها في صراع مع النظام السوري. لكن كانت موافقتها ضرورية لروسيا كي تحسم أمر المنافسين الآخرين عبر عملية الضغط التي يمكن أن تمارسها أميركا، على أن تحصل أميركا على تحالف معها في سياق سياستها الهادفة إلى حصار الصين، الخطر الذي تستشعره، وتعتقد أنه بات يحظى بالأولوية. ورغم كل الإرباكات التي حصلت بعد أزمة أوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم، وبالتالي "عودة الحرب الباردة" كما يُقال في الصحف. ورغم التدخل الأميركي الجزئي في سورية بعد العراق، فإن إمكانية العودة إلى التفاهم لا زالت هي الخيار الأميركي على الأقل.

إذن، في الثورة السورية تكثّف كل الصراع العالمي، وتَشكل المفصل

الذي يؤشر إلى زمنين متباينين. هنا كانت سقطة اليسار القديم، الذي ظل في الزمن الماضي، وعالج ما يجري من منظور ذاك الزمن، وبالعقلية التي تأسست فيه. وهو الأمر الذي يؤشر على إفلاس تام سيفتح الأفق ليسار جديد ينطلق من الصراع الطبقي الراهن، ويتشكل عبره. وبالتالي نحن هنا نعيش في زمنين متباينين، حيث يسقط "منطق"، وتتهاوى رؤية، وتنتهي قوى. ليتأسس منطق جديد، ويؤسس رؤية مختلفة، ويكون أساس نشوء قوى جديدة.

(١)
ائتلاف اليسار السوري
مهماتنا في الثورة الراهنة

مقدمة:

على ضوء الانتفاضة الشعبية التي بدأت منذ ١٥ آذار في سورية، تبلور ائتلاف بين مجموعات وأفراد من اليسار المشارك في الانتفاضة، بهدف تنسيق النشاط فيما بينهم، ومن أجل تطوير الحراك، وتفعيل دور العمّال والفلاحين وذوي الدخل المحدود المشاركين في هذه الانتفاضة، أصدر الوثيقة التالية:

انتفضت قطاعات واسعة من الطبقات الشعبية من أجل التغيير، بعد قهر استمر خمسة عقود، فلم يسمح لها بالتنظم كقوة مستقلة عن السلطة، انتفضت بعد أن بلغ النهب الذي يمارسه "رجال الأعمال الجدد" والقدامى حداً أفقر كتلة كبيرة من هذه الطبقات.

لقد تحكمت فئة ضئيلة بمفاصل الاقتصاد وحوّلته من اقتصاد منتج (في الزراعة والصناعة بحدود معينة) إلى اقتصاد ريعي يقوم على الخدمات والاستيراد والعقار والسياحة والبنوك. هذه العملية التي حققتها سياسة اللبرلة التي نفّذت خصوصاً في السنوات العشر الماضية، في ظل الحديث عن سياسات "التحديث والتطوير"، والتي أفضت إلى زيادة كبيرة في نسبة العاطلين عن العمل، ونشوء اختلال كبير في الوضع المعيشي للطبقات الشعبية، التي لم ترتفع أجور العاملين منها سوى بنسب ضئيلة مقابل

الارتفاع الهائل في أسعار السلع والخدمات والتعليم والصحة بعد اكتمال الانفتاح الاقتصادي وتحرير السوق، رغم أنه بات محتكراً لفئة ضئيلة من "رجال الأعمال الجدد".

ولقد كان الطابع الاستبدادي للسلطة، الذي تشكّل منذ خمسة عقود تقريباً، وتحكم الأجهزة الأمنية، مع غياب المؤسسات والقانون، هو الغطاء الذي سمح بنهب منظم ومريع لمجهودات الطبقات الشعبية حين كانت الدولة هي "رب العمل"، ومن ثم سمح لتحقيق التحول الليبرالي دون مقدرة على المقاومة بعد انهيار الحركة المعارضة بفعل قسوة الاستبداد، وأزماتها هي بالذات.

لهذا كان من الطبيعي أن تثور هذه الطبقات، وأن تبدأ انتفاضة عارمة بهدف تحقيق التغيير، وانتزاع الحريات السياسية، على أمل أن تحقق وضعاً أفضل يسمح لها بعيش كريم وحياة مستقرة.

الثورة إذن، هي ثورة الطبقات الشعبية، وإنْ لم تتخذ طابعاً طبقياً واضحاً بعد. لكننا نلمس اندفاع العاطلين عن العمل، وتحرّك الريف الذي أدت سياسات إخضاع الاقتصاد المحلي لتقلبات الأسعار العالمية، بعد تحقيق الانفتاح الكامل، إلى انهياره بعد رفع أسعار المشتقات النفطية والتقاوي والأسمدة. وسنلمس تحرّك العمال الذين يعيشون أبأس حياة نتيجة الأجور المنخفضة، في "القطاع العام" وأسوأ في القطاع الخاص، وكذلك موظفي الدولة الذين لا تسمح أجورهم بأدنى ممكنات العيش.

ولأن الأفق بات مسدوداً بفعل قسوة السلطة، وبات العيش أصعب مما يمكن احتماله، كان لا بد من التحرر من كل عُقد الخوف والتخوف، ومن ميول التكيف والالتفاف على الأزمة العميقة التي باتت تعيشها، أزمة الفقر والجوع، والبطالة والتهميش والقمع والتدخل الأمني لمنع كل تعبير بسيط عن الأزمة. ولهذا خرجت تطالب بالخبز والحرية معاً.

لا بد إذن، من أن نحدد دورنا في الثورة الراهنة، كماركسيين ثوريين،

يلتصقون بالطبقات الشعبية ويدافعون عنها، ويسعون لأن تصبح هي القوة الحاكمة، من أجل تأسيس دولة مدنية حديثة تقررها الإرادة الشعبية، إرادتهم هم، بما يقود إلى حل الأزمات العميقة التي نشأت، في الاقتصاد والتعليم والصحة، وفي بنية الدولة التي تكرست كسلطة مستبدة.

سوريا التي نريد:

تشكلت الدولة بعد الاستقلال كتعبير عن حاجة الإقطاع المتحوّل إلى التجارة. كما تشكلت بعد الانقلابات كسلطة دكتاتورية أبوية تتحلى بأساطير القرون الوسطى عن الحاكم. ورغم كل الأشكال "القانونية" و"المؤسسية" و"الدستورية" التي تمظهرت من خلالها. فقد ظلت سلطة حاكم فرد. لهذا لا بد من تأسيس دولة مدنية حديثة، ديمقراطية وعلمانية، وبرلمانية. تقوم على أساس المواطنة، وبأن الشعب وحده هو مصدر السلطات، وتقرر الحريات العامة كلها، حرية التنظم وحق الأحزاب في النشاط من خلال الإخطار فقط، حرية الرأي والتعبير والمعتقد، وحرية الصحافة بمختلف أشكالها (الورقية والمرئية والمسموعة) وفق ضوابط تُقرر في الدستور. وحرية الإضراب والتظاهر وكل أشكال الاحتجاج من خلال الإخطار فقط. وحريات النقابات والاتحادات وكل أشكال التجمعات التي تعبّر عن طبقة أو فئة اجتماعية أو جنسية أو عمرية. على أن ينتظم كل ذلك في دستور يقرر فصل السلطات وتداول السلطة، يُقر من قبل الشعب ذاته.

ولما كان الأساس في كل الحراك الثوري الحالي هو الوضع المزري الذي وُضعت فيه الطبقات الشعبية، ولحل مجمل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، لا بد من تغيير النمط الاقتصادي الذي تشكل خلال العقود الماضية، والذي هو أساس التبعية للإمبريالية، بحيث نعيد التأكيد على أن وجودنا وتطورنا يعتمدان على ألّا يجري الاعتماد على الاستيراد في كل ما نحتاج، بل أن نؤسس اقتصاداً منتجاً، يوفر احتياجاتنا ويوجد فائض قيمة يسمح بزيادة مطّردة في الأجور وفي تحسين الخدمات.

لهذا لا بد من حل المسألة الزراعية، بالعودة إلى الاهتمام بالأرض، ودعم الدولة لتطوير الزراعة ومساعدة الفلاحين بعد الأزمة التي أحلت بهم، ودعم كل مستلزمات الزراعة، وتسويق المنتوج. وبالأساس الحفاظ على الملكيات وتعزيز التعاون بين الفلاحين. حيث يجب أن نأكل ما ننتج. لهذا لا بد من ضمان أسعار المشتقات النفطية والتقاوي والأسمدة، ودعم كل ما يؤدي إلى مكننة الزراعة.

كما لا بد من العمل على تجديد الصناعات القائمة والتوسع في البناء الصناعي، حيث لا يمكن لمجتمع أن يعيش في هذا العصر دون أن تكون الصناعة هي قوة الإنتاج الأساسية فيه. وإنَّ استيعاب العمالة الوافدة كل عام لن تكون ممكنة دون هذا التوسع الصناعي. وكذلك إن بناء دولة مدنية حديثة لن يتحقق على اقتصاد ريعي طفيلي، ومافياوي، ويخضع لتقلبات الأسواق العالمية، ولشره الطغم المالية الإمبريالية.

والحاجة لكل ذلك تفرض تطوير البنية التحتية لكي تستوعب هذا التطور الاقتصادي، وتؤسس لرفاه الناس. كما تفرض إعادة بناء التعليم لكي يؤسس لأجيال تعرف ما ستشتغل به، وتتقن العمل، وليس حملة شهادات لا قيمة لها سوى الإتيان بموظفين لا معرفة لديهم. فالبناء الصناعي لن يكون ممكناً دون المعرفة والعلم، والدولة المدنية ليست ممكنة في مجتمع يسوده وعي القرون الوسطى.

ولهذا لا بد من أن تلعب الدولة دوراً أساسياً في تحقيق كل ذلك، من خلال ضبط العلاقة بين السوق المحلي والسوق الرأسمالي الإمبريالي لكيلا يهرب الفائض إلى المراكز التي تجهد من أجل نهب كل الرأسمال المتراكم في الأطراف. إنَّ ضعف ميل الرأسمال إلى النشاط المنتج (بغض النظر عن كل القوانين التي يمكن أن تصاغ) يفرض أن تقوم الدولة بكل ذلك، لكن دون منع الرأسمال الخاص من النشاط، وإنما مع كبح ميوله للتوظيف فيما هو غير منتج، ودفعه للنشاط في القطاعات المنتجة بالتحديد. فدون

ذلك سوف يتكرر إنتاج النمط الريعي وسيطرة المافيا، ويزداد التفاوت في الدخول، فتدخل الديمقراطية الوليدة في أزمة قد تؤدي لعودة الطابع المستبد للسلطة، لأنه الطابع الضروري للحفاظ على التفاوت الاقتصادي، والتهميش للقطاعات الأوسع في المجتمع.

لهذا يناضل ائتلاف اليسار السوري من أجل:

من أجل اقتصاد منتج يستوعب البطالة والعمالة التي تدخل السوق سنوياً.

من أجل اقتصاد يحقق عيشاً كريماً للعاملين، من خلال أجور متوازنة مع الأسعار، وتحقق وضعاً مريحاً.

من أجل حق العمل، وأجر للعاطلين يمثّل الحد الأدنى للأجور.

من أجل تعليم مجاني وعلمي.

من أجل ضمان صحي حقيقي.

من أجل ضمان اجتماعي شامل.

من أجل سكن لائق.

التوزيع العادل للتنمية الاقتصادية في مختلف أقاليم الدولة ومناطقها.

هذا ما تريده الطبقات الشعبية، وتثور من أجله. وهذا ما يجب أن يكون في أساس مبادئ النظام الجديد. ولكي يكون ديمقراطياً، يناضل ائتلاف اليسار السوري من أجل:

من أجل دستور يقرر كل الحريات وينطلق من فصل السلطات وفصل الدين عن الدولة.

من أجل حرية تأسيس النقابات والاتحادات التي تدافع عن منتسبيها، من العمال ومن المهنيين، ومن كل الفئات الاجتماعية التي لديها مطالب محددة.

من أجل رقابة شعبية على نشاط الدولة السياسي والاقتصادي.

من أجل قانون مدني للأحوال الشخصية.

من أجل دور متساوٍ للرجل والمرأة.

ونحن إذ نُركز على الثورة الراهنة لا بد من أن نؤكد على أن صراعنا من أجل التغيير الآن يتأسس على رؤيتنا العامة للصراع ضد الإمبريالية:

نحن مع المقاومة، ومع تطوير الصراع إلى حرب حقيقية من أجل تحرير الأرض.

ومع الاستقلال الكامل عن الإمبريالية وعن النمط الرأسمالي، حيث لا استقلال في ظل التبعية الاقتصادية التي تفرضها حتماً السياسات الليبرالية.

ونحن مع الصراع ضد الدولة الصهيونية من أجل فلسطين محررة.

ومع الترابط مع كل الثورات العربية من أجل استنهاض مشروع ثوري تحرري جديد في الوطن العربي، ينطلق من الاستقلال ويهدف إلى الوحدة وتحقيق التطور والحداثة، في أفق تحقيق الاشتراكية.

فلا إمكانية لتطور داخلي، ولا إمكانية لبناء صناعة حقيقية أو تطوير الزراعة، في ظل التحاق بالرأسمالية. ولا إمكانية لتجاوز الاقتصاد الريعي المافياوي إلا بالقطع مع الرأسمالية والسعي لتجاوزها.

المسألة هنا هي مسألة مصير وليست مسألة خيار فقط، حيث لا يمكن تحقيق التطور دون صراع حقيقي مع الإمبريالية، ولا يتوهم أحد بأن بإمكانه ذلك لأنه سوف يعيد إنتاج النمط الريعي المستبد القائم.

مهماتنا في الثورة:

على ضوء ذلك، يجب التعبير عن العمال والفلاحين الفقراء وكل المفقرين، وهو الأمر الذي يعني تطوير الانتفاضة للوصول إلى تحقيق

الشعار الذي طرحته، أي شعار الشعب يريد إسقاط النظام. فلا إمكانية لاستمرارية نظام خرج الشعب من أجل تغييره، ولا إمكانية لقوى جذرية أن تطرح ما هو دون سقف المطالب الشعبية. هذا الأمر يفرض التفكير في كل السبل التي تسمح بتطوير الانتفاضة، بتنظيم آليات نشاطها، وبتحديد الشعارات التي تعبّر عن مطالب الطبقات الشعبية حقيقة، وكذلك بالأهداف التي تطرحها.

لم تخرج الطبقات الشعبية من أجل إصلاح أو تحسين وضع فقط بل خرجت من أجل مطالب أجبرتها على أن تكسر حالة الخوف من السلطة، ودفعتها إلى ميدان الصراع من أجل تحقيقها. ولم تُعرّض ذاتها للموت إلا لأنها توصلت إلى أنَّ ما من حل سوى في إسقاط السلطة، وتحقيق التغيير الذي يؤدي إلى أن تحقق مطالبها. وعلينا أن نعمل معها على ذلك، علينا أن نبلور مطالبها، وأن نسهم في تفعيل حراكها، وأن ندفعها إلى الأمام لكي تصل إلى الانتصار.

وفي كل الأحوال لن تتوقف الثورة قبل أن تحقق الحل الذي يتضمن مطالب هذه الطبقات، حتى وإنْ كان التغيير سيتحقق على مراحل وصولاً إلى أن تفرض مطالبها. لكن لا بد الآن من العمل على تفعيل الحراك الثوري ومأسسته وتحديد المطالب الأساسية التي يمكن أن تُفرض. فالسلطة ستعجز عن وقف الانتفاضة، لكن ضعف القوى الثورية سوف يفتح المجال لمحاولة تهدف إلى تحقيق تغيير شكلي في بنية السلطة دون لمس سيطرة الرأسمالية المافياوية، أو بتقليم أظافرها لمصلحة رأسمالية أخرى. وهي المحاولة التي تقوم على رفض مطالب الطبقات الشعبية بتغيير النمط الاقتصادي، وإن كان يمكن أن تحقق مطلباً ديمقراطياً إلى هذا الحد أو ذاك.

ولهذا لا بد من أن تحدد قوى الانتفاضة البرنامج الذي يطرح مطالبها كلها لكي يكون الحد الواضح لكل من يريد اللعب على أكتافها. ولقد أشرنا للتو إلى المطالب الأساسية التي هي الحد الأدنى الآن، والتي دون

حلها لن يكون ممكناً وقف الانتفاضة، حتى وإنْ توقفت مؤقتاً بعد تغيير النظام. فهي المطالب التي تحقق استقراراً فعلياً من خلال إعادة صياغة العلاقة بين الطبقات لمصلحة الطبقات الشعبية، وترسي بنية اقتصادية منتجة ودولة مدنية حقيقة.

وإذا كانت هناك قوى متعددة طبقياً تسهم في الثورة، بعضها عمالي وبعضها فلاحي وبعضها يمثل الفئات الوسطى، بعضها يساري وبعضها ليبرالي، فإن الأساس الآن هو تحقيق المطلب العام الذي يوحدها جميعاً، لكن ذلك لا يعني التركيز على شكل السلطة كما يرغب الليبراليون فقط، بل يعني أيضاً فهم أن الطبقات الشعبية التي هي الفاعل الأساس في الثورة لديها مطالب لا بد من أن تتحقق. وما طرحناه يعبّر عن ذلك حصراً، لأننا لا نرى بأن موعد الثورة الاشتراكية قد حان، بل نرى بأن تحقيق المطالب الشعبية الآن هو الذي سيفتح الأفق للوصول إلى الاشتراكية بقوة ونشاط العمال والفلاحين الفقراء وكل المفقرين الذين هم قوة الثورة الراهنة.

مهمتنا الآن تتمثل في الفعل في الثورة من أجل دفعها إلى الأمام. وهذا هو هدف الائتلاف اليساري، الذي يجب أن يضم كل الماركسيين المنخرطين في الثورة، من أجل الثورة، ومن أجل المستقبل الذي لن يكون مزدهراً دون فعل هؤلاء.

المطلوب هو نظام ديمقراطي يعبّر عن مصالح الطبقات الشعبية بالتحديد.

فالصراع طبقي بامتياز ولن يتوقف عند تغيير شكل سلطوي بآخر مهما كانت "ديمقراطيته"، لأنها دون تغيير النمط الاقتصادي لن تكون حقيقية بل ستخدم مافيا جديدة، وبالتالي لن تؤسس لدولة ديمقراطية بالفعل.

والمطلوب هو دورنا من أجل تفعيل الصراع وتطوير الثورة لكي تشمل كل الطبقات الشعبية، ولكي يصبح شعار إسقاط النظام ذو معنى واضح، ه

المعنى الذي تحفره قوة الجرأة والبسالة لدى شباب الطبقات الشعبية، والذي رسمه دم الشهداء الذين سقطوا من أجل الخبز والحرية. من أجل دولة مدنية توفّر حياة فعلية للطبقات الشعبية.

هذه هي مهماتنا في الثورة الآن.

(٢)
الوضع الراهن:
الشعب والسلطة والمعارضة وأفق الانتفاضة

ائتلاف اليسار السوري

أنهت الانتفاضة السورية شهرها السابع ولازالت مستمرة بقوة لافتة، رغم القتل اليومي والاعتقال الواسع، ورغم كل أشكال الحصار والسيطرة العسكرية وفعل الشبيحة، والتخويف الإعلامي. وهو أمر ليس غير طبيعي لأن كل هذه الجموع التي انتفضت لم تفعل ذلك إلا لأنها لم تعد تستطيع تحمّل الوضع الذي هي فيه، وهي لذلك تندفع من أجل فرض التغيير لصياغة وضع جديد يحقق مطالبها، ويجعلها تستطيع العيش على الأقل. لقد باتت قطاعات كثيرة منها عاجزة عن العيش أصلاً وفق الوضع الذي تبلور خلال العقود الماضية، وباتت حياتها موت، لهذا لم يعد الموت يخيفها، الأمر الذي جعلها تَقدُم على مواجهة الرصاص دون تردد أو خوف، وأن تستمر دون تراجع.

المسألة هنا هي مسألة خيار وحيد هو تحقيق التغيير الذي يعني وفق شعاراتها إسقاط النظام، لكنه يعني ما هو أبعد من تغيير أفراد وتبديل وجوه، حيث لا بد من أن يقود ذلك إلى تحقيق ما يجعلها قادرة على العيش. بالتالي لا بد من إسقاط النمط الاقتصادي الذي كرّسته هذه السلطة، والذي قاد إلى تهميش وإفقار كل هذه الكتلة الكبيرة من الطبقات الشعبية. وإسقاط النظام يعني هذا أولاً وبالتحديد، لأنها تريد المقدرة على العيش، وهي تصرخ الآن لأنها تريد العيش، وتطالب بالحرية

التي تعني بالنسبة لها المقدرة على العيش بالتحديد، وليس لا الكلام ولا الخطابة ولا المشاركة السياسية، فهذه كلها لا تعنيها إلا بالقدر الذي يخدم تحقيقها وضعاً يسمح لها بالعيش. وهنا فإن الحرية بالنسبة لها تتضمن ذلك أولاً، وبالتالي سوف يستمر الصراع إلى أن يتحقق الوضع الذي يجعلها قادرة على العيش. وهي الآن تقاتل من أجل إسقاط السلطة على أمل أن ينفتح الأفق لتحقيق مطالبها تلك. وهي مستمرة، وستستمر إلى أن يتحقق ذلك. وسيكون إسقاط النظام هو الخطوة الأولى التي لا بد من أن تفتح الأفق لذلك.

وبعد هذه الشهور من البطولة والجرأة والقوة لا بد من وقفة تقييم لوضع الانتفاضة، ولانعكاسها على بنية السلطة وآفاق التغيير، لكن أيضاً وضع المعارضة، وممكنات التدخل "الخارجي"، ومن ثم ما هو مطلوب الآن، وآفاق الانتفاضة. فرغم بطولة الطبقات الشعبية نلمس بأن هناك من يعتقد بأنْ لا أفق للانتفاضة، أو أن الأفق غير واضح كفاية، وأنها باتت "حالة تكرارية" تحتاج إلى من يفتح الأفق لها. وهو الأمر الذي يفرض البحث في "مشكلاتها"، وفي الأفق الضروري لانتصارها.

وضع الانتفاضة

إلى أين وصلت الانتفاضة بعد كل هذا الزمن؟

ربما يبدو وضع قطاع من النخب مرتبكاً نتيجة طول الزمن الذي مضى دون أن يتحقق الانتصار، ولهذا بدت حالة من التشكك والتشاؤم تتسلل إلى هذا القطاع. وأخذ البعض يعتقد بأنْ ليس من حل سوى عبر التدخل "الدولي". ولقد جاء انتصار الثورة في ليبيا ليعزز من هذا الموقف، أو لكي يكون تعزيزاً لهذا الموقف، وليرسم تصوراً عن دور مشابه لحلف الناتو.

وأيضاً أفضى هذا الوضع إلى الميل لتصعيد نزعة تسليح الانتفاضة، والتحوّل إلى العمل العسكري، كمخرج من المأزق الذي باتت تعيشه كما يعتقد قطاع من الفاعلين فيها، خصوصاً بعد توسع الانشقاقات في الجيش.

هل أنَّ الانتفاضة في مأزق؟ وبالتالي هل أنَّ المخرج هو إما في التدخل الإمبريالي أو الانتقال إلى السلاح؟

الانتفاضة ليست في مأزق، رغم مرور سبعة أشهر على انطلاقتها. وربما يكون هذا الأمر "طبيعياً" في بلد اتسم بالعسكرة الشديدة، وبالضبط الأمني الكبير، وبتشكيل قوى "خاصة" تحمي السلطة. هذا ما شهدناه في ليبيا وفي اليمن. خصوصاً وأنَّ الانتفاضة هي عفوية إلى حدّ كبير، وهي في سورية أضعف "تنظيماً" من كل البلدان الأخرى. وكذلك لا بد من ملاحظة أنَّ انطلاق الانتفاضة جاء بتأثير "عربي" أكثر مما كان الوضع الداخلي قد وصل إلى لحظة حدوث انفجار اجتماعي، رغم أنَّ الوضع الاقتصادي كان قد أصبح مشابهاً لأوضاع البلدان العربية الأخرى، وكان الاحتقان يتراكم دون أن يصل لحظة كسر حاجز الخوف لدى كل الطبقات المفقرة بشكل متساوٍ. وحاجز الخوف هو أساسي في نشوء بعض التردد والتخوف، وحتى قبول روايات السلطة من قبل قطاع من الطبقات الشعبية التي لم تشارك بعد والتي لا بُد مِن أن تكون جزءاً من الانتفاضة. فقد لعب التأخر في تعميم اللبرلة دوراً في عدم وصول الاحتقان الاجتماعي مرحلة الانفجار السريع لدى مختلف الفئات الاجتماعية بالسوية ذاتها، رغم تصاعد هذا الاحتقان خلال السنوات الأربع السابقة.

كل هذه عوامل لا بُد مِن أن تُؤخَذ بالاعتبار حين النظر إلى الانتفاضة. حيث لعبت دوراً في نشوء جملة مشكلات لا بد من معالجتها، ولقد أفضى غياب الحراك السياسي إلى أن تبقى دون حل. فهي مشكلات كانت تفترض وجود الفاعل السياسي. ونقصد هنا ليس الوجود "الجسدي" لأعضاء قوى المعارضة فقط، بل والرؤية التي تحكم نشاط هؤلاء في سياق الفعل في الانتفاضة، من أجل تطويرها وتنظيم فاعليتها، وتحديد مطالبها وشعاراتها، ومواجهة تكتيك السلطة إزاءها.

لكن لا بد من التأكيد على أن قوة الانتفاضة لم تتراجع رغم كل العنف

الممارس من قبل السلطة، ورغم أن حجم التظاهرات بدا أقل نتيجة الاعتقالات الواسعة والسيطرة على المدن عسكرياً ووضع الحواجز بين المناطق في كل المدن الأساسية التي انتفضت بقوة (درعا، حمص، حماة، دير الزور، وريف دمشق)، فإن التوسّع استمر إلى قرى ومناطق جديدة، وظل الحراك قائماً في المناطق التي جرت "السيطرة" عليها. وهو ما يبيّن الإصرار على الاستمرار، والتصميم على المواصلة إلى أن يتحقق الهدف العام الجامع، أي إسقاط النظام. لقد استخدمت السلطة كل قوتها، من الجيش والأمن والشبيحة، وعملت منذ نهاية شهر تموز الفائت على تحقيق "ضربة قاضية" من خلال إنزال الجيش بكثافة، وباستخدام أقصى الهمجية الممكنة التي يمارسها الشبيحة، لكنها تفشل في وقف الانتفاضة، وأصبحت تبقي كل قوتها مستنفرة ومنتشرة دون أن يفضي ذلك إلى تراجع الحراك. ولقد لجأت إلى ذلك بعد أن أحسّت بأنَّ الأمور تفلَّت من يدها، وأنَّ قوتها التي استخدمتها سابقاً لم تكن كافية، وحين لَمَسَت بأنْ ليس من خيار أمامَها سوى السَحق لعل ذلك يفضي إلى وقف الانتفاضة، ويهزم إرادة الشباب الثوري.

ونلمس الآن بأن النتيجة لم تكن كما أرادت، رغم أن الوضع يبدو وكأن الانتفاضة تعيش حالة مراوحة، أو حتى تراجع. ولا شك في أن مرور الشهور السبع دون حسم الصراع، ودون ظهور أفق لكيفية تحقيق التغيير، يجعل الارتباك ممكناً، والتشكك أمراً طبيعياً، ويزيد من سبل البحث عن أفق جرى الظن بأنه يمكن أن يتحقق من خلال "توحيد المعارضة". لكن ظهر بأن هذه المراهنة يمكن أن تزيد من حالة الإحباط وليست هي باب الولوج إلى تحقيق التغيير بعد كل الصراعات التي ظهرت فيما بين أطرافها، والإحساس بميل بعضها إلى المسارعة لحجز مقعد في قطار السلطة الجديدة أكثر من ميله لتقديم حلول تسمح بتطور الانتفاضة وانتصارها.

على كلٍ، الانتفاضة مستمرة، وليس من الواضح أنها يمكن أن تنتهي أو تتراجع، رغم الوضع الذي نلمسه اليوم، والذي يؤشّر إلى ضرورة البحث

في مشكلاتها من أجل وضع الحلول لها من أجل انتصارها. فليس كل الطبقات الشعبية مشاركة إلى الآن، وليس من وضوح في الأهداف التي يجب أن تتحقق بعد إسقاط النظام، وليس من انتظام حقيقي رغم كل محاولات بلورة "قيادة".

١) انتفضت الطبقات الشعبية لأنها لم تعد تستطيع تحمّل الوضع الذي وصلت إليه بعد سنوات اللبرلة التي تُوّجت خلال السنوات الثلاث أو الأربع الماضية، والتي أفضت إلى انهيار الزراعة والصناعة وتحويل كتلة كبيرة من السكان إلى البطالة والفقر الشديد. وسنلمس بأن جزءاً من هذه الكتلة هو الذي ينتفض، سواء في الريف حيث كان واضحاً مشاركته، أو في المدينة. لكن لا يبدو أن كل المفقرين هم مشاركين في الانتفاضة، وبعضهم يقف ضدها أو يقف متردداً أو خائفاً. فهناك العمال وموظفي الدولة هم ذوي مشاركة ضعيفة. وفي الريف هناك مناطق لم تشارك بعد، ويبدو أنها في تناقض مع الانتفاضة أصلاً. وهذا الأمر يفرض طرح السؤال عن السبب الذي يجعل هؤلاء المفقرين لا مبالون أو حتى يتقبلون خطاب السلطة ويدافعون عنها.

الملاحظ هو أنَّ هؤلاء المفقرين هم من طائفة محددة (العلوية خصوصاً)، وهم ربما كانوا الأكثر فقراً من كل السكان. ولقد عانوا من فظاظة الشبيحة منذ زمن، واستولى كبار الضباط على أراضٍ لهم. وأيضاً بقيت مناطقهم في أكثر حالات الإهمال والتخلف. وحتى الموظفون في الدولة أو في الجيش والأمن منهم فإن معظمهم يعيش الوضع ذاته الذي يطال الآخرين، على راتب لا يكفي شيئاً، أو يسمح بعيش جيد، على العكس فهم ككل الموظفين لا يستطيعون العيش، ويعيشون في مساكن سيئة وضيقة، وكثير منهم يعمل في أعمال خدمية. وبالتالي فإن وضعهم يجب أن يدفعهم للانتفاض، لماذا إذن هم ليسوا مع الانتفاضة، وفي الغالب في توتر منها؟

تبدو المسألة الطائفية واضحة هنا، حيث لعبت السلطة على إرث

الماضي، مستعيدة أحداث سنة ١٩٨٠/ ١٩٨٢، ومظهرة بأن الحراك هو حراك "طائفي سني" كما كان حينها. وما ساعد على ذلك طبيعة بدء الانتفاضة والشعارات التي رفعت، والتي أشارت إلى طابع سني ما يحكمها. وكان ذلك نتيجة توسعها في مناطق "سنية" وخروج التظاهرات من الجوامع وبعض الشعارات التي كانت تعبّر عن طبيعة الوعي الذي يحكم الفئات المنتفضة أكثر مما كانت تعبّر عن ميل أيديولوجي أو طائفي. وهذا يعني بأن المطالب التي نهضت الانتفاضة من أجل تحقيقها لم تصل إلى هؤلاء الذين اعتقدوا بأن الأمر لا يعدو أن يكون صراعاً "طائفياً" على السلطة (أي السنة بدل العلويين). وبدا أن في الأمر انتقاماً لحروب سابقة. ونهضت في اللاوعي حالة السحق الطويل الذي تعرّض له هؤلاء على مدارٍ زمني طويل من قبل الإقطاع "السني". ولا شك في أن مشكلات الهدف والشعارات كانت مجال استغلال من قبل السلطة سمحت بتخويف هذه القطاعات.

بالتالي كيف يمكن العمل من أجل اندماج هؤلاء في الانتفاضة؟ أليس اندماجهم مهم لتطور الانتفاضة؟ الفعل السياسي مهم هنا، وهو يتمثل في مستويين، الأول هو طرح مطالب هذه الفئات المفقرة، وتوضيح كيف أن إسقاط النظام سوف يقود إلى تحقيق هذه المطالب. وأن المسألة لا تتعلق بتغيير سياسي فقط، بل تتعلق بحلّ المشكلات التي كانت في أساس الانتفاضة، أي البطالة والأجر المتدني، والعجز عن العلاج والتعليم. وتحقيق تنمية متوازنة تشمل كل المناطق. هذا أمر أساسي هنا، وضروري لكي تتوسع الانتفاضة لتشمل كل الطبقات الشعبية. المستوى الثاني هو توضيح طبيعة النظام الجديد، ففي وضع مختلط كما هو في سورية لا بد من توضيح الطابع المدني والديمقراطي للدولة الجديدة، ولرفض تأسيس دولة دينية في أي حال من الأحوال. هنا لم يكن شعار إسقاط النظام موائماً، بالضبط لأنه فارغ (أو غير محدَّد البديل)، وإذا كان يكفي الذين انتفضوا خلال الشهور الماضية فهو لا يكفي للذين لم يشاركوا بعد، وهم متخوفون ومترددون، أكثر منهم مدافعون عن السلطة التي نهبتهم وسحقتهم.

وبالتالي فإن النشاط بين هذه الفئات يجب أن يتركز على الفوارق الطبقية الفاقعة، وعلى النهب والفساد، من أجل التوضيح بأن السلطة تدافع عن الطبقة التي نهبت وأثرت على حساب الآخرين. وأن هذا هو أساس التغيير المطلوب والضروري، والذي ينهض المفقرون من أجله.

لقد حاول الشباب في أكثر من موقع كسر حالة التخويف الطائفي، وإفشال سياسات السلطة الطائفية، لكن الأمر يتعلق بلمس هؤلاء المفقرين أن مطالبهم هي جزء من الانتفاضة لكي يصبحوا جزءاً منها. هنا لم يعد الاندفاع العفوي كافياً لمشاركتهم، بل لا بد من "وعي" وعمل من أجل أن يكونوا جزءاً من الانتفاضة. ولكي تكون انتفاضتهم كما هي انتفاضة كل الطبقات الشعبية لا بد من تضمنها مطالبهم بالضرورة. وكذلك بتلمس أنها تفتح على أفق المستقبل ولا تستعيد الماضي.

ثم هناك فئات متخوّفة من البديل الأصولي الذي أشيع أنه النتيجة الطبيعية لهذه الانتفاضة، خصوصاً هنا المسيحيون، والأقليات عموماً، وكذلك بعض العلمانيين. ولقد لعب "سوء" فهم وضع ووعي الطبقات الشعبية ووعيها دوراً في التضخيم من موقع الشعارات الدينية المرتبطة بالخروج من الجامع، في مسار الانتفاضة، حيث جرى تفسير ذلك شكلياً بأنه من فعل "الإخوان المسلمين" أو القوى الأصولية المتشددة. ولا شك في أن الموجة الأصولية التي عمّت المنطقة، والتي ترافقت مع تضخيم إعلامي إمبريالي ومن قبل النظم الدكتاتورية ذاتها، وأيضاً من تضخيم الحركة الأصولية لذاتها (ولقد لعبت قناة الجزيرة دوراً مهماً في هذا التضخيم)، كل ذلك قد أوجد وعياً بأن الأصولية تهيمن، وأنها باتت مهيأة للوصول إلى السلطة في كل المنطقة. وأيضاً أنها الخطر على الحداثة والأقليات والتقدم.

إن غياب الوعي بـ "وعي" المجتمع هو الذي يقود إلى سوء الفهم هذا، ويقود إلى الاستنتاج بأن الانتفاضات الراهنة هي من فعل أصولي وليست نتيجة الفقر والتهميش والاستبداد. ساعد في ذلك غياب المطالب

الواضحة، وتحديد طبيعة الدولة الجديدة، والذي كان نتاج غياب الفعل السياسي الذي هو فاعلية الأحزاب.

وإذا كانت "طوائف" تتخوّف من البديل الأصولي فإنها كذلك تخاف من كل دعوة للتدخل الإمبريالي، نتيجة التجارب التي مرت بها المنطقة. فمسيحيي سورية متخوفون حيث لازال وضع مسيحيي العراق ماثلاً أمامهم، الذين أفضى الاحتلال الإمبريالي إلى مجازر ضدهم وإلى تهجير جزء كبير منهم. وإذا كان وضع قسم منهم جيد من الزاوية الاقتصادية، ولا يشعر بحيف أو اضطهاد، فإن أجزاء منهم مثل باقي الطبقات الشعبية تعيش في وضع سيء. لكن لا شك في أن الموجة الأصولية العامة التي اجتاحت المنطقة، والتي قامت على أساس السعي لفرض الدولة الدينية، جعل الأقليات عموماً في وضع مربك. خصوصاً هنا إذا ارتبط ذلك بدعوات للتدخل الإمبريالي كما تفعل بعض أطراف المعارضة، الأمر الذي فرض النفور من الانتفاضة، والتقوقع، وكذلك دعم السلطة.

لكن الأهم هو السؤال عن عدم مشاركة العمال والموظفين الذين لا يفي الأجر مصروف أسبوع من حياتهم؟

لا شك في أن جزءاً منهم يشارك في التظاهرات العامة، لكنهم لا يشاركون كطبقة، ولا يشارك جزء منهم، خصوصاً من هم في المدن الرئيسية (دمشق وحلب). لا شك في أن هناك تخوّف على الوظيفة رغم هزال الراتب، وهو الأمر الذي يدفع جزء منهم للمشاركة في "مسيرات الولاء"، ليس دعماً بل خوفاً.

إن كل هذه المشكلات تتحكم لوضع كان يحكم الطبقات الشعبية حين انفجرت الانتفاضة في درعا، وتوسعت ببطء بعدئذٍ إلى المناطق التي باتت تنتشر فيها، وهو عدم نضج الانفجار في كل المناطق بالسوية ذاتها. لهذا سيكون جزءاً من التخوفات التي نلمسها، سواء الطائفية أو من البديل الأصولي، هي تعبير عن تمثّل صورة تبرر عدم المشاركة في الانتفاضة،

نتيجة الخوف بالتحديد. فلم يكن كسر حاجز الخوف سهلاً في بلد عُرف بعنف السلطة، خصوصاً أن "الضغط الاقتصادي" لم يكتمل سوى من زمن قريب. وبالتالي فإن كثير من إظهار التخوف الطائفي هو نتاج هذا الخوف الداخلي، وليس نتيجة شعور طائفي أو تصديق أن البديل هو الأصولية. وكسر حاجز الخوف بعد كل هذه الشهور يفترض فعلاً سياسياً بالتحديد. الذي يمكن أن يتحقق من خلال أشكال أخرى للنشاط غير التظاهر، أو كمقدمة للتظاهر، مثل الإضراب أو العصيان.

لماذا لم يدخل الإضراب قاموس الانتفاضة؟ أي لماذا ظلت تعتمد التظاهر فقط رغم أنه يمكن أن تكون أشكال أخرى ذات أهمية في تعميق الانتفاضة؟

٢) إذن، لا بد من ملاحظة أن توسيع انخراط الطبقات الشعبية في الانتفاضة يفترض البحث في الأهداف والشعارات. فلم تعد العفوية كافية لتطوير الانتفاضة بتوسيع الفئات المشاركة فيها. ولم يعد شعار إسقاط النظام كافياً لكسر خوف وتخوّف فئات من الضروري مشاركتها. وليست الحرية وحدها هي التي تحقق التوافق بين كل فئات الطبقات الشعبية.

إن العمل على توسيع انضمام الطبقات الشعبية يفرض تضمن مطالبها من جهة، وتوضيح طبيعة البديل من جهة أخرى. لقد نهضت الانتفاضة عفوياً، وتوصلت إلى حمل شعار إسقاط النظام، والآن لا بد من أجل توسيعها توضيح محتوى هذا الشعار الكبير. هنا لا بد من أن يخرج الشعار من دائرة كونه "صراع على السلطة"، بغض النظر عن الأطراف سواء أكان صراع أصولي ضد سلطة "علوية" أو صراع أصولي ضد سلطة "علمانية". وتوضيح بأنه صراع من أجل تحقيق مطالب الطبقات الشعبية عبر إسقاط السلطة. أي أن يكون واضحاً بأن المسألة لا تتعلق بالسلطة بذاتها بل بالسلطة كتعبير عن مصالح طبقة مافياوية، وبالتالي من أجل تغيير بنيوي فيها. ليس الصراع معها غريزياً بل نتيجة مصالح واختلاف سياسات.

لهذا لا بد من جعل مطالب الطبقات الشعبية جزءاً أساسياً من أهداف وشعارات الانتفاضة، مطالب العمل والأجر والتعليم المجاني والضمان الاجتماعي. حق العمل والأجر المناسب لعيش كريم، وكل المسائل الأخرى، هي من أزمات قطاع كبير من الطبقات الشعبية، المشارك في الانتفاضة والذي لم يشارك بعد، ولهذا لا بد من أن تصبح مطالب معلنة وواضحة.

أيضاً لا بد من أن يكون واضحاً بأن الصراع ضد السلطة لا يمكن أن يفضي إلى قبول أي تدخل إمبريالي، أو اتخاذ موقف مؤيد للبلدان الإمبريالية. فالتغيير هو ليس من أجل لا جلب التدخل الإمبريالي الذي سوف يفتح على حروب طائفية وتدمير وتهجير، ولا إلى التبعية لهذه البلدان الإمبريالية. فقد أسس التدخل الإمبريالي في العراق خوفاً من مصير مشابه، وبالتالي بات الاعتماد على "الخارج" خطيئة بالنسبة لقطاع كبير من الطبقات الشعبية. بالتالي يجب أن يكون التغيير ليس من أجل سلطة تابعة بل من أجل دولة مستقلة وتعمل على تحرير أرضها المحتلة، ومواجهة كل القوى الإمبريالية التي تريد السيطرة والاحتلال والنهب.

ثم لا بد من أن يكون واضحاً بأن الدولة الجديدة يجب أن تكون مدنية ديمقراطية، أي دولة علمانية تنطلق من حق المواطنة وتساوي المواطنين الأحرار. تقوم على أن الشعب هو مصدر القوانين والسلطات وليس أي مرجع آخر.

إذن، لا بد من أن يكون واضحاً بأن الشعب يريد إسقاط النظام من أجل تحقيق كل هذه المطالب، التي تنطلق من تغيير البنية السياسية القانونية للدولة، وتغيير النمط الاقتصادي الريعي المافياوي لمصلحة نمط منتج. وتحديد موقع سورية عربياً وعالمياً كونها مع قوى التحرر والمقاومة.

الشعارات لا بد من أن تنطلق من هذه الأهداف، وأن توضح لكل المترددين والخائفين والمتشككين بأن هدف التغيير هو التقدم إلى الأمام وليس النكوص إلى الخلف. والترابط مع الانتفاضات العربية من أجل

تحقيق نقلة في الوضع العربي تخدم شعوبه وليس إكمال ربط سورية بالمشروع الإمبريالي.

من كل ذلك لا بد من اشتقاق الشعارات والأهداف. وكذلك الشغل الدعاوي بين الفئات التي لازالت مترددة أو متخوفة. ومن خلالها لا بد من كسر كل تخوّف طائفي، أو خوف من تدخل إمبريالي، مع فضح كل من يؤجج الطائفية أو يطالب بتدخل إمبريالي.

ليست المسألة هي مسألة إسقاط نظام فقط، بل هي المدخل لتحقيق مطالب الطبقات التي تخوض الصراع من أجل إسقاطه. ولهذا لا بد من أن تتوضح هذه المطالب، وأن تصبح هي الشعارات التي تتكرر في التظاهرات، والتي يدعى الناس على أساسها. لقد كان طرح شعار إسقاط النظام مجالاً لخوف قطاعات مجتمعية، لأنه يعني الصدام مع السلطة، في وضع لم تكسر فيه حاجز الخوف، ولهذا ترددت أو حتى قبلت رواية السلطة من أجل تبرير عدم مشاركتها. لكن يمكن دفعها للمشاركة من خلال دعوتها لطرح مطالبها هي بالذات. إن الدعوة لإضراب من أجل تحسين الأجور سوف يقود حتماً إلى الانتقال إلى مطلب إسقاط السلطة، لكن يمكن لبعض الفئات ألا تشارك تحت عنوان إسقاط النظام بينما يمكنها المشاركة من أجل تحسين الأجور.

أو يمكن الانطلاق من ضرورة الدولة المدنية من أجل تحريك قطاعات لا تزال تتخوف من بديل أصولي.

لهذا لا بد من بلورة مطالب واضحة تحدد الهدف من إسقاط السلطة، ولا تترك الأمور هكذا عائمة، وتعتمد على عفوية الانتفاضة ذاتها. لا بد من ربط حق العمل بإسقاط السلطة. وربط الأجور بإسقاط السلطة. والدولة المدنية بإسقاط السلطة. وتحرر الجولان بإسقاط السلطة. والنهوض العربي بإسقاط السلطة.

هنا يصبح واضحاً بأن إسقاط السلطة هو ليس من أجل بديل أصولي

أو يقوم على تدخل إمبريالي، بل يتحقق عبر فاعلية الطبقات الشعبية ذاتها، التي تسعى لتحقيق مطالبها هي بالذات.

٣) لقد جرت محاولات لتأسيس "قيادة موحدة" للانتفاضة من التنسيقيات والقوى التي نشأت في خضمها، لم تحظ بالتوفيق نتيجة القمع العنيف من قبل السلطة، التي تمثلت في قتل واعتقال الكثير من أعضاء التنسيقيات، والكادرات التي لعبت دوراً مهماً في تنظيم الحراك. رغم ذلك تبقى مهمة تنظيم الانتفاضة مسألة حيوية لا بد من تحقيقها.

وإذا كان هناك من اعتقد بأن توحيد المعارضة، أو تشكيل قيادة لها في الخارج، سوف يسهم في تنظيم نشاط الانتفاضة، ويفتح الأفق لتحقيق انتصارها، فإن الواقع سوف يُوضِّح بأن كل ذلك لن يضيف شيئاً مهماً في وضع الانتفاضة، أو يسمح بتشكيل "قيادة سياسية" لها. فما تحتاجه الانتفاضة هو قيادة ميدانية فعلية من القوى التي تخوض الصراع على الأرض، بهدف ليس قيادة النشاط أيام الحراك فقط بل وفتح أفق التواصل مع الفئات الاجتماعية التي لم تشارك بعد، وفي تحديد الأهداف والشعارات بما يسمح بتوسيع الحراك، وضم الفئات التي لم تنضم بعد.

الانتفاضة بحاجة إلى قيادة على الأرض وليس في الخارج. ولهذا لا بد من بذل جهود جديدة من أجل توحيد التنسيقيات الفعلية والقوى التي تبلورت في خضم الانتفاضة، وتشكيل قيادة موحدة لها، وكذلك بلورة برنامج يوضح هدف الانتفاضة من إسقاط النظام.

٤) المسألة الأخيرة فيما يتعلق بالانتفاضة تتمثل في التشويش الذي يُلقى على الانتفاضة من قبل أطراف في المعارضة، خصوصاً تلك التي حضورها خارجي. وسنلمس هنا النَفَس الطائفي الذي ظهر في مراحل مختلفة من الانتفاضة من قِبل شخصيات في جماعة الإخوان المسلمين، وبعض "المعلقين" الخارجيين. كذلك بعض المواقع على النت أو شبكات الإعلام، والقنوات الفضائية. حيث يجري العمل على تكريس رواية السلطة

بأن الانتفاضة هي "إسلامية سنية"، وأن من حق "السنة" الحكم بعد "ظلم طويل" (هكذا بالمعنى الطائفي).

كذلك يمكن ملاحظة الكلام عن التدخل الإمبريالي، الذي يبدو وكأنه أمر "طبيعي"، من قبل جماعة الإخوان المسلمين وأطراف ليبرالية. وهو الأمر الذي يكرّس تخوّف قطاعات شعبية، ويشكك في هدف التغيير المطروح.

أيضاً هناك "حرف إعلامي" لطبيعة الانتفاضة من خلال تلبيسها لون معيّن (إسلامي تحديداً). وهذا ما يظهر عبر متابعة الانتفاضة عبر الفضائيات، التي تعتمد على أفراد يمثلون هذا اللون، وكذلك بإظهار ما يناسب هذا اللون وتجاهل الألوان الأخرى. ولقد خدم ذلك الإشكالين السابقين، وزاد من إرباك وتردد فئات اجتماعية، من الأقليات خصوصاً، لكن أيضاً من التيار العلماني.

وضع السلطة

بعد سبعة أشهر ما هو وضع السلطة؟ وهل لازالت قوية متماسكة؟

ما يفضي إلى الشعور بـ "مأزق" الانتفاضة هو الشعور بأن السلطة لازالت قوية، لم تنشق، ولم يغادرها مسئولون كبار، ولم يظهر عليها الضعف إلى الآن.

لا شك في أن السلطة بنت قوة متماسكة كبيرة، وربطت أفرادها بقوة بمصالح تجعلهم مدافعاً حاسماً عن السلطة. ولقد صمدت طيلة الشهور السابقة رغم قوة واستمرار الانتفاضة وتوسعها إلى معظم مناطق سورية. كما لم يظهر أي "انشقاق" مهم في البنية الأساسية للسلطة كما حدث في ليبيا أو حتى اليمن.

إذا كانت السلطة استطاعت استغلال قوتها الصلبة خلال الفترات الماضية فلأنها كانت قادرة على تحريكها من مدينة إلى أخرى نتيجة التوسع المتتالي للانتفاضة، حيث بدا أنها تستفرد بكل منطقة لتكثف

قوتها ضدها، فإن المرحلة الراهنة قد أوضحت بأن الأمر أصبح أكثر صعوبة، حيث باتت الانتفاضة تشمل معظم الأراضي السورية. ولهذا أصبحت مضطرة لإدخال الجيش غير مضمون الولاء، واحتاجت لشبيحة أكثر.

وبالتالي يمكن اليوم ملاحظة أن القوة الصلبة للسلطة باتت مستهلكة إلى حد معيّن، وأن إدخال قطاعات الجيش الأخرى تؤدي إلى توسع الانشقاقات. كما أن هذه الانشقاقات أفضت إلى أن يصبح عمل الشبيحة خطراً نتيجة استخدام الأسلحة ضدهم وضد الأمن بالتحديد.

لكن الأهم يتمثل في أن كل هذه القوة المستخدمة لم تفرض تراجع الانتفاضة، رغم القتل وحملات الاعتقال الشاملة، ورغم السيطرة العسكرية على المدن والمناطق. وهو الأمر الذي يعني بأن كل هذه القوة غير قادرة على سحق الانتفاضة، وبالتالي وضع السلطة في مأزق كبير نتيجة العجز عن الحسم، وغياب الأفق الذي يشير إلى إمكانية الحسم.

وفي إطار ذلك سنلحظ بأن الوضع الاقتصادي للدولة أصبح صعباً، وباتت الليرة تعاني من خطر الانهيار، وكذلك تراجع احتياط النقد الأجنبي. ومن ثم الضغط الاقتصادي الذي تمارسه البلدان الإمبريالية، وأيضاً الضغط السياسي الذي أصبح أكثر وضوحاً في الفترة الأخيرة، خصوصاً هنا من قبل تركيا. تركيا الحريصة على أن تبقى سورية "مربوطة" بها كونها بوابة الشرق ضمن السياسة التركية الجديدة التي تقوم على "الهيمنة" على الشرق في سياق سعيها لكي تصبح قوة عالمية أساسية. وبالتالي المعنية بتحقيق تغيير يحافظ على وضعيتها التي كسبتها خلال السنوات الماضية.

ولقد أدى طول الانتفاضة، وتوسعها المستمر إلى تأثر الوضع الاقتصادي لقطاعات عديدة، من العمال والموظفون والتجار، باتت معنية بتحقيق التغيير بعد أن كانت تميل إلى الحياد أو تأييد السلطة. وأيضاً أفضى طول المدة إلى دخول قطاعات جديدة الصراع بعد أن أحست بأن لا أمل في استمرار السلطة. وهو الأمر الذي انعكس في تقلص "شعبية" السلطة من جهة وزيادة الفئات الناقمة من جهة أخرى.

في هذا الوضع تبدو السلطة "وحيدة" ومحاصرة، ودون أمل في تحقيق الحسم ضد تمرد شعبي كبير، وبطولي. فقد باتت الأعباء المالية أكبر من قدرتها، كما باتت قواها العسكرية الأمنية مستهلكة إلى حد ما، وأصبحت تحس بأنها باتت محاصرة عالمياً، ومهددة بالتدخل كما حدث في ليبيا. فلم يبقَ لديها سوى الفيتو الروسي (والصيني) في وضع يمكن أن يسقط أمام أول مساومة جدية مع البلدان الإمبريالية الأخرى.

ولا شك في أن هذا الوضع سوف يدفع حلفائها، حتى إيران وروسيا والصين، إلى البحث عن مخرج، لأنها لا تريد خسارة كل شيء. ولهذا ربما تسعى إلى البحث عن بديل متوافق معها قبل أن تستبق الولايات المتحدة وتفرض بديلها. وفي هذا السياق ربما يكون التوجُّه التركي، هو أكثر حرصاً واستعجالاً على فرض بديل متوافق معه.

وسنلحظ بأن كل هذه المحاولات تتحقق من خلال دعم تغيير من داخل بنية السلطة ذاتها، وليس عن أي طريق آخر.

هنا سيكون هناك توافق بين هذا الميل وميل فئات في السلطة لتحقيق التغيير بعد شعورها بأن الحسم مستحيل وأنه لا بد من تقديم حل يستوعب ما تطرحه الانتفاضة، أو بعضاً منه على الأقل.

هذا خيار في تحقيق "التغيير"، أو محاولة الالتفاف على التغيير، لكنه يفتح على أفق جديد، لأنه سيفضي إلى أن يتراجع الطابع الدموي للصراع لمصلحة صراع طبقي سياسي واضح، في ظل ممكنات تحقيق شكل ما من الديمقراطية. وهو ربما يكون الخيار الوحيد، نتيجة عدم مقدرة الانتفاضة على إسقاط النظام، بمعنى السيطرة على مقاليد السلطة من خلال قوى تمثلها، بفعل غياب هذه القوى، وبالتالي غياب إستراتيجية استلام السلطة.

يبقى خيار التدخل "الخارجي"، كما في العراق أو ليبيا. وهذا ما سنشير إليه تالياً.

عن وضع المعارضة

شاركت كادرات من الأحزاب المعارضة في الانتفاضة منذ البدء، في درعا ودوما وريف دمشق خصوصاً. لكن أحزاب المعارضة لم تنشط لبلورة تحالف يضمها وينسق نشاطها إلا بعد أشهر من بدء الانتفاضة. كما نشطت معارضة الخارج منذ البدء من أجل بلورة تحالف يتأسس على تشكيل "مجلس وطني انتقالي" تأثراً بالتجربة الليبية، وربما تقليداً لها. فعقدت مؤتمرات عدة كررت فيها مطلب تشكيل المجلس الانتقالي، ونجحت أخيراً في ذلك، بعد أكثر من ستة أشهر من بدء الانتفاضة.

وفيما عدا الجهد الفردي لأعضاء في هذه الأحزاب فإنها لم تلعب الدور الضروري في وضع ثوري كالذي نعيشه. لا فيما يتعلق بالاندماج في الانتفاضة، أو في وضع الأهداف العامة لها، أو في تحديد الشعارات، في وضع كان المنتفضون في أمسّ الحاجة لذلك نتيجة غياب الوعي السياسي الضروري في هذه الأوضاع، نتيجة السحق الطويل للسياسة من قبل السلطة، وتدميرها الثقافة بشكل عام.

هنا ظلت الانتفاضة تتطور بعفويتها، ووفق الوعي الذي يحكم الشباب المنتفض، الذي هو في الغالب شباب مفقر. وهذا الأمر هو الذي فرض بعد ستة أشهر من الانتفاض أن يتبلور الشعور لدى المنتفضين بضرورة تبلور تعبير سياسي عن الانتفاضة، ولهذا طالبت بوحدة المعارضة لكي تكون قادرة على لعب هذا الدور. لكن دون جدوى.

الآن تبلورت المعارضة في كتلتين، الأولى هي هيئة التنسيق لقوى التغيير الوطني الديمقراطي التي تشكلت من تحالف بعض قوى المعارضة في ٢٥ حزيران الفائت. والثانية هي المجلس الوطني السوري الذي تشكل في ٢ تشرين الأول من تحالف ضم الإخوان المسلمين والليبراليين، وبعض هيئات التنسيق المحلية. ولقد لاقى "شعبية" بعيد تأسيسه في ظل ضجة إعلامية رافقت ذلك. ليبدو أنه ممثل المعارضة السورية، بل ممثل الانتفاضة والشعب.

بالتالي أصبحنا إزاء معارضتين، كل يعتبر أنه الممثل أو الممثل الأبرز للانتفاضة. وإذا كان كل منهما يقول بأنه مشارك في الانتفاضة وأنه جزء منها، فإن الواقع يشير إلى هامشية دور كل الأحزاب المعارضة، وما ظهر قد أوضح بأن أفراداً من هذه الأحزاب قد لعب دوراً، كما أشرنا للتو. لكن كانت الانتفاضة بحاجة إلى تمثيل سياسي، انتظرت طويلاً، ثم طالبت، ولقد اندفع البعض خلف المجلس الوطني على أمل أن يكون بـ "قدر المسئولية". وما نقوله هنا هو أننا نعتقد بأن المجلس لن يقدّم شيئاً مهماً، وكل ما سيقوم به هو نشاط خارجي لحث الدول والحكومات على حصار السلطة، وفرض الحماية وطلب التدخل. وهذا ما لا تحتاجه الانتفاضة رغم توهم البعض بأنه ضروري.

في كل الأحوال سنلمس بأن انقسام المعارضة بُني على خلافات مهمة، لكنها انطلقت من الأساس ذاته. أي أن مواقفها انبنت على التحليل ذاته لكنها اتخذت موقفين متعاكسين. يقوم التحليل على "عدم حساب الشعب" وتسخيف فاعليته، والاقتناع بأنه لا يستطيع فعل شيء. ألم يكن "ضمير" هذه الأحزاب يقول بأنه شعب خانع وجاهل ومصاغ وفق "الأيديولوجية البعثية"؟ ومن جهة أخرى فإن هذه الأحزاب تنطلق من "القوة الخارقة" للسلطة، القوة الشديدة التي ليس من الممكن هزمها بقوانا الذاتية، ولهذا إما أنه يجب الحوار معها، لتنظيم الانتقال السلمي للسلطة، أو الاستعانة بقوى خارجية من أجل هزيمتها مثل ما جرى في ليبيا والعراق.

وهو الأمر الذي أفرز سياستين، الأولى تنطلق من "تغيير السلطة من داخلها"، وعبر "التنسيق" معها. والثانية تنطلق من الدفع نحو استجلاب التدخل الإمبريالي، على الأقل مثل ليبيا وليس مثل العراق. وبهذا أصبحت سياسة معارضة الداخل تنطلق من رفض التدخل الإمبريالي، ورفض الصراع الطائفي، و"انتظار" اللحظة التي "يُفرض" على السلطة القبول بحوار من أجل تحقيق الانتقال السلمي من دولة الاستبداد إلى الدولة الديمقراطية.

والثانية تنطلق من إسقاط النظام من خلال "دعم" الانتفاضة، ونقل النشاط إلى الخارج من خلال العمل على التواصل مع الحكومات من أجل فرض العقوبات على النظام، والعمل على فرض الحماية الدولية التي تأتي تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذي ينص على التدخل العسكري. ولهذا نلمس بأن نشاط المجلس يتركز على تحقيق هذه السياسة. وهنا نلمس بأن هذا التيار من المعارضة لا يجد مشكلة في "العلاقة" مع "الغرب"، وخصوصاً مع الولايات المتحدة، وفرنسا وإنجلترا. وهو يطلب العون منها، منطلقاً من أن هذا هو الطريق الوحيد لتحقيق إسقاط النظام. وكما أشرنا كانت الفكرة من تشكيل المجلس هي تكرار التجربة الليبية، بحيث يكون المجلس هو الممثل لـ "الشعب"، والذي يستدعي التدخل، ومن ثم ليصبح هو السلطة الجديدة.

وإذا كان كل من المعارضتين لا ينشط من أجل تطوير الانتفاضة على الأرض، وحلحلة المشكلات التي تعاني منها، خصوصاً توسعها إلى فئات ومناطق لم تشارك بعد أو تتحسس من الانتفاضة، ومن ثم تشكيل قيادة عملية لها، فإن سياستهما تشكل عبئاً على الانتفاضة ذاتها. فهيئة التنسيق لقوى التغيير الوطني، المعادية للإمبريالية، تطرح ما كانت تطرحه أحزابها في السنوات السابقة، وكأنْ ليس هناك متحوّل جديد، هو الانتفاضة. وكأن هذا الوضع الثوري يمكن أن يخضع لمنطق "عقلاني"، "بارد"، ينطلق من عجز كل هذه الجموع الثورية عن تحقيق التغيير، وكذلك لا يتحسس ثوريتها، وجموحها نحو التغيير، فيقدم ما هو أدنى من سقف ما طرحت. ويحاول إقناعها بما تجاوزته عبر صبرها الطويل، أي إمكانية إصلاح النظام. فهي لم تنتفض فيما لو كانت لديها ذرة من القناعة بأن النظام يمكن أن يصلح. وهي بإحساسها السليم تعرف بأن الفئات الناهبة لا تغيّر من آلياتها، ولهذا لا بد من تكسير هذه الآليات بالقوة. لهذا انتفضت. وهي في هذه اللحظة لن تلتفت إلى كل من يقول بالمراهنة على تغيير في السلطة، لأنها تطرح إسقاط السلطة. وبالتالي يصبح الفارق بين التغيير والإسقاط

شاسعاً. وفي هذا الوضع ليس على المعارضة (وهنا اليسار خصوصاً) إلا أن يكون معها، حتى وإن كان تحليله يوصل بأنها مهزومة، فكيف إذا كان الوضع يمكن أن يفتح على أفق جديد!

لهذا لم يلتفت المنتفضون لهيئة التنسيق، وباتت كأنها لم تكن، مع ميل لحسابها على السلطة وليس على المعارضة، أو القول بأنها معارضة ذات "سقف منخفض" لا يليق بالانتفاضة. وجاء تشكيل المجلس والهمروجة الإعلامية التي رافقته لكي "تدفن" الهيئة.

والهيئة كذلك لا تجد آذاناً صاغية لدى السلطة، السلطة التي تريد فقط كل من يقبل روايتها، ويمجّد "إصلاحاتها". لكن ذلك لم ينعكس تغييراً في سياسات الهيئة، التي لازالت تنتظر اللحظة التي تتراجع السلطة فيها عن "عنجهيتها"، فتوقف العنف الدموي وتقبل بـ "التشارك" مع الهيئة في تحقيق الانتقال السلمي ذاك. وهنا تكون سياسة الهيئة هي الانتظار على أمل..

الآن، الأعين تتجه إلى المجلس الوطني. فقد جاء تتويجاً لموجة البحث عن سبل توحيد المعارضة، وبدا أنه قد حقق المطلوب، وأصبح يحمل مسئولية تحديد الأفق الذي يوضح مسار الانتفاضة. الذي رُبط بـ "دعم عالمي" من أجل "خفض كلفة الدم" كما يشير المتحمسين لفكرة الحماية الدولية أو "التدخل الدولي". والمقبول من قبل قطاع من المنتفضين بعموميته (وبالتفسير الذي أُعطي له، المتمثل في إرسال مراقبين دوليين، وحماية المدنيين) نتيجة الشعور بانسداد الأفق داخلياً. بالتالي ما الذي يمكن أن يفعله المجلس الوطني للانتفاضة؟

وإذا كنا ندين كل تدخل إمبريالي، ونعتقد بأن التصريحات التي تطلق من أجل استجلاب التدخل تشوش على الانتفاضة كما أشرنا قبلاً، فإن ممكنات ذلك ضعيفة كما سنوضح تالياً. لهذا هل يمتلك المجلس سياسات وتصورات وخطط تطور من نشاط الانتفاضة، وتفتح أفق تحقيقها الانتصار؟

وأيضاً إذا لاحظنا بأن المجلس لم يعتبر أن من مهماته وضع خطط عملية لنشاط الانتفاضة، بل اعتبر، كون مؤسسيه في الخارج، أن دوره دولي، فإن ما يمكن أن يقدمه للانتفاضة هو لا شيء، غير الدعاية الإعلامية الخارجية. لكن المنتفضين يريدون ما هو عملي، ولهذا سيتكشف بأن المجلس الوطني لم يقدّم شيئاً، ويكون مصيره كمصير هيئة التنسيق لقوى التغيير الوطني الديمقراطي.

بمعنى أن المجلس الوطني قد تشكل في سياق فكرة تقوم على أن الحسم يتعلق بالتدخل الدولي، ربما في حدود تدخل الناتو في ليبيا، أي في حدود الحظر الجوي، ومن ثم القصف الجوي دون تدخل عسكري على الأرض، وأن دوره هو الحصول على الاعتراف الدولي كممثل لسورية، الأمر الذي يسمح له بطلب الحماية الدولية. انطلاقاً من أن كل ذلك سوف يقود إلى سقوط النظام وتحوّل المجلس إلى حكم سورية. ولقد عزَّز انشقاق بعض أفراد الجيش من هذه الفكرة، لأنه فتح على إيجاد "منطقة آمنة" يلجأ إليها المنشقون، لكي يكونوا نواة قوة عسكرية تحارب قوات السلطة تحت الحماية الجوية "الدولية".

ورغم أننا لا نعتقد بأن إقرار الحماية الدولية أمر ممكن، فإننا ننبه إلى أن سورية ليست ليبيا، وأن ما كان ممكناً هناك ليس ممكناً هنا، نتيجة التكوين البشري، واحتمالات التمحور الطائفي، وبالتالي تحوّل الحرب إلى حرب طائفية من جهة، وتدميرية من جهة أخرى.

في كل الأحوال، ما يهمنا هنا هو أن إستراتيجية المجلس الوطني (كما يمكن تلمسها من تصريحات المشكّلين الأساسيين له، أي جماعة الإخوان المسلمين والليبراليين)، لا تلمس واقع الانتفاضة الحقيقي، وكأنها تبحث لهم عن أفق تغيير من الخارج، في وضع لا يبدو ذلك ممكناً. ولهذا سيكتشف بأنه زائدة لا قيمة له في خضم الصراع الحقيقي الذي يخاض على الأرض. ليترك التشوش الذي أثاره، وأعضاءه يطالبون بتدخل إمبريالي. فهذا المطروح ليس أفقاً ممكناً، وهو مرفوض من قبل جزء مهم من الشعب

ومن المنتفضين خصوصاً. وأيضاً، إذا كان مقياس المنتفضين هو مقياس عملي فإن عجز المجلس الوطني عن تقديم ما يفيد الصراع العملي سوف يدفع إلى تلاشي التأييد له.

كل ذلك يعيدنا للتفكير في وضع الانتفاضة ذاتها، وفي بلورة "تعبير سياسي" من داخلها، فليس في إستراتيجيات المعارضة السياسية ما يفيد تقدم الانتفاضة.

الوضع الدولي وممكنات التدخل الإمبريالي

الآن، ماذا سيفيد الوضع الدولي؟ وهل يمكن أن يوصل إلى حدّ التدخل؟

إذا كان هناك من يدفع نحو التدخل "الدولي" فإن الوضع الدولي لا يوحي بإمكانية التدخل، ولهذا سوف تظهر كل الجهود التي تبذل من قبل معارضة الخارج من أجل "تلبيس" الانتفاضة مواقف لا تعبّر عنها، والتي تفرض من خلال الإعلام والتنسيقيات الإعلامية على الحراك، وكذلك النشاط الذي يبذل للتواصل مع الدول الإمبريالية من أجل دفعها للتدخل، سوف تظهر كجهود عبثية من جهة، ومضرة وتؤخر انتصار الانتفاضة من جهة أخرى.

فإذا تناولنا مواقف الدول الإمبريالية سوف نلاحظ بأن الولايات المتحدة ظلت مترددة في الموقف من السلطة السورية، وكان يبدو أنها تميل إلى استمرارها بتحقيق هذه السلطة بعض الإصلاحات، وأصبحت تميل للقول بالتنحي بعد أن أصبح واضحاً أفق انتصار الانتفاضة، وهي تقول ذلك بشكل ملتوٍ كذلك. ويمكن القول بأن وضعها المأزوم اقتصادياً إلى حدّ الوصول إلى حافة الانهيار يجعلها أضعف من أن تكون في وضع يسمح لها بالهجوم والتدخل، وأحرى الحرب. لقد تدخلت جزئياً في ليبيا تحت ضغط حلفائها الأوروبيين الذين بدت مقدرتهم العسكرية عاجزة عن المواجهة في الفترة الأولى من الهجوم الأطلسي، ولم تستطع الاستمرار نتيجة عجزها المالي. ولا يبدو أنها اليوم في وضع يسمح لها بأن تفكّر في

تدخل عسكري، خصوصاً أن التدخل في سورية يمكن أن يفتح حرباً أوسع تشمل إيران والدولة الصهيونية، وربما الخليج. ولهذا فهي أبعد من أن تفكّر في المشاركة لا في "حماية إنسانية" ولا في حظر جوي سيقود حتماً في حرب.

ولقد كانت أميركا قد انتقلت منذ مدة إلى تحميل الناتو مسئولية التدخل العسكري بدل أن تستفرد هي (كما كان الوضع منذ انهيار الاتحاد السوفييتي)، أو تشاركه المهمة كما جرى في أفغانستان منذ بضع سنوات. وتبيّن الضعف البنيوي في مقدرة الناتو في ليبيا، وسيكون الوضع أصعب في سورية، الذي يفتح على حرب أشمل كما أشرنا للتو. وحدها تركيا من دول الحلف الأطلسي هي القادرة على الحرب، وهي لم تتدخل في ليبيا لأن مصالحها كانت مرتبطة باستمرار نظام القذافي قبل أن تقبل سقوطه. فهل يمكن أن تفكّر تركيا في فرض الحظر الجوي، وبالتالي الحرب؟

تركيا تريد أن تصبح هي القوة المهيمنة في المنطقة انطلاقاً من تلمس برجوازيتها بأن أزمة الرأسمالية وضعف مراكزها يسمح لها بأن تتحوّل إلى قوة عالمية من خلال الهيمنة على هذه المنطقة. هذا الأفق هو الذي فرض تحالفها الوثيق من السلطة السورية، في الوضع الذي كانت فيه محاصرة من البلدان الإمبريالية كلها، وكان هذا الوضع مناسباً لها لكي تمسك بهذه السلطة، ولتحقق تنازلات اقتصادية مهمة أسهمت في انهيار الاقتصاد السوري. ولقد سعت لإقناع السلطة بضرورة الإصلاح خشية الانهيار لكن دون جدوى. وهو الأمر الذي دفع نحو "القطيعة"، والبحث عن "مخرج"، لأنها لا تريد خسارة وضعها السوري.

هذا الأمر هو الذي خلق الوهم بإمكانية دور عسكري تركي. لكن، ومع الأخذ بعين الاعتبار أن أي حرب مع السلطة السورية سوف تتحوّل إلى حرب في المنطقة، لا يبدو أن الحكومة التركية في وضع يسمح لها بأن تفرض هيمنتها على المنطقة عبر القوة. ولهذا لا بد أنها تبحث عن مخرج آخر. هذا الأمر هو الذي دفعها، ويدفعها، للحوار مع إيران ربما للتوصل إلى

مخرج مشترك. فما يمكن تلمسه هنا هو أن تركيا لا تريد سلطة أميركية في سورية، كما لا تريد الفوضى، ولهذا قسرت "نصائحها" للسلطة السورية على تحقيق الانتقال إلى نظام ديمقراطي تعددي، انطلاقاً من أن ذلك يحل الأزمة القائمة. ونظن بأنها تعمل على تحقيق ذلك، لكن ليس من خلال التدخل العسكري.

في هذا الوضع لا نجد إمكانية لتكرار الشكل الليبي، ونعتقد بأن المطالبة، ومحاولة إظهار بأن الشعب المنتفض هو الذي يطالب بذلك يخلق صعوبات أكبر في وجه توسع الانتفاضة، وتأخير لانتصارها.

خلاصات

أي خلاصات يمكن أن نتوصل إليها من كل هذا التحليل؟

١) إن المسألة الأهم الآن هي البحث في توسيع الانتفاضة إلى الفئات التي لها مصلحة في إسقاط النظام لكنها خائفة أو متخوّفة، أو مخوّفة. لكن إذا كان شعار إسقاط النظام يكفي الفئات التي انتفضت إلى الآن، فإنه لا يبدو أنه يكفي الذين لم يشاركوا بعد، وهم المتخوفون والمترددون. بالتالي أصبح ضرورياً تحديد الهدف من إسقاط النظام، فالأمر لا يتعلق بصراع "شخصي" أو "طائفي"، بل يتعلق بتأسيس نظام يحلّ مشكلات الطبقات الشعبية التي هي أساس الانتفاضة.

هنا لا بد من التأكيد على أن إسقاط النظام يهدف إلى حل مشكلات العمل والأجر والتعليم والصحة، كما يهدف إلى تحقيق الحريات التي تسمح للطبقات الشعبية الدفاع عن مصالحها، ويؤسس لنظام ديمقراطي مدني (أي علماني)، في إطار أن سورية لا يمكن إلا أن تكون ضد الإمبريالية وضد الدولة الصهيونية، وأن تكون مهمة أي سلطة هي تحرير الجولان والمشاركة في إنهاء الدولة الصهيونية وإنهاء الوجود الإمبريالي.

إن عفوية الانتفاضة أوصلت إلى رفع شعار إسقاط النظام، لكن

المنتفضين يُضمِّنون هذا الهدف مطالبهم. وإذا لم يستطيعوا توضيح ذلك فلا يجوز أن يجري اللعب على ذلك من أجل حصر التغيير في الإتيان بسلطة "ديمقراطية" تكرس النمط الليبرالي في الاقتصاد الذي هو من أوصل الطبقات الشعبية إلى حافة الموت جوعاً. وأيضاً لا بد من تلمس بأن توسيع الانتفاضة يفترض هذا التحديد رغماً عن كل النخب الليبرالية التي يدفع بعض منها للتدخل الإمبريالي من أجل تكريس اللبرلة والإتيان بسلطة "طوائفية".

إذن، لا بد من صوغ برنامج واضح لهدف الانتفاضة يشتمل على مطالب الشعب.

٢) ولقد انطلقت الانتفاضة عفوياً في الشكل الذي لازال يتكرر، أي التظاهر، ولا شك في أهمية هذا الشكل وقوّته، خصوصاً أنه لازال مستمراً رغم العنف الوحشي الذي يواجه به. لكن يمكن التفكير في أشكال أخرى تسنده وتفضي إلى توسعه.

فإذا كان هناك من يتخوّف من التعبير عن احتجاجه لأن المسألة تتعلق بإسقاط النظام فيمكن أن يجري العمل على الحض من أجل المطالبة بحقوق، مثل الأجر والعمل وما إلى ذلك. وأيضاً يمكن النشاط من أجل دفع العمال والفئات الوسطى للإضراب من أجل مطالبها.

لهذا لا بد من بذل الجهد من أجل أن تتحرك الطبقة العاملة وتتحرك الفئات الوسطى عبر استخدام سلاح الإضراب. ولا بد من تطوير أشكال الإضراب العام في المدن أو على صعيد كل سورية (كلها إضافة المدقق). فهذه آليات مهمة وسترفد الانتفاضة بقوة جديدة.

٣) المسألة المهمة أيضاً تتمثل في التفكير في كيفية تشكيل قيادة للانتفاضة، فإذا كان هناك من اعتقد بأن تشكيل المجلس الوطني قد أسّس لقيادة سياسية للانتفاضة فإن الأيام الماضية، وربما الأيام القريبة القادمة سوف توضح بأنْ لا فاعلية لها في الأماكن التي تحتاج إلى قيادة

فعلية. وأنها أصبحت عبئاً على الانتفاضة نتيجة السياسة التي تتبعها، والتي سوف تزيد من تخوّف فئات اجتماعية، وربما تقود إلى تردد قطاع من المشاركين فيها.

السؤال بالتالي هو كيف يمكن تشكيل قيادة فعلية للانتفاضة؟

٤) لا بد من التفكير في الأفق الممكن للانتفاضة، فطول الزمن الذي مرّ دون انتصار الانتفاضة بات يطرح السؤال عن كيفية تحقق الهدف الذي رفعته الانتفاضة، أي إسقاط النظام. وبالتالي كيف تصل الانتفاضة إلى انتصارها؟

ولقد أشرنا إلى أن المراهنة على تدخل إمبريالي، إضافة إلى أنه مضر وخطر، فهو غير قائم كذلك. وسيصل المراهنون على ذلك إلى أفق مسدود في وقت قريب. والانتفاضة التي تخوضها الطبقات الشعبية هي التي تطرح السؤال حول الأفق، لأنها لا تمتلك أفقاً، وبالتالي ليس هناك إستراتيجية واضحة لكيفية "الاستيلاء" على السلطة، ولا يبدو أن ذلك ممكناً نتيجة غياب الفعل السياسي الذي يحدِّد الإستراتيجية الهادفة إلى ذلك، ولكن أيضاً نتيجة موازين القوى القائمة التي لا توحي بإمكانية "الزحف على القصر".

ربما هذا الغياب هو الذي فتح، لدى بعض القطاعات، لقبول دور دولي ما. لكن لا بد من ملاحظة أنه إذا لم تكن الانتفاضة تحمل بديلها فإن قوتها سوف تقود إلى تفكك السلطة، وانفتاح الأفق على "بديل"، وإن لم يكن الآن يمثل مطامح الطبقات الشعبية، لكنه يفتح الأفق لتطور الصراع بأشكال جديدة، هي غير دموية في كل الأحوال.

وهذا الأمر يقتضي توسيع مشاركة الفئات الاجتماعية التي لم تشارك بعد. إذن هنا الرهان الذي يجب التركيز عليه، لأنه وحده الذي يمكن أن يفتح أفق التغيير.

(٣)
بعد عام من الثورة

عن أفق الثورة؟

تُكمل الثورة عامها الأول، لم تنتصر بعد. هذا الوضع دفع إلى طرح الأسئلة، وإلى الخوف، وفرض التعلق بحلول بعضها ظهر كوهم. انطلاقاً من أن كل هذا الزمن يعني أن الأفق مسدود لأن الانتفاضات في تونس ومصر لم تظل كل هذا الزمن، وقد يوحي بالفشل نتيجة كل هذا التأخير. خصوصاً وأن السلطة تمارس كل أشكال العنف منذ البدء.

هذا الوضع فرض التعلق بـ "وصفات" المعارضة التي تبلورت في المجلس الوطني، والتي طرحت إستراتيجية فاشلة أضاعت كثيراً من الوقت في البحث عن تدخل "خارجي" كان واضحاً منذ البدء أنه مستحيل. والآن تبدو العسكرة كخيار وحيد نتيجة بعض الإيجابيات التي أضافها انضمام العسكريين المنشقين عن الجيش.

لكن، الثورة يجب أن تتطور "من داخلها"، وهي تمتلك قوة أكبر وأهم من كل ما يطرح كحل. إن بطولة شبابها قادرة على الوصول إلى الانتصار، واستمرار توسعها يفرض بالضرورة الوصول إلى ذلك.

وقبل ذلك لا بد من ملاحظة أن الثورة تتوسع، حيث دخلت حلب ودمشق على خط الصراع بقوة، ودخلت بعض مناطق الساحل. كما لازالت قوة المناطق المنتفضة ثابتة، وعزيمة المنتفضين صلبة. في المقابل

سنلمس بأن قوة السلطة، التي تحاول أن تظهر بأنها لازالت ماسكة بكل ممكنات الحسم، قوة السلطة أصبحت أضعف، من حيث الأزمة المالية التي تعيشها، التي أفضت إلى انهيار كبير في سعر الليرة، وضعف في السيولة تربك دفعها الرواتب، وضعف مداخيلها. ومن حيث "الوضع الشعبي" الذي ظهر واضحاً بأن الكتلة المؤيدة تراجعت كثيراً، وبعضها أصبح يدعم الثورة، بعد أن أصبح الوضع الاقتصادي راكداً، والحياة العامة مشلولة، وظهر عجز السلطة عن الحسم طيلة كل هذه الشهور، وبالتالي أصبح منطق هؤلاء هو أن يرحل النظام. كذلك سنلمس بأنه رغم العنف الذي يمارس على الصعيد العسكري الأمني، لم تعد قوة السلطة كما كانت، فقد وهنت، وأصبح التخوّف من الانشقاقات كبيراً.

بمعنى أن الشعب بات أقوى، والسلطة هي الأضعف الآن. ولهذا لجأت إلى كل هذا العنف والتدمير في حمص، والعديد من المدن الأخرى. فهذه ضربة عجز وليست ضربة قوة. ولهذا أيضاً بات اعتمادها على روسيا أكبر ليس خارجياً فقط بل داخلياً كذلك.

وبعيداً عن "الصراع العالمي" الذي نشهده، والذي لا يمكن القول بأن حسم الصراع مع السلطة متوقف عليه، لا بد أن يكون الهدف الأول والأساس هو: كيف تتطور الثورة وتفرض انتصارها؟

فرغم كل هذه الدموية التي نشهدها، وآلاف الشهداء الذين يسقطون، وكل الظروف القاسية التي تُفرض على حمص والعديد من المدن والبلدات الأخرى، فإن السلطة لم تستطع حسم "المعركة" رغم أنها قالت بأنها "معركة الحسم". ويبدو واضحاً العجز العسكري عن حسم صراع هو صراع شعبي بامتياز، الأمر الذي يجعل "التفوق الهائل" لدى السلطة في العدد والمعدات العسكرية بلا قيمة فعلية أمام صلابة مدن وبلدات قررت أن تُسقط النظام. وحتى الاحتلال الشامل للمدن لن يؤدي إلى وقف الثورة، رغم أنه يرهق السلطة والجيش ومالية الدولة إلى حد كبير.

ما نرى أنه ضروري من أجل الوصول إلى الانتصار هو استمرار التوسع في المناطق التي لم تدخل بقوة بعد، دمشق والساحل خصوصاً. وهذا يفرض تنويع أشكال النشاط، والقيام بدور تعبوي من أجل إقناع وتحريض المترددين الذين لم ينخرطوا في الانتفاضة (وتحريضهم إضافة المدقق) لكي يقوموا بأحد أشكال التعبير عن موقفهم، سواء من خلال التظاهر أو الإضراب أو الدعم بكل أشكاله. كما يفرض أن تصبح الأهداف واضحة، والشعارات معبرّة عن المطالب الحقيقية للشعب. فلم يعد يكفي شعار إسقاط النظام بل لا بد من تحديد البديل، هذا البديل الذي يُربك غموضه قطاعات تتخوفّ من مستقبل سيء. والبديل هنا هو المطالب التي خرج الشعب بطبقاته المختلفة من أجلها، من حق العمل الذي هو مطلب ٣٠ ٪ من القوى العاملة تقريباً، أو مطلب أجور تسمح بعيش كريم وهو مطلب أكثر من ٤٠ ٪ من العمال والموظفين والمستخدمين في قطاعات الاقتصاد المختلفة. ومسألة التعليم من حيث المقدرة عليه ومستواه العلمي. والعلاج الذي بات صعباً على قطاع كبير من الشعب.

والبديل عن السلطة الاستبدادية الشمولية، القائمة على نظام رئاسي مطلق (أي ملكي أو إمبراطوري)، الذي هو الدولة المدنية الديمقراطية، التي تُقِّر الحريات وتقرر الإشراف الشعبي على السياسة والاقتصاد، وبُنية الدولة. وتفصل السلطات، وتفصل بين الدين والدولة مع صَون حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية. تقوم على مبدأ المواطنة، هذا المبدأ الذي يؤسس لكل النظام السياسي.

إن طريق انتصار الثورة يتعلق الآن بكيفية تنظيم النشاط العام فيها، وتنسيق كل الجهود من أجل أن تظهر القوة الفعلية لها، وأن تفرز من داخلها تعبيرها السياسي الذي يمحور قوة الثورة في اتجاه إسقاط النظام حقيقة.

ليست السلطة قوية كما ظن ويظن البعض. وليس الهجوم العسكري الأخير، والتدمير والقتل الممارَسين في حمص ومناطق أخرى تعبير عن القوة. بل ربما الشعور الأخير لدى السلطة بأن خياراتها باتت معدومة،

وأن الأمل في سحق الثورة لم يعد قائماً. فقد أعلت صوتها في خطابات رنانة، وحركات استعراضية، وأدخلت حليفها الروسي لكي يُظهر "الصلابة" التي يدافع فيها عن السلطة، وكذلك حلفاء آخرين. ومن ثم كان الهجوم الوحشي على حمص، ودرعا وإدلب وحماة والغوطة في دمشق، لكي يكمل صورة "القبضة الحديدية" التي "تخيف" وتفرض انهيار الشعب.

لكن، لن يتغيرّ شيء سوى ظهور السلطة بمظهر الضعف الشديد الذي يفرض الانهيار. ربما كنا في اللحظات الأخيرة. ولكن من الضروري لكي نكون فعلاً في اللحظات الأخيرة ألّا نجعل الخوف يتملكنا من بروباغاندا إعلامية لا نعنى لها، وأن نتقدم إلى الأمام من خلال التركيز على أن نشرك كل المفقرين والمتخوفين، ونفكك بنية السلطة بدفع الجيش إلى الانحياز إلى الشعب.

هذا جهد ضروري أكثر من كل "الكلام الفارغ" الذي يمُارَس في الخارج، ومن المراهنة على دور "دولي" ليس ممكناً، وليس مفيداً أصلاً، بل قاد حينما حدث لكوارث هائلة. إن قوة وصلابة الشباب الثائر هي أهم وأقوى من كل الخارج. وهي الطريق لتحقيق الشعار الأساس: الشعب يريد إسقاط النظام.

وهو يريد إسقاطه من أجل دولة مدنية ديمقراطية وعلمانية تعبرّ عن المفقرين، وتحقق مطالبهم. دولة تستطيع أن تكون قوة إقليمية حقيقية، وتحرر الأرض وتردع، وتدعم النضال من أجل التحرر والاستقلال وهزيمة الإمبريالية.

(اليساري - عدد ١)

كيف تؤسس الثورة قيادتها السياسية؟

كل الاهتمام يتركز على "النشاط الدولي" حول سورية، والكل ينتظر ما يمكن أن يسفر عنه التفاوض بين روسيا وأميركا والجامعة العربية. لكن الأهم بعد عام من الثورة هو الإجابة على سؤال: كيف يمكن أن يتبلور

تعبير سياسي عن الثورة؟ أن يصبح البديل عن السلطة القائمة واضحاً؟ وبالتالي أن تنتصر الثورة؟

كانت الانتفاضة عفوية، بمعنى أن الضغط الذي مُورس خلال العقود الماضية من قِبَل السلطة، واستِباحَتِها المجتمع، وعملية الإفقار التي حدثت، جعلت من حادثة مدخلاً لانفجار اجتماعي لازال يتوسع. لم يكن لأحزاب المعارضة دور في ذلك، ولم تكن تتوقع أصلاً هذا الانفجار الكبير. ربما كان القمع الطويل سبباً في وضع تلك الأحزاب، لكنها كانت تُعاني من انفصال عن الواقع فلم تلحظ تحولاّته التي كانت تهيئ لثورة هائلة. وكانت هذه القطيعة تُؤسس لقطيعة أخرى تمثلت في "انقسام جيلي" بين أحزاب "هَرِمة" وشباب طامح. لهذا كان أوائل الناشطين من الشباب الذي تربى على هامش الأحزاب يميل إلى الابتعاد عن تلك الأحزاب، وأن يؤسس الشكل الذي يسمح بقيادة الثورة، وهو ما أُطلق عليه اسم التنسيقيات.

كانت المحاولة تقوم على تشكيل قيادة ميدانية سياسية للثورة، تحدد برنامجها وتعمل على تنسيق النشاط في كل المدن والبلدات. لكن عنف السلطة في الشهور الأولى تركّز على هذه الفئات الشبابية، فاستشهدت أو اعتقلت. لقد كان الشهر الثالث من الثورة هو الشهر الذي جرى العمل فيه من أجل بلورة قيادة فعلية للثورة، لكن كانت قوة الأمن أسرع.

ومع تقدم الثورة كانت تبرز الحاجة لتعبير سياسي عنها، لقيادة سياسية تمثلها، خصوصاً بعد أن بدأ يطول زمن الثورة، وتُطرح الأسئلة حول الطريق لإسقاط النظام. فالشعب المنتفض أصبح يعي بأنه في حاجة إلى إجابة واضحة حول البديل والطريق الموصلة إليه. وبهذا انتقل إلى السياسة. لقد أصبح بحاجة إلى أجوبة سياسية، ولم تعد بطولته، وتضحياته كافية، لأنه يريد أن تُوظفّ هذه البطولات والتضحيات في مسار يقود حتماً إلى سقوط النظام. خصوصاً بعد تصعيد العنف من قبل السلطة، والميل لتحويل الصراع إلى حرب حقيقية، واستسهال القتل والتدمير، والاستباحة.

لهذا بدأ يُطرح دور أحزاب المعارضة، الذي لم يكن قد ظهر بعد ما يقارب الـ ستة أشهر، سوى تشكيل في الداخل كان ما طرحه أدنى كثيراً من "روح" الثورة (هيئة التنسيق لقوى التغيير الوطني الديمقراطي)، ومؤتمرات وصراعات في الخارج بين أطراف معارضة يبدو أن بعضها لم يكن أكثر ممن يريد ركوب الثورة من أجل السلطة. فقد طُرح هدف توحيد المعارضة لكي تقود الثورة، لكن تبينّ أن الأمر صعب.

وفي خضم كل هذه الدعوات لدور المعارضة ولتوحيدها تبلور "المجلس الوطني السوري" بعد أكثر من ستة أشهر، في جو احتفالي الهدف منه هو تكريسه كصيغة الوحدة التي توصلت المعارضة إليها، وبالتالي كتعبير عن الثورة، وممثل لها. ولقد جهد الإعلام (المرتبط بمعارضة الخارج) لكي يُظهر هذا التمثيل، ولكي يحسم "معركة" التمثيل السياسي للثورة. ربما نجح، لكن كان هذا النجاح مؤقتاً. لأنه بنى كل إستراتيجيته على هدف استجلاب التدخل العسكري "الخارجي" (أي الإمبريالي)، رغم الوضوح الكامل بأنه لا أميركا ولا حلف الأطلسي في وارد التدخل. وهو لازال يُصِرّ على إكمال هذه الإستراتيجية رغم تكرار المسئولين "الغربيين" المتكرر لعدم إمكانية التدخل.

كانت الثورة تتوسع على الأرض، وكانت المشاكل تظهر، دون أن يلمس المنتفضون بأن للمجلس دور، لا في الإغاثة ولا في التنظيم، ولا حتى في التسليح حين أصبح التسلح هدفاً. وكذلك كانت مشكلات المجلس ذاته تبرز من خلال الصراعات والتناحر بين بعض أطرافه، خصوصاً بعد ظهور عجزه. وظهر واضحاً بأن نشاط المجلس هو "خارجي"، حيث أفضى عجز معارضة الداخل عن بلورة رؤية تعبّر حقيقة عن الثورة (ولا تعبّر عن هواجس وأوهام قياداتها)، إلى انتقال "مركز" المعارضة إلى الخارج. وأصبح كل من يريد الظهور "الهجرة إلى الشمال" (دون أن نتجاهل ظروف بعض المناضلين الحقيقيين الذين اضطرهم العنف السلطوي إلى الخروج).

الآن، بات واضحاً بأن الثورة دون قيادة، رغم كل الحوارات والنقاشات

والصراعات، والانقسامات والوحدات، التي تجري في الخارج. وأنها أكثر من أي وقت مضى بحاجة إلى رؤية وإلى تعبير سياسي. وإذا كان جرى القطع مع المعارضة التقليدية في الداخل، ومع معارضة الخارج، فقد أصبح من الضروري أن ينبع كل تعبير سياسي عنها من داخلها. وربما كان مرور سنة على الثورة كافياً لكي تتشكل قوى سياسية من داخل الحراك، من المناضلين الذين خاضوا الصراع طيلة عام. خصوصاً وأن هذا العام كان غنياً ليس من حيث الصراع مع السلطة فقط، بل كذلك من حيث تطور الوعي لدى قطاع كبير من المشاركين، والشباب أولاً، ومن حيث تبلور المجموعات التي تنشط على الأرض، والتي لعبت وتلعب دوراً في كل التظاهرات التي تجري يومياً.

فالوضع يُؤشر إلى احتمالين في أفق التغيير، الأول هو الأحزاب المعارضة التقليدية التي يمكن أن تحاول قطف ثمار الثورة عبر توافق ما بعد سقوط النظام، وتكون جزءاً من إعادة بناء النظام ذاته، وإن بأشخاص وأشكال مختلفة. وهنا يمكن أن يتحقق ذلك كما في تونس ومصر بالتوافق مع فئات في السلطة القائمة. والثاني هو تبلور التعبير السياسي للثورة من داخلها وفق رؤية واضحة تهدف إلى تأسيس دولة علمانية ديمقراطية، تبدأ من تشكيل جمعية تأسيسية تُقِر دستوراً جديداً، يجري انتخابها خلال مرحلة انتقالية تقودها هي. وتُقرر تحقيق مطالب الطبقات الشعبية، في العمل والأجر المناسب لعيش كريم، والتعليم المجاني، والصحة. وتضع سورية في سياق الثورات العربية من أجل التطور والاستقلال والوحدة، وتعيد موضعة سورية في إطار الصراع العالمي كجزء من قوى التحرر.

إن غياب التعبير السياسي للثورة يسهم في تأخير انتصارها، لكنه يمكن أن يؤدي إلى تصدع السلطة، وتحقيق تحالف بين فئات فيها وقوى معارضة في الخارج والداخل لإعادة إنتاج السلطة ذاتها في شكل جديد، وزيادة التأثير "الخارجي" في صياغة السلطة الجديدة. وهذا ما يظهر الآن كجهد محموم بين روسيا وأميركا والنظم الرجعية العربية، وكلها إمبريالية ونظم تابعة.

الآن، لا بد من تطوير التحالف بين القوى التي تشكلت في خضم الثورة، ودفعه لأن يصبح هو القوة المعبرّة عن الثورة. وهو ما يحتاج إلى إستراتيجية واضحة، ورؤية ثاقبة، وأهداف هي مطالب الشعب الذي انتفض من أجل نظام بديل.

(اليساري - عدد ٢)

العسكرة وطريق التغيير

منذ شهر أيلول بدأت الدعوات تتعالى لتسليح الثورة، خصوصاً بعد انشقاق جنود وضباط من الجيش نتيجة رفضهم تنفيذ أوامر القتل. ولا شك في أن دموية السلطة كانت تدفع منذ البدء إلى ردود فعل مسلحة في بعض المناطق، لكنها ظلت تعتبر كاستثناء في صيرورة الصراع الذي يخوضه الشعب. وأيضاً فقد أدى تصاعد دموية السلطة وعنفها، خصوصاً خلال شهر آب ٢٠١١، إلى نشوء ميل لتحويل الثورة إلى نشاط مسلح. لكن الأهمية الأولية لدور السلاح نتجت عن الشكل الذي اتخذه في حماية التظاهر، عبر نصب كمائن للشبيحة ورجال الأمن الذين يعتدون على المتظاهرين، وهو الأمر الذي أدى إلى شل مقدرة هؤلاء على القمع والقتل. ما أفضى إلى نشوء التحولّ الكبير هو الضخ الإعلامي من قبل بعض أطراف المعارضة الخارجية الذي تلا انتصار الثوار في ليبيا بتحرير طرابلس يوم ١ أيلول، والذي ربط بين تصعيد العسكرة والدعوة للتدخل "الخارجي"، وهو ما تولى المجلس الوطني السوري العمل على أساسه منذ أن تَشَكّل في ٢ تشرين الأول. فرض ذلك تسريع العسكرة، والاندفاع نحو تشكيل "مناطق محررة"، وتواجُد علني للمسلحين في مناطق باتت أشبه بالمعسكرات (بابا عمر، غوطة دمشق، الزبداني، الرستن وتلبيسة، قلعة المضيق، وقبلها جبل الزاوية وإدلب). لكن أصبح واضحاً منذ نهاية سنة ٢٠١١ بأنَّ التدخل العسكري "الخارجي" غير مطروح، وهي النتيجة التي حوّلت من موقف المنتفضين الذين أيّدوه ودعموه إلى التخلي عنه،

و"اكتشاف" بأن الثورة دون قيادة، وبالتالي التخلي عن فكرة "التدخل الخارجي". البديل كان في الإغراق في "تمجيد" التَسلُّح، والتأكيد على أن البديل هو الصراع المسلح من أجل إسقاط السلطة. لا شك في أن انتقال السلطة إلى مرحلة خوض حرب حقيقية ضد الشعب باستخدام كل أنواع الأسلحة، وتصعيد القتل بشكل كبير، قد أوجدا هذه الحالة التي لم تعد ترى مخرجاً إلا من خلال السلاح. وأيضاً لعب الخارج دوراً في التحفيز والدفع، من خلال التصريحات التي أطلقها قائد "الجيش الحر"، والتصريحات الكثيرة حول الدعم العسكري من قبل المجلس الوطني وبعض الدول العربية (السعودية وقطر).

في هذا الوضع ظهر بأن هناك مناطق عديدة قد أصبحت "مستقلة" (خارج سيطرة السلطة)، وأن الأمور لا بد من أن تتجه إلى تعميم التسلح لإسقاط السلطة. وباتت نزعات العسكرة تفرض تجاوز الحراك الشعبي في إطار تسخيف "السلمية" التي قامت الثورة عليها. لهذا حين بدأت السلطة الحرب ضد تلك المناطق التي يتمركز فيها المقاتلون، سيطرت عليها بعد تدمير شديد، رغم عدم التكافؤ الذي يحكم الصراع، نتيجة أن سلاح المقاومين كان سلاحا خفيفاً، ومع نقص في السلاح والذخيرة. فانهارت التجربة بسهولة شديدة، رغم بطولة هؤلاء.

هنا اكتشف هؤلاء بأن السياسة التي اتبعوها كانت خاطئة، حيث في ظل عدم التكافؤ لا يجب أن يعملوا في إطار تجميعي وعلني، انطلاقاً من وهم "تحرير الأرض". إن قوة النيران لدى السلطة قادرة على سحق كل تجمع، حتى لو أدى ذلك إلى تدمير المدن كما حدث فعلاً. في الوقت الذي لن تستطيع المجموعات المسلحة إلى التحولّ إلى قوة كبيرة ومنظمة بشكل سريع، وأن تحصل على سلاح ثقيل دون أن يجري تدميرها من قبل السلطة. إن سياسة جيش مقابل جيش هي سياسة فاشلة، ومستحيلة، لأن السلطة هي المسيطرة على الأرض، وبالتالي فهي قادرة على التدمير حتى قبل البدء في البناء. لهذا كان مطروحاً فرض الحظر الجوي الذي

يسمح بتجميع وتدريب وتنظيم دون مقدرة على التدمير (لكن ذلك يخضع لمصالح القوة التي تفرض الحظر، التي تعمل على توظيف الصراع على الأرض لمصالح تخصها، وليس منها انتصار الثورة كبديهية، بل تميل عادة للتدمير الشامل كما تفعل السلطة الآن. وهذا هو الذي يفرض رفض كل تدخل).

ورغم "النكسة" التي تعرض لها "الجيش الحر" فإن السياسة التي يجري الترويج لها لازالت تقوم على العسكرة، وربما كـ "حرب عصابات"، لكن حتى "حرب العصابات" لن تقود إلى نتيجة أفضل مما حدث في الشهرين الأخيرين، لأن الصراعات المجتمعية، مهما كانت قوة السلطة، لا تحسم إلا عبر الصراع الشعبي، لأن ميزان القوى العسكري يظل لمصلحة السلطة في مواجهة مجموعات صغيرة لا تستطيع التوسع الكبير، أو الحصول على سلاح يكافئ سلاح السلطة. وكل حروب العصابات ضد النظم في العالم فشلت. أعتى النظم الاستبدادية انهارت بفعل قوة الشعب وليس بالقوة العسكرية، وكلما تكون النظم أقوى تكون هزيمتها بالعنف أكثر استحالة. لهذا سقطت نتيجة ثورة شعبية.

لهذا وأمام الانجراف إلى العسكرة نقول:

١. إن السلطة هي التي عملت منذ البدء لجرف الثورة إلى العمل المُسلح، لأنها تعرف مَكمن قوتها.

٢. إن الأخطاء التي حدثت في التعامل مع السلاح قد أفادت السلطة لأنها أظهرت مكمن قوتها، و"انتصارها" على "مكمن قوة الثورة" كما صورّت.

٣. إن العودة للتركيز على الحراك الشعبي، رغم العنف، هو الأساس في الوصول إلى الانتصار.

٤. إن أي عمل عسكري يجب أن ينطلق من دعم الحراك الشعبي،

وليس التحوّل إلى قوة مستقلة اسمها "الجيش الحر". وهو عمل يتعلق بحماية التظاهر، وربما أشكال أخرى مكمِّلة. ويجب أن يكون واضحاً بأنه ليس من إمكانية لتكافؤ عسكري، وأن أي "حرب عصابات" تلزم سنوات طويلة، ودون جدوى كذلك.

الثورة يجب أن تظل ثورة، الشعب هو أساسها، وكل أشكال الاحتجاج هي التي يجب أن تكون النشاط الضروري لإسقاط النظام.

(اليساري - عدد ٣)

اليساري في الثورة

(١)

اليسار الثوري كان مشاركاً في الثورة منذ البدء، كأفراد وكمجموعات بعيداً عن كل الأطر التي باتت ميتة. ولأنها كذلك لم تفهم طبيعة "اللحظة الراهنة". كما هو الشعلة التي تنهض بقوة الشباب الذي قرر أن يمتلك مصيره ويؤسس مستقبله. وهؤلاء الأفراد والمجموعات والشباب اليساري هم الخميرة التي سوف تؤسس للمستقبل اليساري.

الآن، كان يجب أن نوصل الرأي المعبرّ عن اليسار الحقيقي، المشارك في الثورة والمدافع عن مطالب العمال والفلاحين الفقراء، والذي يعمل اليوم من أجل توضُّح أهداف الثورة ومطالبها وشعاراتها، التي تسعى لإسقاط النظام من أجل تحقيقها. الأهداف التي تتعلق بتأسيس النمط الاقتصادي الذي يحل مشكلاتهم، ومشكلات الفئات الأخرى من الطبقات الشعبية، وبتأسيس الدولة الديمقراطية العلمانية التي تكرّس المواطنة، والحريات والنضال السياسي والنقابي، وحرية الصحافة والرأي، ومساواة المرأة. ويعبرّ بعمق عن المسألة الوطنية بدءاً من الأرض المحتلة إلى الصراع مع الإمبريالية كون كل تطور حقيقي هو في مواجهة معها.

ولكن كذلك توضيح المشكلات التي تمر بها الثورة ذاتها، وطرح الرؤى حول كيفية تجاوزها. وفتح الأفق لفهم طريق التغيير، الأفق الذي يوضح أن الثورة تتقدم وأن السلطة تسقط، وأن العمل على انضمام كل الطبقات الشعبية هو أمر ضروري الآن من أجل التسريع في تحقيق الانتصار. فهذا هو المدخل الوحيد لذلك، بعيداً عن أي دور "خارجي"، أو "عسكرة" للثورة. فالثورات تنتصر حينما تستطيع توحيد الشعب من جهة وفق مطالب واضحة، وتفكيك بنية السلطة من جهة أخرى، لكي تصبح عاجزة على القمع.

اليساري لا بد من أن تكون صوت المفقرين الذين ضاعت مطالبهم وسط القتل والدم والصراخ الليبرالي. فهم القوة الصلبة في الثورة، وهم الأساس في الوصول إلى تحقيق التغيير الجذري، ليس في بنية السلطة فقط بل في كلية التكوين المجتمعي، الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ولا شك في أن ذلك يفرض توضيح مطالبهم ورؤاهم، وتنظيم نشاطهم من أجل أن يصبحوا قوة حقيقية منظمة وواضحة الأهداف.

اليساري صوت يحاول أن يؤسس ويوضح من أجل التغيير الجذري.

(٢)

إذا كانت الثورة تطرح مطالب الشعب ضد فئة نهبت وتحكمت في السلطة والاقتصاد والمجتمع، وأصبح المطلوب هو التخلّص من هذه السلطة، فإن اليسار معني بأن تصل الثورة إلى انتصار يحقق مطالب الشعب.

المسألة لا تتعلق بإزاحة سلطة من أجل سلطة بديلة ربما لا تختلف كثيراً عن هذه، بل تتعلق بمطالب نتجت عن وضع فرضته هذه السلطة، فقد كانت الأداة التي أسهمت في تمركز الثروة بيد أقلية وإفقار الشعب. ولهذا لا بد من وضع يعيد توزيع الثروة بحيث تتحقق مطالب هذا الشعب.

دور اليسار بالتالي هو الدفاع عن مطالب الشعب. وهو يسعى لإسقاط النظام الاقتصادي الذي أسسه النظام السياسي، في الوقت الذي يعمل فيه على إسقاط النظام السياسي من أجل دولة علمانية ديمقراطية. دولة توفّر فرص العمل وتضمن توازن الأجور مع الأسعار بحيث يتسنى للمواطن العيش الكريم، وتعيد تأسيس التعليم بحيث يكون مجانياً يسمح ببناء كادر علمي يسهم في تطوير الاقتصاد والمجتمع.

اليسار يدافع عن الطبقات المفقرة من أجل أن تتجاوز فقرها وتعيش في وضع إنساني. ولهذا فهو يحارب ضد الاقتصاد الليبرالي الذي يفرض تحكم أقلية بالثروة، تحول الاقتصاد إلى اقتصاد ريعي يلغي كل إمكانية لإيجاد فرص عمل.

بالتالي نحن معنيون بأنْ تعرِف الطبقات المفقرة مطالبها، والسياسة التي تقود إلى تحقيق هذه المطالب. وأن تعرف بأن الليبرالية هي التي أفضت إلى الوضع المزري الذي تعيشه لكي تعمل على تأسيس اقتصاد تتحكم هي فيه من خلال الدولة، دولتها.

اليسار يريد إسقاط النظام من أجل إنهاء البطالة، وتجاوز الفقر، وتحسين التعليم وضمان العلاج المجاني، وضمان الشيخوخة والضمان الاجتماعي. كما (ومن أجل إقامة إضافة المدقق) من أجل دولة علمانية ديمقراطية، وأيضا ضد الرأسمالية والإمبريالية.

فالشعب المفقر هو أساس الثورة، رغم مشاركة الفئات الوسطى. وهو الذي يقاتل بكل جرأة وقوة من أجل التغيير. فلم يعد قادراً على العيش في الوضع الذي هو فيه. وبالتالي لن يستطيع العيش الكريم دون شرط اقتصادي سياسي جديد. وهذا ما يستطيع تحقيقه اليسار وحده، ولهذا فهو مع الثورة إلى النهاية التي تفرض انتصار المفقرين.

البعض سوف يقبل بتغيير شكلي يَطال أشخاص السلطة، أو يتجاوز الاستبداد نحو نظام ديمقراطي (مهما كان عمق ذلك)، لكن كل ذلك لا

يكفي لكي يتغيّر وضع الطبقات الشعبية. التي لا تحل مشكلاتها إلا بتغيير النمط الاقتصادي في دولة علمانية ديمقراطية.

(٣)

الثورة شعبية بامتياز، حيث إن كتل مهمة من الطبقات المفقرة والمتضررة من السلطة الرأسمالية المافياوية الاستبدادية، والتي تعيش في وضع مزرٍ تشارك فيها. الوضع المزري الذي نتج عن استبداد طويل، هيأ لعملية نهب واسعة فرضت دمار الاقتصاد وتمركز الثروة في أيدي أقلية باتت هي السلطة الحقيقية، ذات طابع عائلي، ولها زبانيتها وشبكاتها. الاستبداد الشمولي كان يعمل على "مسخ" المجتمع، حيث جرت قولبة الطبقات في "نقابات واتحادات" مسيطر عليها، ومنع عنها كل ميل للتعبير عن مصالحها أو للمطالبة بحقوقها. كما جرت قولبة الطلاب والشباب عبر روابط الشبيبة. ليتكون تكوين مجتمعي مهيمن عليه في إطار بنية شمولية. وهو الوضع الذي فرض تشكلّ ثنائية هي: طبقة/ سلطة وشعب.

الشعب لم يعد قادراً على العيش في الوضع الذي هو فيه بعد عملية إفقار طويلة، تكثفت في السنوات الأخيرة. لهذا لم يكن من خيار سوى التمردّ على السلطة/ الطبقة، من أجل "إسقاط النظام"، لكي يصبح ممكناً تحقيق مطالبه في الحرية والعيش الكريم.

اليساري مع الشعب، لكنه منحاز إلى الفقراء، إلى العمال والفلاحين الفقراء، ويدافع عن كل المفقرين. فالعمال، سواء من يعمل في مؤسسات الدولة (القطاع العام) أو في القطاع الخاص يعيشون في وضع اقتصادي صعب، حيث لا يكفي الأجر معيشة فرد لأقل من نصف شهر، فكيف إذا كان الأمر يتعلق بعائلة؟ والقطاع الخاص أسوأ من حيث الأجر، وهو لا يوفّر الضمان الاجتماعي، لكن على العموم كل الطبقة العاملة تعيش في وضع سيئ، وهي لا تستطيع توفير أوليات الحياة، ولا الطبابة والتعليم في المراحل التي تحتاج إلى رسوم.

والفلاحون الفقراء يعيشون في وضع أسوأ نتيجة انهيار وضع الزراعة، وإضطرار الفلاحين إلى الهجرة والتحول إلى عاطلين عن العمل أو يعملون في مهن بسيطة لا توفر سوى النزر اليسير مما تحتاجه المعيشة.

والأسوأ هو وضع العاطلين عن العمل من العمال والفلاحين الفقراء، وأعدادهم كبيرة. حيث لا دخل سوى الاعتماد على معيل لا يكفي أجره لمعيشة العائلة أصلاً، أو دون دخل.

هؤلاء هم أساس الثورة. المشاركون منهم ومن لم يشارك بعد نتيجة "الهيمنة السلطوية"، أو نتيجة الخوف من السلطة. هم المعنيون أكثر في التغيير العميق في بنية السلطة الاقتصادية والسياسية، وتأسيس دولة تمثل كل المفقرين.

لهذا لا بد من أن ينهض هؤلاء كطبقة تريد التغيير، وأن يَعوا بأنهم طبقة لها مصالحها، وهي المصالح التي لا تتحقق إلا بتغيير النمط الاقتصادي القائم (الريعي والمافياوي)، وبناء اقتصاد منتج، يقوم على الصناعة ويطور الزراعة. وهم وحدهم المعنيون بتحقيق ذلك، في مواجهة قوى ليبرالية لا تريد تغيير سوى شكل السلطة (الأشخاص أو حتى الشكل الدكتاتوري).

في هذه الثورة لا بد من أن يتوضح دور هؤلاء، وأن تتوضح مطالبهم، ويكون واضحاً بأنهم يسيرون بالثورة إلى النهاية، أي إلى التغيير العميق.

العمال والفلاحون الفقراء يجب أن يتبلوروا في طبقة واضحة الأهداف والدور، لكيلا تسرق الليبرالية الثورة. يجب أن يبنوا نقاباتهم للدفاع عن مصالحهم، ويطوروا دورهم في الثورة لكي تنتصر.

(٤)
بعض قضايا الثورة
العسكرة والأسلمة و " الحماية الدولية "

١) حول عسكرة الثورة

منذ البدء، وربما قبل بدء الاحتجاجات، قررت السلطة أن تتعامل بكل العنف الممكن مع كل حراك يمكن أن يحدث، لهذا واجهت أول احتجاج في درعا بالرصاص الحي، فأشعلت الثورة بدل أن يكون ذلك كافياً لإخافة الشعب. لكنها زادت العنف والقتل، ولقد اخترعت رواية "إعلامية" من أجل تغطية ذلك، عبر الحديث عن المندسين والإمارات السلفية، والأصولية، والمجموعات المسلحة، وتصوير الثورة وكأنها فعل مجموعات أصولية "سنية" (غالبا ما ألصقت بالإخوان المسلمين).

لكن الثورة ظلت سلمية، وكان الإصرار واضحاً بأن تكون كذلك، ولوعي بدهي بأن السلاح هو لعبة السلطة، التي عملت منذ البدء على دفع المنتفضين إلى حمل السلاح. وكانت كثير من الروايات التي تنشرها عبر إعلامها تهدف إلى التهييء النفسي لقطاعات يمكن أن تندفع تحت وطأة العنف الشديد والقتل المفضوح، لكي تلجأ إلى السلاح.

لكن شدة القتل والعنف من جهة وغياب الرؤية بعد أشهر من عمر الثورة لكيفية تحقيق الانتصار، خصوصاً وأن السلطة ظلت تبدو قوية، من جهة أخرى، ومن ثم بدء انشقاق عسكريين نتيجة رفضهم الدخول في المجزرة التي تمارسها السلطة من جهة ثالثة، جعل التفكير باستخدام السلاح حالة تطال قطاعات عديدة. وبات يلعب على هذا الوتر بعض أطراف معارضة

الخارج، التي لا ترى حلاً سوى التدخل العسكري الإمبريالي، والتي تريد توسيع المجزرة من أجل "إقناع" الدول الإمبريالية بأن لا حل سوى بتدخلها، رغم أن كل تصريحات هذه الدول أشارت وتشير إلى أن هذا طريق مستحيل.

نعرف وطأة العنف والقتل، وخصوصاً حين تطال المناطق والمدن والأحياء مباشرة كما يجري في بابا عمر أو جرى في درعا، ونتفهم الميل الذي ينشأ كرَد فعل على كل هذا الإجرام، لكننا نريد لهذه الثورة أن تنتصر، ولا نريد أن نعتقد بأن رد الفعل يمكن أن يؤدي إلى انتصار. فقد كانت قوة الثورة بطابعها الشعبي العام، وبسلميتها، وهي الوسائل البسيطة التي يمارسها الشعب. أما حين يجري التفكير في العسكرة، فيجب ملاحظة أن المسألة يجب أن تخضع ليس للعفوية بل للتخطيط والتقدير والحساب. فهل يمكن أن يتشكل جيش قادر على مواجهة جيش مدرّب ويمتلك الأسلحة بكل أنواعها، ويستطيع الحرب لأشهر دون أن تنفذ ذخيرته؟ وهل يمكن أن يكون تدريب هؤلاء الذين يقاتلون قادر على مواجهة هذا الجيش؟ أو هل يمكن توفير الإمداد العسكري وكل العالم لا يريد التسليح؟

وأصلا هل نريد أن يتحولّ الصراع إلى مواجهة بين جيش وجيش؟

لا شك في أنه يجب أن يدعم كل المنشقين عن الجيش الذين لا يريدون قتل أهلهم، وهو شعور طبيعي لدى معظم الجيش الذي هو من الشعب ويعيش الظروف ذاتها، ويعاني أهل كل من أعضائه الويلات الآن، وكان معداً من أجل تحرير الجولان والصراع مع الدولة الصهيونية، لهذا من حق هؤلاء الدفاع عن ذاتهم. وأيضاً يمكن أن يسهموا في الثورة من خلال أشكال دعم التظاهر. لكن يجب أن يبقى التظاهر هو الأصل.

وبالتالي يجب أن نلاحظ بأن الميل إلى التسلح يؤدي إلى تراجع عدد المنتفضين كثيراً، وإن كان هناك من تحولّ للعمل العسكري فسيكون العدد مهما كبر محدوداً أمام حجم الجيش والأمن، ولهذا يمكن أن يسحق. خصوصاً أن كل ذلك يتحقق دون خطة أو ضمان تسليح، أو مقدرة على الحماية.

العسكرة تعني تشتيت الآلاف التي تتظاهر مقابل عشرات وربما مئات من المسلحين في مواجهة جيش كبير. ولهذا كانت السلطة تجرف المنتفضين إلى السلاح. ولا يجب الظن بأن ذلك يمكن أن يكون مقدمة لتدخل "خارجي"، فهذه لا إمكانية لها. والتدخل سوف يزيد القتل والدمار كذلك. وهذا وهم لَعِب "المجلس الوطني" دوراً في تعميمه.

ولُعبة الحرب الداخلية، السلطة هي الأجدر بها، ولقد أسست قواتها على أساس المواجهة الداخلية وليس الصراع مع العدو الصهيوني، ورتبت منذ البدء آليات المواجهة العسكرية.

بالتالي العسكرة ليست البديل الذي سيوصل إلى النصر، وإذا كانت المراهنة قامت على دور المجلس الوطني والخارج وفشلت، فلا يجب أن يكون الميل نحو العسكرة وكأنه الطريق الموصل إلى النصر. إنه يوصل فقط إلى هلاك الثورة.

ما هو مهم هو رؤية الطريق التي تؤدي إلى الانتصار وهي طريق الشعب فقط. لهذا لا بد من التفكير في (عدة أمور وهي: إضافة مدقق)كيف تتوسع الثورة؟ (كيفية توسيع إضافة مدقق) وكيف تشارك الفئات التي لم تشارك؟ وكيف تضعف بنية السلطة وتتفكك؟

هذا وحده الطريق الذي يوصل إلى النصر، رغم أنه مغمّس بالدم.

(اليساري - عدد ١)

عن "حرب التحرير"

طُرحت فكرة التحرير منذ زمن، في سياق الدفع نحو التسلح من قبل بعض أطراف المعارضة التي كانت تريد إنهاء الفاعلية المجتمعية لمصلحة مجموعات مسلحة يصبح ممكناً اخضاعها عبر المال الذي هو ضروري لكي تتسلح. وبالتالي أتت بطريقة ليس من السهل القول إنها بريئة، رغم أن الشباب الذي يخوض الصراع تبناها دون أن يمتلك المقدرة على تمحيصها

أو معرفة (ما إذا كانت إضافة مدقق) هل تخدم الثورة أو لا تخدمها، في وضع كان عنف السلطة المتصاعد يدفع إلى ضرورة الانتقال إلى العمل المسلح.

وحرب التحرير تعني، كما هي في معناها العام أو كما مورست منذ أن أصبح العمل المسلح هو الوسيلة الأساسية في الصراع ضد السلطة، السيطرة على القرى والمدن والأحياء من قبل المسلحين. بدأ ذلك في حمص، حيث جرت السيطرة على عدد من الأحياء، وخصوصاً بابا عمرو، والاستحكام فيها. لكن وجدنا أن النتيجة كانت تدمير الحي وخروج المقاتلين دون مقدرة على حماية هذه المنطقة "المحررة". ومن ثم الوصول إلى تحليل يقول بخطأ التجربة، وأنه لا يجوز الاستحكام بالمدنيين. ولا شك في أن هذا الأمر طبيعي لأن الوضع يتسم باختلال ميزان القوى العسكري (القوى العسكرية أو القوة العسكري مدقق) بشكل كبير، خصوصاً مع ضعف تسليح المقاتلين، وقلة الذخائر. فالسلطة تمتلك قوى عسكرية كبيرة، وكثافة نيران عالية، قادرة على التدمير العالي كما نلاحظ الآن. وكما ظهر أنها أحلت السيطرة على الجو بدل فقدانها السيطرة على الأرض. واعتمدت الصواريخ والقذائف بدل إرسال القوات.

ولهذا وجدنا النتيجة ذاتها في كل المناطق التي جرى "تحريرها". إن التحرير هو سياسة تعتمد عادة ضد قوات احتلال، ومن خلال دعم عسكري من دول أخرى، ومساعدة داخلية شعبية. لكن الأمر يكون أعقد حين يكون الصراع هو مع السلطة الحاكمة، التي تمتلك جيشاً كبيراً وأجهزة أمن كبيرة أيضاً، وشرطة، وشبيحة كذلك. هنا يظل الاختلال قائماً لأن المعارضة تقيم وجودها العسكري على أرض الوطن، الذي يمكن للسلطة أن تواجهه قبل أن ينتظم ويتدرب ويقوى. وحتى حين تفعل تظل قدرتها على هزيمة قوة السلطة أضعف، كما أشرنا منذ بداية التحوّل نحو العمل العسكري. وهو الأمر الذي يفرض التفكير في سياسة عسكرية مختلفة، تكون داعمة للحراك الشعبي الذي هو الأساس في هزيمة السلطة.

فما ساعد العمل العسكري في سورية هو الحراك الشعبي الذي أربك السلطة وشلّ مقدرتها، وأوجد ارتباكاً في بنيتها نتيجة كونه شعبياً، ويشمل المناطق التي يتشكل منها الجيش والقوى الأمنية. لهذا أصبح دخول السلاح إضافة لواقع موجود فرضه الحراك الشعبي، لكنه لم يعد كافياً. ولكن السؤال الذي طرحناه منذ البدء هو: كيف يمكن للسلاح أن يكون إضافة حقيقية في الثورة، وعنصراً مساعداً للحراك الشعبي كي ينتصر؟

السياسة التي دفعت بعض أطراف المعارضة لتحقيقها قامت على سياسة "التحرير"، أي السيطرة على المناطق منطقة منطقة، وصولاً إلى العاصمة دمشق. وأصبح الشمال هو بديل الشرق في ليبيا. لكن غرقت المجموعات المسلحة في فرض سيطرتها على المناطق، وممارسة سلطة بديلة بطريقة عشوائية (وهو ما استغلته جبهة النصرة لكي تفرض وجودها وسلطتها). لقد تلهت في السلطة والغنائم بدل تطوير آلياتها في الصراع ودعم المناطق الأخرى.

وهذا خلل إضافي كبير يشوه العمل العسكري، ويحوّل قطاعات مجتمعية مع الثورة إلى قطاعات رافضة لوجود هؤلاء كما يجري في حلب وعديد من المناطق الأخرى. وإذا كانت الفوضى هي الرائجة نتيجة غياب الوحدة بين المجموعات المسلحة، وغياب الرؤية لكيفية حسم الصراع، أي الإستراتيجية العسكرية التي توصل إلى انهيار السلطة وانتصار الثورة، فإن العمل العسكري الممارس لا يقود كذلك إلى انهيار السلطة، حتى وإن استمر فترة أخرى طويلة، لأنه يبقي القوة الأساسية للسلطة دون تدمير.

إن الإستراتيجية الناجعة هي التي تعتمد على كيفية تدمير القوة العسكرية والأمنية (والشبيحة) التي هي ما يبقي السلطة مسيطرة، وتبدو قوية. في مقابل السياسة المتبعة الآن، والتي تعطي لهذه القوة كل الفاعلية، لأنها تسمح لها بالهجوم على المناطق وضرب المسلحين المتمترسين في الشوارع وبين البيوت. بالتالي يجب أن تقوم الإستراتيجية البديلة أولاً على مهاجمة قواعد الفرقة الرابعة والحرس الجمهوري بدل السماح لها بالحركة،

وأيضاً نصب كمائن لتحركاتها. إن شل هذه القوة كافٍ لكي تنهار السلطة. وثانياً على شل المطارات العسكرية لمنع انطلاق الطائرات الحربية. وثالثاً على شل نشاط الأجهزة الأمنية، وخصوصاً المخابرات الجوية. ورابعاً ضرب مراكز تجمع الشبيحة، وأماكن تدريبها. وخامساً الوصول إلى مكامن المتحكمين فعلياً في مسار الصراع من المسئولين، وهم خارج المستوى السياسي، فالسلطة بيد "العائلة" ومحازبيها.

مهما جرت السيطرة على الأرض، و"تحرير" المدن، فدون شل قدرة هذه القوى سيبقى الصراع طويلاً دون نتائج حقيقية. وندخل في "معركة التحرير" ثم "الانسحاب التكتيكي"، وهكذا، في سياسة تزيد من القتل والتدمير والتشريد.

نحن بحاجة إلى إستراتيجية عسكرية صحيحة، إضافة إلى القيادة الموحدة التي تنظم العمل القادر على تحقيق هذه الإستراتيجية.

٢) حول الأسلمة في الثورة

ظهر وكأن الثورة السورية هي "ثورة إسلامية"، هذا ما يترسخ في ذهن قطاعات واسعة مع كل أسف. السلطة عملت منذ البدء على التأكيد على الطابع الإسلامي للحراك ضدها. وقدّمت خطاباً كاملاً حول ذلك، مدعوم بفيديوهات مفبركة جيداً، وبشائعات كثيرة متعددة المصادر. وكان واضحاً أنها تريد أن تسبغ الثورة بهذا الطابع لأسباب متعددة، منها خصوصاً تخويف الأقليات الدينية، والعلويين بالتحديد، من أجل ضمان تماسكها خلف السلطة التي تعتمد على قطاعات منهم في حماية ذاتها. وأن يريبك كل القطاعات التي ترفض السلطة الدينية.

لكن الإعلام لعب دوراً خطراً، خصوصاً هنا قنوات الجزيرة والعربية (وحتى البي بي سي، والفرانس ٢٤)، التي قامت أيضاً بالتركيز على "الطابع الإسلامي" للثورة، إلى الحدّ الذي يمكن القول فيه أنها كانت "الجهاز الأيديولوجي" للإخوان المسلمين والسلفيين. حيث كان السعي مركزاً على

"أسلمة" الثورة، في مسعى يخدم مصالح فئات ودول. أو هدف إلى تأكيد خطاب السلطة عبر إظهار خطاب الثورة كخطاب إسلامي. وهنا يأتي دور السعودية التي دفعت بعدنان العرعور لكي يتصدر الإعلام في كلام منمق لم يكن هو المقصود إلا لجلب دعم الشباب الثائر، بينما كانت السلطة تعمم فتاواه التي تكفر الروافض الشيعة والعلوية. وبالتالي في الوقت الذي كان الشباب الثائر يرفع صور العرعور ويرفع اللافتات المؤيده له كانت السلطة تعمم لدي الأقليات الدينية تلك الفتاوى، ليظهر أن هذه هي فتاوى الثورة، الثورة التي تؤيد العرعور وترفعه كقائد لها.

وأيضاً كان هم الإخوان المسلمين السوريين تأكيد رواية السلطة بأن الثورة إسلامية (وإخوانية)، وتخويف الأقليات الدينية لكي تبقى الثورة "سنية". فهذا هو طريق انتصارهم كما ظنوا. ولأنهم يراهنون على التدخل الإمبريالي لم يأبهوا لدور الأقليات الدينية، على العكس قرروا إبعادها، وهو الأمر الذي كان يفرض تعميم فكرة أن الثورة "سنية ضد نظام علوي". وكانت مواقع الإخوان، التي هي خارجية، تنضح بالخطاب الطائفي الانتقامي. وكأنها تريد الانتقام مما حدث سنة ١٩٨٠/ ١٩٨٢ من عنف وحشي مارسته السلطة ضد حماة خصوصاً، رغم أن الإخوان مسئولون عن تفجير صراع طائفي ضد السلطة جعلها تنتقم من كل المجتمع وتدمر كل الأحزاب. وهذا التقدير بات جزءاً من وعي الشباب الثائر (خصوصاً هنا في حماة).

السلطة استمرت طيلة السنتين تكرر الخطاب ذاته، خطاب أن ما يجري هو من فعل عصابات مسلحة، ومجموعات ارهابية أصولية، وأنها من فعل الإخوان المسلمين. ورغم كل ما انكشف خلال الثورة ظلت على الوتيرة ذاتها، حيث ليس لها من خيار آخر. الإخوان بدا صوتهم خافتاً في الشهور الست الأولى، وحاولوا تحريك قوى أخرى، ودفع بعض الليبراليين للعب دور الواجهة في سياق تحويل وضع الثورة. بعد ذلك، ومع تشجيع الميل إلى التسلخ، خصوصاً بعد التصاعد الكبير في عنف السلطة، بدأ صوتهم يتقدم، حيث تحدد الخطاب الإعلامي (عبر قناة الجزيرة خصوصاً) بشكل

كامل، وتوضح الخطاب الإخواني الذي يريد أن يؤكد بأن الثورة هي ثورة إسلامية واستمرار لـ "ثورة" نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات. وعملوا على التحكم بتسمية أيام الجمع، وفرض أسماء أصولية بالتحديد رغم كل اعتراضات الشعب. وبعد عام من الثورة بات نشاطهم "مستقلاً" على الأرض، وفرضهم خطابهم فاقعاً.

بالتالي كانت كل الأطراف تريد أسملة الثورة، البعض من أجل أن يصل إلى السلطة وينتقم (الإخوان هنا)، والبعض من أجل أن يفشل الثورة، وآخرون دون وعي ومعرفة.

لكن هذا جزء من الصورة، وهو الجزء "الإرادي"، الجزء المتعلق بخطاب "واعٍ" لقوى تريد أن تعمم منطقها. أما في الواقع فقد نشأ سياق آخر مختلف تماماً، لكنه "فرض الأسلمة"، وهي "أسلمة" مختلفة عما أرادته السلطة، وارادته جماعة الإخوان المسلمين والإعلام الخليجي والخطاب الإمبريالي. هنا سنلمس صيرورة الثورة ذاتها بما هي شعب خاض النضال ضد السلطة بشكل عفوي، ودون أدلجة أو انتماء سياسي (أو حتى وعي سياسي، نتيجة الاستبداد).

لا بد أولاً من الإشارة إلى أن الأزمة التي عاشها الشباب خصوصاً والمجتمع عموماً، والتي تمثلت بغياب فرص العمل وتدني الأجر، وانعدام الحاجة إلى التعليم لأنه يقود إلى البطالة، وأزمة الزواج والسكن والصحة، فرض أن تنشأ أجيال من الشباب الذي أحس بالعجز عن تجاوز أزمته. وإذا كان قسم منه قد هرب إلى "العبث" واللامبالاة، خصوصاً مع دخول النت، فتجاهل السياسة منكفئاً على ذاته، فقد هرب قسم آخر إلى الدين، حيث بات يحتاج إلى ما هو روحي كعزاء على ما هو فيه. هذا القسم شمل فئات من العاطلين عن العمل والذين تركوا الدراسة أصلاً قبل إكمال الدراسة الأساسية، ومن ذوي الشهادات الذين لم يجدوا عملاً، أو من الذين لا يكفي دخلهم لعيش مناسب. وربما يكون جل هؤلاء من المفقرين.

هذا الوضع أوجد شريحة كبيرة من الشباب المتدين، لكن دون أدلجة. أي أنه بات ينحكم للتدين الشعبي. وهم في غالبيتهم من المفقرين كما أشرنا. وإذا كان الشباب "العبثي" هو أول من تحرّك ودفع باتجاه الثورة، ولعب دوراً كبيراً في مراحلها الأولى، وهو يُنهض مناطق سورية من أجل الثورة، فقد باتت الفئات المفقرة هي أساس المراحل التالية، نتيجة توسع الثورة وتصاعد عنف السلطة. لهذا بات "الطابع الإسلامي" واضحاً إلى حد ما.

هذا إطار عام نشأ عن نشاط فئات شعبية متدينة في الثورة، وتوسع دورها بعد أن وجهت ضربات قوية للنخب التي حملت أعباء المرحلة الأولى. لكن ثانياً يجب أن نلحظ بأن خطاب السلطة الذي يتهم الثورة بالسلفية والإخوان كان يواجه بالرفض من قبل الشعب. لهذا رُفع شعار "لا سلفية ولا إخوان"، و"لا إخوان ولا سلفية بدنا دولة مدنية"، في سياق كشف خطاب السلطة، وتأكيد الطابع الحقيقي للثورة. لقد جهد الشباب لكي ينفي رواية السلطة مؤكداً أن ما يجري هو ثورة شعبية. هذا ما ظلل الشهور الست الأولى خصوصاً، لكن الأمر بدأ يختلف بعد إذ، فإذا كانت ردة الفعل الأولى هي رفض التوصيف الذي تريده السلطة، فقد بات العنف يدفع هؤلاء إلى "تبني خطاب السلطة"، أي ليس رفض التوصيف بل تأكيده، عبر التحوّل إلى الأسلمة. إن عنف السلطة ووحشيتها فرض أن يظهر التحدي كاملاً لدى الشعب عبر القول بأننا كما توصفون وسنسقطكم. هنا انتقل "الوعي الشعبي" من رفض الخطاب إلى تجسيده واقعياً.

هل يعني ذلك أن هؤلاء باتوا مع الإخوان أو السلفيين أو "الجهاديين"؟

رغم التوافق الذي تحقق بين خطاب الإخوان والسلفيين من جهة وقطاعات كبيرة من الشباب الثائر من جهة أخرى، فإن الفارق كبير بينهما. ورغم أن هذا الميل لدى الشباب المسلح قد ارتبط بالحاجة إلى السلاح والمال الذي بات واضحاً بأن الإخوان المسلمين هم الذين يتحكمون به،

فهو في جوهره شكل من أشكال تحدي السلطة، في سياق مواجهتها، وهذه المرة عسكرياً، بكل الأخطار التي يحملها العمل العسكري. وهذا الوضع العسكري الصعب هو الذي أفضى إلى الحصول على الدعم من الإخوان، وبالتالي قبول تسمية الكتائب بمسميات إسلامية، دون أن يعني ذلك أن المقاتلين قد أصبحوا إخوانيين، على العكس من ذلك ظهر أن جلهم ليس متديناً، أو بالأدق ليس مؤدلجاً دينياً، وغير معني بمشروع الإخوان.

ما نقوله هو أن هذه الأسلمة ليست هي أدلجة الإخوان، ولا تصب في سياستهم، رغم أنهم عملوا على استغلالها لاظهار "قوتهم" و"سيطرتهم". لهذا لا نخاف من هذه الأسلمة التي نعرف أسبابها، ونعرف أنها ليست ايديولوجية بل شكل من أشكال التحدي، وأن كل ممارسيها لا ينطلقون من منظور طائفي أو ديني في صراعهم ضد السلطة، بل ينطلقون من منظور مواجهة السلطة نتيجة انسداد الأفق الذي فرضته.

الأسلمة ومستقبل سورية

في تونس ومصر حصل الصراع حول طبيعة السلطة الجديدة، وشكل الدولة بعيد إسقاط الرئيس وفتح الطريق لمرحلة انتقالية، حيث سيطر الإخوان المسلمين عبر الانتخابات، لكن كذلك عبر دعم متعدد الأشكال من البيروقراطية القديمة والجيش، وأميركا.

في سورية يبدو أن الصراع يحدث قبل تحقيق الخطوة ذاتها التي تحققت في تونس ومصر، أي إسقاط الرئيس. وإذا كان قد زُجّ بجبهة النصرة من أجل "فرض" الخلافة الإسلامية التي تعني الصراع مع من هم ليسوا "سنة"، ومَنْ من "السنة" لا يقبل المنطق الوهابي (وهو غير السنة)، فإن الصراع الأساسي يتمثل في الميل الإخواني لفرض السيطرة على الثورة قبل أن تنتصر، وإنهاك القوى الأخرى من أجل فرض سلطتهم "عبر الثورة"، أو خلالها من خلال مراهنة طال أمدها على تدخل "خارجي".

لهذا يبدو وكأن الأمر بات محسوماً بأن سورية ذاهبة لحكم "إسلامي".

خصوصاً وأن البدائل غائبة، حيث خضع الليبراليون لتحكم الإخوان المسلمين، ولم يظهر بعد مشروع اليسار.

هذا ليس الحقيقة، رغم غموض البدائل. وحتى أن ميزان القوى الواقعي لا يشير إلى ذلك مطلقاً، بل يؤشر إلى ضعف شديد للقوى الأصولية، وأيضاً ضعف وتشتت في صفوف القوى الليبرالية واليسارية والقومية. ومن ثم تركيز من قبل الشعب الثائر على إسقاط النظام بغض النظر عن الأشكال التي يتخذها الصراع (وهنا نقول أشكال وليس تكوينات وبنى). لأنه يريد تحقيق مطالبه الجوهرية، وكسر السلطة هو المدخل إلى ذلك.

ليس من الممكن انتصار "الأسلمة"، حتى في ظل غياب البدائل تلك، حيث أعلن الشعب الثائر منذ البدء، كما أعلنوا الإرادة لإسقاط النظام، أعلنوا شعارات مثل "لا سلفية ولا إخوان"، ولا إخوان ولا سلفية بدنا الدولة المدنية". ربما كان هذا هو الناظم لمسار الثورة رغم كل المظاهر والأشكال التي تطفو على السطح، والتي يلعب الإعلام في تضخيمها، وحتى اختراعها.

سورية تتجه لتدمير البنية الاستبدادية للسلطة، في الوقت الذي تقوم به هذه السلطة بتدمير المجتمع والشعب. والشعب هو الأقوى، ولهذا سوف يفرض الانتقال إلى الدولة العلمانية الديمقراطية بالضرورة، رغم "التآمر" الممكن من قبل الليبراليين و"الديمقراطيين" بالتوافق مع قوى في السلطة. الذين سوف يعملون على صياغة شكل ديمقراطي هزلي كما في تونس ومصر.

وإذا كنا كيسار نسعى لتحقيق التغيير العميق في التكوين الاقتصادي الذي اسسته الرأسمالية المافياوية الريعية من أجل نمط اقتصادي يحقق مطالب الشعب، فإننا كذلك نريد بناء دولة ديمقراطية حقيقة، وعلمانية بالضرورة. ونستطيع ذلك لأننا نعرف بأن حل مشكلات الشعب الجوهرية هي المدخل لتحقيق الاستقرار الاجتماعي الذي يؤسس الضرورة التي تقوم عليها تلك الدولة، دولة الطبقات الشعبية.

٣) عن تنظيم القاعدة بمسمياته المتعددة

الكل بات يستشعر خطر جبهة النصرة، و"دولة العراق والشام الإسلامية" التي قيل انها رفضت أمر زعيم القاعدة ايمن الظواهري بالفصل بين العراق والشام، فبدا أن هناك تنظيمين، ليصبح واحد منها سيء والآخر جيد رغم أنهما خرجا من رحم واحد. في كل الأحوال جيد استشعار الخطر وإنْ بعد تأخر سمح لهذه القوة التي بدأت صغيرة أن تكبر، وأن تسعى الآن إلى فرض سلطتها وقانونها، وتصبح قوة قمع أسوأ من سلطة بشار الأسد.

كنا نبهنا منذ البدء، وقلنا ما سيحدث، وهو الأمر الذي يجري الآن، بالضبط نتيجة معرفتنا بمنطق هذا التنظيم والأدوار التي يلعبها، مستفيدين من تجربته في العراق. لكن طيف المعارضة هلل لجبهة النصرة معتبراً انها "جزء من الثورة"، وأنها "ليست طائفية"، وأكدوا على "الصف الواحد". وهو الأمر الذي يستلزم إدانة كاملة لكل هؤلاء الذين هللوا لتنظيم طائفي دموي قروسطي يعمل مقاولاً لأجهزة مخابرات متعددة. والذين يتبيّن يومياً فشلهم السياسي، وارتهانهم أيضاً لقوى إقليمية أو دولية، واستمرار مراهنتهم عليها.

كان واضحاً بأن السلطة وقوى إقليمية ودولية تدفع لإرسال "تنظيم القاعدة" إلى المناطق التي باتت خارج السلطة لأهداف متعددة، لكنها تصبّ كلها في تخريب الثورة وتطييفها، وإرباك المناطق "المحررة" كي لا تصبح قاعدة حقيقية للعمل المسلح ضد السلطة. كما لكي تدفع الشعب لرفض الثورة، وخلق حالة فوضى تعود السلطة من خلالها للسيطرة على هذه المناطق.

السلطة عملت على تشكيل جبهة النصرة، والسعودية أمدتها بالرجال والمال، ودخلت أجهزة المخابرات الإيرانية والروسية على الخط. وكما أوضحنا فإن أمر هؤلاء "السلفيين" هو أنهم تشربوا المذهب الوهابي بأرذل صوره، وتدربوا في أفغانستان على أعمال القتل والتفجير التي لا تخدم ثورة بل تخلق الفوضى. فهم لا يعرفون السياسة بل يطبقون المذهب الوهابي كما درسوه، وهو المذهب الذي يقوم على أولوية الصراع في إطار الدين،

ليكون ضد الروافض والمارقين والكفرة، وبالتالي ضد كل الشعب، الأقليات بصفتها روافض وكفرة، والأغلبية كونها لا تلتزم بقيم القرون الوسطى التي تنظّر على أنها الإسلام الصحيح. وهو الأمر الذي يُدخل الشعب في صراع "جانبي"، وفي مواجهة قاسية تلهيه عن الصراع ضد السلطة، وليظهر له بأن السلطة هي أرحم من هؤلاء.

إنهم حثالات القرون الوسطى، الذين تدربوا إمبريالياً لكي يقوموا بأكثر أفعال التخريب وحشية. هذا ما شهدناه في العراق وأفضى إلى دمار المقاومة ضد الاحتلال، وضمان سيطرة إيران عليه. إنهم "عنصر تخريب عالمي" افتعلته الطغم الإمبريالية في سياق فرض العولمة، ولازال يستخدم للتخريب في كل منطقة تريد النهوض.

لكن الأهم الآن هو ما يجب عمله لمواجهة هذه القوة التي باتت تلهي الثوار في معارك جانبية، وتهتك أعراض الشعب من أجل أن يكفر بالثورة، وتخرّب على الثورة بما يخدم السياسة العسكرية التي تتبعها السلطة الآن، والمتمثلة في استعادة السيطرة على المناطق "المحررة"، المناطق التي انسحبت منها مضطرة أمام قوة الشعب وبطولاته. ويبدو أن التوسع السريع في دور "دولة العراق والشام الإسلامية" في ترابط مع الهجوم العسكري الذي يشنه النظام بقوى من حزب الله وإيران والعراق من أجل السيطرة على حمص والتقدم للسيطرة على ريف دمشق ودير الزور، وبالتالي فإن ما يهدف إليه هو إرباك الكتائب المسلحة وتحضير المناطق التي هي خارج سيطرة السلطة لكي تقبل بعودتها حين يبدأ الهجوم على هذه المناطق. دولة العراق الآن تكمل مخطط السلطة إذن، وتحضر لكي تعود السلطة إلى السيطرة على تلك المناطق.

بالتالي، يجب أن يكون الهدف هو تطهير المناطق "المحررة" من الذين أتوا من أصقاع الدنيا معتقدين أنهم يقيمون دولة الخلافة، ومن كل من يتعاون معهم، لأنهم بما يمارسون يخدمون السلطة، حيث يستعجلون فرض سلطتهم على الأقل. وهذا يفترض وضع إستراتيجية واضحة تجمع

بين الدور الشعبي الذي بدأ يتظاهر ضدهم في حلب والرقة ومنبج وعديد من المناطق الأخرى، وبين الكتائب المسلحة المعنية بالقتال ضد السلطة، خصوصاً بعد قتل هؤلاء للقائد في الجيش الحر أبو بصير. وبعد قتل عدد من عناصر الجيش الحر، والسعي للسيطرة على كل المناطق "المحررة".

لا بد من التوافق على تصفية هذا التنظيم الذي يقوم بدور تخريبي هائل، ويهدد الثورة بالفشل. الشباب بدأ التظاهر ضد الهيئات الشرعية، وجبهة النصرة، فلتتطور الحركة إلى تظاهرات كبيرة ضدهم، والى السعي لمواجهتهم بالقوة مقابل القوة التي يستخدمونها ضد الشعب. هذا ما طالبنا به منذ البدء، وتطوّعت بعض أطراف المعارضة للدفاع عنهم، وهذا ما يجب أن يتحقق الآن، وأن تشطب تلك المعارضة التي أضرت الثورة ولازالت.

الأمر يحتاج إلى تكاتف والى إصرار لكي لا تهزم الثورة، وينتصر الشعب. فالشعب هو الذي يجب أن يشكل المجالس الشعبية ويختار الهيئات الحقوقية والقضائية، ويؤمن الشرطة التي تحرس وتنفذ قرارات الهيئات القضائية. ولا بد لكل الكتائب المسلحة أن تتوجه لمواجهة قوات السلطة من أجل هزيمتها.

تنظيم القاعدة بمسمياته المختلفة يجب أن يصفى لكي تتقدم الثورة، والشعب يجب أن يؤسس المجالس التي تحكم المناطق "المحررة"، والكتائب المسلحة للحرب وليس للحكم.

الثورة منتصرة بلا شك
والشعب هو السلطة بالتأكيد
ائتلاف اليسار السوري
٢٠١٣/٧/١٢

جبهة النصرة تحاول تكرار تجربة تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين

كما جرى في العراق يحاول ما يسمى "تنظيم القاعدة" أن يفرض وجوده في سوريا بعد أن فرضت الثورة تراجع سيطرة السلطة على العديد من المناطق. ولقد بدأت تكرر التجربة ذاتها التي فعلتها هناك من خلال اعلان تشكيل "دولة إسلامية".

وإذا كانت قد خاضت الصراع في أفغانستان تحت شعار تحالف الإيمان ضد الإلحاد السوفيتي، وكانت القوة الفعلية التي تديرها الإمبريالية الأميركية عبر باكستان والعربية السعودية، فقد ذهبت إلى العراق تحت حجة الصراع ضد الاحتلال الأميركي لكنها انحكمت لأيديولوجية جعلتها تخوض صراعاً مزدوجاً، ضد الشيعة من جهة كونهم روافض ومارقين، فافتعلت صراعاً طائفياً. ومن جهة أخرى ضد المناطق السنية التي تواجدت فيها، أو التي احتضنتها، حيث عملت كسلطة فعلية، وأخذت بتطبيق أسوأ ما ينقل عن الشريعة، والذي كرسته الوهابية التي هي التبلور الشامل للتخلف الذهني الذي ساد العصور الوسطى. وهو الأمر الذي أجج الصراع الطائفي من جهة، وفرض خروج الشعب العراقي في المناطق الغربية علي "تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين" والصراع معه. وأفضى كل ذلك إلى إضعاف المقاومة إلى حد كبير.

لقد لمست بعض المناطق في سورية هذه الأمور، وهي مرشحة للتفاقم إذا لم يجري العمل على إنهاء هذه الجبهة قبل أن تثبّت وجودها، وتبدأ الصراع في السياقين نفي الذكر. فهؤلاء "الجهاديين" يتأسس "وعيهم" انطلاقاً من أن الصراع الأساسي هو الصراع في إطار الدين ومن أجل تطبيق "الدين"، الذي هو نتاج "الدروس الوهابية"، والذي ينطلق من أن الدين في الأرض هو دين الإسلام، وبالتالي فإن من هو ليس بمسلم هو كافر. ثم أن المعركة الرئيسية هي ضد الروافض والمارقين في الدين، وبالتالي يجب تطهير "ديار الإسلام" من هؤلاء كأولوية. ومن ثم أن مهمتهم هي "تطبيق

الدين" المؤسس على منظومة أفكار سلفية مغرقة، هي نتاج أفكار العصور الوسطى بعد أن انهارت الإمبراطورية الإسلامية. وبالتالي جر سورية إلى صراع طائفي، والى رفض شعبي يطيح بالثورة.

لهذا لا بد من أن يكون واضحاً أن معركة هؤلاء هي غير معركة الشعب السوري، وهي معركة ضده وليس ضد السلطة، حيث لا يعرف هؤلاء السياسة والصراع السياسي، ما يعرفونه هو الصراع "الديني". وبالتالي تفجير الصراع الطائفي، وقهر الشعب عبر سلطة قروسطية متخلفة، لا تعرف الدين ولا تمارس غير القتل.

طبعاً لم يأت هؤلاء دون تحريض، فإذا كانوا أتوا بعد أن فرضت الثورة قوتها، ومن أجل تدمير هذه القوة، فقد لعبت السعودية ودول الخليج دوراً أساسياً في الدفع بهم للقدوم إلى سورية، انطلاقاً من العمل على إفشال الثورة، وهو الهدف الأساس للسلطة السعودية التي تستشعر الخطر من حدوث الثورة فيها، خصوصاً بعد توسّع الثورات في الوطن العربي. وهو الهدف الذي يطغى على "هدف" إسقاط السلطة من أجل اضعاف إيران، لأن الأهم هنا هو وجود السلطة السعودية.

هذا يفرض العمل على محاصرة هذه الظاهرة، واقتلاعها قبل أن تستفحل. سواء عبر توضيح مخاطرها أو عبر العمل الفعلي على طردها. كما يفرض كشف السياسات السعودية وفضح القوى المعارضة التي "تحج" إلى الرياض، وتترابط مع السلطة فيها دون اكتراث لتلك السياسة الخطرة.

جبهة النصرة خطر إذا استفحلت ولهذا يجب إخراجها وتحريض البيئة التي تتواجد فيها لطردها.

الثورة التي تواجه السلطة من أجل إسقاطها يجب أن تتخلص من كل المعيقات، وتواجه كل الأخطار لكي تتقدم وتنتصر.

الثورة وجبهة النصرة

تصاعد الاهتمام بجبهة النصرة في الفترة الأخيرة، وبدأ الضخ الإعلامي عن قوتها و"بطولتها" و"إنسانيتها"، كأن هناك من يريد ذلك، ومن يريد منه مسألة ما. السلطة لتخويف الشعب وإعادة التوازن بعد أن بات مختلاً لغير مصلحتها، وخصوصاً أنها هي من أطلق الاسم ومن بدأ في الترويج له. وقوى إقليمية تريدها أن تكسب وتصبح هي القوة المسيطرة لتخريب الثورة. وقوى دولة تريد ذلك سواء لتبرير عدم التدخل (ليس التبرير لنا بل للرأي العام لديها) أو لتبرير دعم السلطة ومدها بالأسلحة.

وهناك كذلك جزء من "الثوار" الذين باتوا يحسون بمأزق العمل المسلح بعد طول الزمن دون حسم، رغم التطورات المستمرة على الأرض (التي بات بعضها ينسب لجبهة النصرة)، والذين باتوا يتعلقون بـ "منقذ"، فانساقوا خلف التضخيم الإعلامي الذي تقوم به جهات متعددة كما أشرنا. وباتت الجبهة هي هذا "البطل المخلص" الذي سيسقط النظام (وليس الشعب كما كان الشعار الأهم)، خصوصاً أنها، كما يقال، تمتلك المال (من أين؟) والسلاح.

في العراق حدث الشيء ذاته مع "تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين"، وراهنت قوى المقاومة العراقية على الجبهة من المنطلق ذاته، لكن كانت النتيجة مؤلمة كما شهدنا، فانهارت المقاومة، وبات بعضها متحالفاً مع الاحتلال ضد ذاك التنظيم. فهل نتمهّل قليلاً، ونحكم العقل بدل الانفعال الذي لا يؤدي سوى إلى الكوارث؟ هل نتمهّل في نقل المعلومة، وندقق قبل أن نكرر خبراً أو حالة؟ أن نبحث في الملموس عن حجم جبهة النصرة، عبر السؤال المباشر وليس عبر الإعلام والصورة في الفضائيات؟

جبهة النصرة تقيم سلطة في مناطق حررها الشعب وليس هي، وتفرض أسوأ قوانين قروسطية تحت حجة تطبيق الشريعة وعناصرها لا تفقه في الشريعة شيئاً بل تردد خلف أمير منظومة وهابية (وليست سنية حتى)

تجعل الصراع هو صراع ديني، وتقرر أن المعركة الأولى هي في إطار الدين ضد الروافض والمارقين والمحلدين والكفرة. تبرر القتل العشوائي بحجة أن الله سوف يرسل الأبرياء إلى الجنة رغم أن الدين لا يبرر أي قتل إلا بالحق.

لقد خطفت الجبهة من مختلف الطوائف، واعتقلت كل مخالف لرأيها، واهتمت بالسلطة حتى قبل أن تسقط السلطة. فماذا يفيد توزيعها الخبز (إذا حدث)، أو قدرتها العسكرية سوى أنها تدفع إلى حرف الثورة وتفجير صراع طائفي، و"تكفير السنة" من سلطة في أسوأ أشكالها، ما دامت تفعل ما يشوش على الثورة ويلهيها في معارك جانبية، ويخيف قطاعات مجتمعية، ربما يفضي إلى تفجير الصراع الطائفي؟

لندقق لكي لا ننساق خلف خطر كبير يفشل الثورة ونحن نعتقد بأنه ينجحها. ولا يجب أن يقود العوز المالي أن الحاجة إلى التسلح إلى دعم قوة وجدت أصلا، وبكل هذه المواصفات، لكي تحرف الثورة فتتحول من صراع شعب ضد سلطة مافياوية مستبدة إلى صراع طائفي السلطة هي الحكم فيه. فالجبهة ليست بعيدة عن السلطة وعن القوى الإقليمية التي لا تريد للثورة أن تنتصر حتى وإنْ ظلت السلطة، التي ستبقى كما ترى هي سلطة ضعيفة يمكن التحكم بها.

في مواجهة السلطة، ولكي تتطور الثورة، يجب تخليص الثورة مما علق بها في الفترة الماضية. من الراكبين اللذين دخلوا على خط الثورة بعد عام ونصف من انطلاقتها.

٤) كيف نرى مسألة "الحماية الدولية"؟

مسألة "حماية المدنيين" طرحت منذ مدة، وبدت كحل للوضع الدموي الذي تفرضه السلطة. نحن نرى بأن الانتفاضة قادرة على الانتصار دون أي تدخل خارجي، أو حتى حماية، رغم كل الدموية والوحشية التي تمارس، والتي تجعل

قطاعات من الشعب المنتفض تشعر بالحاجة إلى حماية. الحل يتمثل

بقوة الانتفاضة وتوسيع المشاركين فيها من الذين لم ينضموا بعد، لأن انضمامهم مهم وحتمي.

نعرف بأن هناك من معارضة الخارج من لا يثق بأن الشعب قادر على إسقاط السلطة، ويراهن على تدخل "خارجي"، حتى عسكري عبرّ عنه في تصريحات واضحة، لأنه بالتالي يعرف بأن أي تغيير آخر لا يأتي به إلى السلطة كبديل عن السلطة القائمة. لكن ما يهم هنا ألا يصبح ذلك هو "مطلب" شعب انتفض، ليس لطلب الحماية بل لإسقاط النظام، انطلاقا من اعتقاد بأن "حماية المدنيين" هي غير التدخل العسكري، وليس هي المدخل للتدخل العسكري، وهي المدخل للتمويه على هذا التدخل من أجل قبوله من قبل هؤلاء المنتفضين.

حيث ليس من حماية للمدنيين إلا تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص على تنفيذ القرار بالحماية بكل الأشكال الممكنة، بالتالي بما فيها التدخل العسكري. وهو يشمل الحظر الجوي، الذي يعني تدمير كل الدفاعات الجوية في

كل سورية، وأيضا الرد على كل تحرك عسكري "يشكل خطرا على القوة التي تفرض الحظر". وهذا بحد ذاته يعني التدخل العسكري، الذي يفتح على وضع آخر، أصعب وأسوأ. حيث بدل تقصير الصراع سيطول أكثر لأن المسألة تتحولّ إلى حرب حقيقية، فتضيع الانتفاضة، ويمكن للحظر أن يمنع الطيران الحربي السوري من التدخل)رغم أنه لا يتدخل جدياً (لكنه لا يمنع القصف والاقتحام والقتل الذي يمكن أن تقوم به قوات السلطة. وهي حرب تدمير سورية، وتصعيد القتل.

القوى الإمبريالية لا تتدخل لكي تخلصّ شعب من سلطته، بل لكي تستغل الصراع من أجل تحقيق أهداف أساسية تخدم مصالح هذه القوى. وهي هنا إضعاف سورية أكثر مما تضعفها السلطة، وتوسيع التدمير من أجل "إعادة إعمار" طويلة ومكلفة)وغير مؤكدة كما في العراق(. ولهذا

سوف تطيل الحرب، وتوسع في ضرب الأهداف، العسكرية والمدنية)البنى التحتية(. يجب أن نبقى نتذكر العراق، وحتى ليبيا سنلمس بأن التدمير قد كان ضخماً، رغم أن وضع ليبيا مختلف بعض الشيء عن سورية لأنها بلد صحراوي شاسع بعدد سكان قليل، وسلطة تمتلك أحدث الأسلحة والمرتزقة. هنا الوضع مختلف، والحرب ستكون حرب تدمير مدن وقرى وبنى تحتية. وزيادة نزيف الدم كذلك، وأيضا زمن أطول.

الحل ليس في الحماية، فالانتفاضة أكبر من أن تكون بحاجة لذلك، وهي أقوى من أن تضطر إليه. إذن، رغم فظاعة القتل الآن لا يجب أن نهرب إلى قتل أكثر، ودموية أعلى. وما يجب أن نعمل عليه هو عدم اليأس من مشاركة الفئات التي لم تشارك، بل يجب بذل الجهد هنا، ولقد لمسنا ذلك في الفترة الأخيرة من خلال توسع كبير لدور حلب ودمشق وبعض قرى الساحل، لأن الشعب كله يجب أن ينهض من أجل التغيير. ومن ثم يجب كسر كل محاولات تحويل الصراع إلى صراع طائفي، والتشديد على أن الانتفاضة هي انتفاضة شعب مفقر ومضطهد ومسحوق. ولهذا أحرى أن يبذل جهد في كسر التخوفات من التغيير، وضم كل المناطق المفقرة بغض النظر عن "طائفتها"، فالمسألة ليست هنا، بل في تحقيق التغيير الذي يحقق مصالح كل المفقرين.

كيف ننهي التخويف الطائفي؟ وندعو لمنع استغلال المفقرين كـ "شبيحة"؟ وكيف نعمل لكي لا يكون وضع سورية كوضع العراق؟ وأن المسألة لا يجب أن تكون استبدال "طائفة" بـ "طائفة"، فهنا ليس من أغلبية وأقلية. الأغلبية والأقلية هي للسياسة وليس للطائفة أو الدين.

الحل في الانتفاضة ذاتها، التي يمكن أن تفضي إلى تفكيك السلطة وتحقيق التغيير.

(٥)
بعض قضايا الثورة
متى تنتهي السلطة، ومسألة السلطة في المناطق المحررة؟

متى يسقط النظام؟

متى يسقط النظام؟ هذا هو السؤال الذي يتكرر كثيراً منذ مدة، وربما نتج عن طول الزمن الذي استمرت فيه الثورة، أو عن الميل لاختصار الدم والدمار الذي نشهده، وهو فظيع بكل المقاييس.

لكن مسألة الثورات لا تقاس بالزمن، ولا تُطرح مسألة "خفض الدم"، ليس لأن الأمر هامشياً بل لأن ذلك يتعلق بسقوط السلطة التي قررت أن تستبيح كل شيء، وتمارس هواية التدمير والقتل في عبثية مفرطة. والتي باتت تشعر بأنها انتهت ولم يعد بقاؤها ممكناً، الأمر الذي جعلها تمارس عملية انتقام واسعة من شعب رفضها. التدمير الذي يجري ليس من تبرير عسكري له، وليس وجود مجموعات مسلحة مهما كان عدد أفرادها يبرر هذا النمط من النشاط العسكري الذي بات يعتمد القصف الجوي والمدفعي كأساس لإستراتيجية لا تعني سوى ممارسة هواية القتل والتدمير. فتصفية مجموعات مسلحة لا يفترض هذا الاستخدام المفرط للمدفعية والطائرات. والسيطرة على المدن لا تفترض كل هذا القصف العشوائي بحجة مواجهة مجموعات مسلحة.

إذن، ونحن نقول أنه من غير الممكن الإجابة الدقيقة على سؤال متى

يسقط النظام نقول بأن النظام يتداعي. حيث يفقد السيطرة على منطقة بعد أخرى، وأهم من ذلك هو فقدان الثقة لدى بنى الدولة ذاتها، سواء الجيش الذي بات "معتقلاً" في معسكراته دون إجازات لأفراده ودون اتصال. أو للأجهزة الأمنية التي اهتزّ وضعها وباتت عناصرها غير واثقة من انتصار ممكن. أو المستوى السياسي الذي تهمش وأيضاً فقد الثقة بإمكانية هزيمة الثورة.

ولهذا باتت القوة التي تستخدمها السلطة في تقلّص، وتتضعضع بشكل يومي. وبات الشيحة المنظمين في بنية مؤسسية غير نظامية يخافون التقدم والمواجهة.

بالتالي بدل السؤال حول متى يسقط النظام لا بد من طرح السؤال كيف يسقط النظام؟ أي ما هو الضروري لكي تتطور الثورة، ولكي تتفكك بنية السلطة، لكي يكون ممكناً تحقيق التغيير الذي يفتح على مرحلة انتقالية يعاد خلالها ترتيب وضع سورية الاقتصادي والسياسية والجيوسياسي.

المهمة الآن تتحدد في كيف نسقط النظام؟ في الخطوات الضرورية لإسقاط النظام؟

النظام لا شك يتداعي، وهو خلال ذلك يقوم بكل ما هو مؤلم لسورية. ولهذا نشطت التحركات الدولية لفرض صيغة متوافق عليها دولياً للمرحلة الانتقالية. لكن الأهم هو نشاط الثورة ذاتها الذي يتصاعد بشكل ملفت.

السلطة تنتهي

السلطة التي كانت تحجب الدولة لم تعد سلطة، بل أصبح من يحكم هي فئة مافياوية عائلية لديها بناها العسكرية والأمنية "الخاصة"، بعضها رسمي والآخر ليس رسمياً. لهذا نجدها تتسم بالتوتر العالي، والجنون. و تمارس ككل سلطة منتهية، أي التدمير الشامل والقتل العشوائي، وعدم التمييز بين مقاوم أو "محايد"، او حتى "مؤيد". إنها تستخدم اقصى العنف

المتبقي لديها، والأدوات التي لا تحسم صراعاً مجتمعياً بل تدمّر وتقتل، أي القطاعات العسكرية "المضمونة" التي من المفترض أنها اعدّت لمواجهة الاحتلال الصهيوني.

ولا شك في أن بداية التحرّك في الساحل، واحتمالات توسع ذلك، سوف يقود إلى تفكك آخر ما تعتمد عليه من قوى في المواجهة، بعد أن تحيّدت قطاعات كبيرة من الجيش نتيجة الخوف من انشقاقها، وعدم المقدرة على تحريكها دون قوة شبيحة وأمن تضمن عدم انشقاقها. وبالتالي يجب أن يقود إلى أمرين، الأول هو تراخي "القوة الصلبة" هذه، ومن ثم احتمال انقلابها على العائلة لمصلحة تفاهم يفضي إلى تحقيق مرحلة انتقال بالتعاون مع بعض أطراف المعارضة، أو كلها. وثاني هو أن ضعف هذه "القوة الصلبة" يمكن أن يفضي إلى "انتفاضة" في الجيش تفتح الأفق على انقلاب كبير يقود كذلك إلى بدء مرحلة انتقالية مع أطراف المعارضة.

بالتالي فإن الوصول إلى أحد هذين الاحتمالين يفترض تسهيل مشاركة الساحل في الصراع ضد السلطة، وتحويل البيئة هناك من متخوفة من التغيير، ومن ثم داعمة للسلطة، إلى بيئة ثورية حقاً تتلاقى مع توسع الثورة وتطورها. هذا الأمر يحتاج إلى كسر خطاب طائفي، وإبعاد قوة طائفية تعربشت بالثورة، وتحديد أننا في مسار يفرض تأسيس دولة علمانية ديمقراطية تحقق مطالب الطبقات الشعبية، من خلال إنهاض الاقتصاد وإعادة بناء التعليم والصحة، وتوفير فرص العمل ورفع الأجر بما يسمح بتحقيق حياة كريمة.

لهذا لا بد للقوى المدنية، والتنسيقيات، والمجموعات المسلحة أن تتفاعل لبلورة هيئة يمكن أن تكون هي قيادة الثورة، ومنظم نشاطها، وكذلك محدد أهدافها ومطالبها، وراسم الإستراتيجية التي يمكن أن تعمّق من أزمة السلطة وتزيد من تفككها، وبالتالي تدفع لإسقاطها.

لازال النشاط مناطقياً، وبحدود ردود الفعل على عنف السلطة، ولم

يتشكل في بنى تستطيع أن تخوض صراعاً موحداً في كل المناطق، وأن تركّز على ضرب المواقع الضرورية، وتعيد تفعيل النشاط الشعبي وتطوره لكي يؤسس لبناء قاعدة شعبية قوية، تكون هي الحاضن التغيير الممكن، والمحدِّد لطبيعته وعمقه.

الثورة قوية، والسلطة مضعضعة، لكن لا بد من خطوة مهمة من أجل إكمال الانتصار، وهي مهمة ملقاة على عاتق الشباب الذي يخوض الثورة بكل جرأة وقوة وعنفوان.

السلطة للشعب
ومسألة السلطة في المناطق "المحررة"

من يكون السلطة في المناطق التي تصبح خارج سيطرة السلطة؟

ما يجري في الواقع هو تحكم المسلحين في هذه المناطق، وفرض سلطته وقانونه وفوضاه. وأيضاً دون أن يفرض أمناً، أو يمنع دور العصابات التي تستغل الفراغ الأمني لكي تسرق وتخطف وتعبث، أو حتى دور السلطة التي تمارس الاختراقات من أجل التشويه والتخريب.

لا بد من أن نشير إلى أن الشعب هو الذي تحرّك منذ البدء، وهو الذي أربك السلطة وأضعف سيطرتها. وكذلك هو ذاته الذي انتقل إلى حمل السلاح قبل كثير ممن يحمله اليوم، وكان يهدف حماية التظاهرات التي يقوم بها. ومن ثم بات يرى أن عليه تطوير آليات الصراع لكي يدافع عن مناطقه من خلال اضعاف دور الشبيحة والأمن ثم الجيش الذي بات يزجّ في الصراع. وإذا كان قد توصل إلى ضرورة تشكيل كتائب مسلحة فلأنه بات يعتقد بأن هزيمة السلطة تستلزم الاعتماد على العمل المسلح.

بالتالي كان الهدف كما نلحظ هو تطوير الصراع ضد قوات السلطة، والتسلح من أجل هزيمتها. لكن ما بات يظهر هو أن بعض الكتائب المسلحة باتت ترى أن عليها أن تحكم، وأن تفرض سلطتها على المناطق

التي تتواجد فيها قبل أن نصل إلى ما هو أهم، وهو إسقاط السلطة. لقد تحوّلت كتائب إلى سلطات في هذه المنطقة أو تلك، وباتت تفرض قوانينها و"مزاجها" و"ايديولوجيتها"، ونظام التعليم الذي تريده، وشكل السلوك الذي يروق لها. أي باتت سلطة كاملة الصلاحيات، لكن في أسوأ أشكالها، أي كسلطة مستبدة، وحتى أكثر سوءاً من السلطة ذاتها.

ومن ثم فقد تخلت عن دورها العسكري الذي تشكلت من أجله، أي مواجهة السلطة وهزيمتها. وظهر كأن هناك من يتسابق على السيطرة وعلى الحصول على مغانم، وعلى تحكم فئة ذات طابع أيديولوجي معين، هي الصولية الإسلامية (الإخوان المسلمون، و"الجهاديون"). لقد بدأ الصراع على السلطة إذن، حتى قبل سقوط السلطة التي ثار الشعب من أجل إسقاطها.

الإخوان المسلمون يعملون على فرض سلطتهم، و"جبهة النصرة" تريد فرض سلطتها ودولتها الإسلامية، والسلفيون (أو بعضهم) يسعى ذات المسعى. والكل منهم يرتكب تجاوزت، ويقمع التظاهر حين لا تحلو له الشعارات، ويمارس أساليب السلطة ذاتها، التي ثار الشعب لمواجهة قمعها واستبدادها.

وكل ذلك بات يربك الشعب الثائر، ويربك الصراع المسلح ضد السلطة، ويوجد أسباباً لتخوّف فئات مشاركة في الثورة، ويعطي السلطة كل الإمكانية لكي تخترق وتمارس التفجير والقتل والخطف باسم الكتائب المسلحة. وأيضاً يشوش على العمل الإغاثي وكل النشاط الشعبي.

لا شك في ان تراجع قدرة السلطة على السيطرة وانسحاب قواتها من الكثير من المناطق يفرض أن تتشكل بنية سياسية مجتمعية أمنية لضمان استمرار الحياة في تلك المناطق، وضمان وضعها الأمني، وأيضاص ضمان الوضع المعيشي للسكان، ومن ثم استمرار النظام الإداري والخدمي. لكن هذه أمور يجب أن يقررها الشعب ذاته الذي يصنع مصيره بقوته. يجب أن

يقوم بها مختصون سواء في الإدارة أو القانون أو التقنيين الذين يستطيعون حل المشكلات المختلفة. وبالتالي أن يبقى دور الكتائب المسلحة هو تطوير الصراع ضد السلطة، وأن يحمي المناطق التي تقام عليها السلطة الشعبية.

لقد تشكلت الكتائب المسلحة ليس لكي تقيم سلطة على هذه المنطقة أو تلك، بل من أجل المساعدة في إضعاف السلطة والإسهام في إسقاطها. ولهذا يجب أن تبقي نشاطها ضمن هذه الحدود، وهو النشاط الذي يساعد الثورة بدل أن تتوه في فرض سلطات تجعلها في صراع مع الشعب ذاته. الأمر الذي يشتت الثورة ويربكها. خصوصاً أن هذا الأمر يقود إلى تناحر سابق لأوانه بين مجموعات ينتمي كل منها لحزب أو "أيديولوجية"، وكل منها يريد فرض سلطته.

لهذا يجب أن يجري العمل الآن على فرض سلطة شعبية في كل المناطق التي باتت خارج سيطرة السلطة المافياوية، في سياق العمل على إسقاطها وفرض حكومة شعبية بديلاً عنها، تمثل كل الشعب، وتعمل على تحقيق مصالحه وحل المشكلاتها التي عانى منها أو التي نشأت خلال الثورة. لا بد من أن يتشكل في كل قرية أو مدينة أو حي مجلساً شعبياً يكون هو السلطة، والمعني بتنظيم حياة الناس، والقيام بكل مهام السلطة من حيث الإدارة والخدمات وتوفير العيش والقضاء، والحماية المدنية. وأن يطلب المساعدة من الكتائب المسلحة حين يحتاج إلى ذلك. ويجب أن يكون القضاء مدنياً، يقوم به قضاة أكفاء. وأن يكون هو المسئول عن الوضع الأمني، واصدار الأحكام.

على الشعب أن ينظّم حياته إذن، وعلى الكتائب المسلحة أن تكمل القتال من أجل إسقاط السلطة. وهذا أمر ضروري الآن ونحن نتلمس ضعف السلطة ونعتقد بإمكانية إسقاطها. حيث أن تنظيم آليات الثورة، وتنسيق العمل بين مختلف المستويات هو أمر حاسم من أجل ذلك.

السلطة يجب أن تكون للشعب، ويجب أن تكون المجالس الشعبية هي البنى الأولية والضرورية للسلطة المدنية الديمقراطية التي نسعى لأن تتشكل سورية الجديدة وفقها.

لقد تمرّد الشعب على السلطة العسكرية الأمنية من أجل سلطة مدنية يشكلها هو وليس من أجل سلطة ميليشيات مسلحة. ولهذا لا بد من مقاومة ورفض كل من يحاول ذلك الآن. يجب أن تشمل ثورة الشعب كل من يريد ذلك. وأن يفرض الشعب سلطته هو، فهذه حريته التي قاتل من أجلها.

حول النقابات

لعقود هيمنت السلطة على النقابات والاتحادات التي من المفترض أن تمثل الطبقات والفئات الاجتماعية، وسخّرتها لخدمة مصالحها، في كثير من الأحيان ضداً عن مصالح الطبقة أو الفئة التي تمثلها. وهذا هو الطابع الشمولي لها كسلطة دكتاتورية.

لقد اتبعت السلطة منطق "الهيمنة" الذي يعني حصر طبقات أو فئات اجتماعية في نقابات واتحادات وفرض السيطرة السلطوية عليها، وتحويلها إلى جزء من السلطة ذاتها، تنفذ سياساتها، وتدافع عنها، وتُخضع أفرادها لكل ذلك من خلال التغلغل الأمني فيها. ومن ثم فرض قياداتها والتحكم بقراراتها. لتصبح ديكوراً للسلطة ووسيلة السيطرة على الطبقات معاً.

لهذا لم تعد تطرح مطالب أعضائها، أو تطرح مصالح الطبقة أو الفئة الاجتماعية في مواجهة سياسات سلطوية تضرّ بها. بل كانت وسيلة اخضاع الطبقة والفئة الاجتماعية للسلطة، وإذعانها لها.

وهو الأمر الذي منع العمال وموظفي الدولة والقطاع الخاص، والفلاحين، وكذلك الطلاب والنساء، والشباب، من التعبير عن مصالحهم، والدفاع عنها، في مواجهة الرأسمالية التي عممت اللبرلة خلال السنوات السابقة فأفقرت كتل اساسية في المجتمع. وفي مواجهة السلطة التي

مهدت لهؤلاء كل السبل للنهب وتحقيق الأرباح.

بمعنى أن الشعب كان مجرداً من كل الهيئات التي يمكن أن تدافع عنه حين اندفعت السلطة إلى تعميم اللبرلة ودعم تمركز الثروة في ايدي فئة عائلية ومحازبيها. كان الشعب دون نقابات من مهمتها الدفاع عن حقوقه، وكانت كل طبقة أو فئة اجتماعية "تحت العين" في نقابتها.

ومع الثورة التي يشارك فيها جزء كبير من الشعب، لا بد أن تتحرر النقابات والاتحادات، وأن تعود ممثلة حقيقية لمصالح الطبقات والفئات الاجتماعية التي تعبّر عنها. فالنقابة هي شكل تنظم الطبقة، أو الفئة الاجتماعية، من أجل الدفاع عن مصالحها، وتحسين شروط عملها أو نشاطها. وهي بذلك تكون في مواجهة السلطة أو رب العمل، أو كليهما حيث يكون رب العمل مدعوماً من السلطة كونها سلطته كرأسمالي. وإذا كانت لا تطرح، في الإطار العام، إسقاط السلطة بل تحقيق مصالح الطبقة أو الفئة الاجتماعية في ظلها، فإنها في لحظة الثورة تصبح القوة الأساسية في إسقاط السلطة من أجل تحقيق مصالح هؤلاء.

لهذا أصبح من الضروري أن تُكسر الهيمنة على النقابات والاتحادات، من خلال تحقيق ثورة في داخلها تواكب الثورة التي تملأ الشوارع. لا بد للعمال من أن ينتفضوا ضد القيادات العمالية المعينة من قبل السلطة، والتابعة لها، لكي يصبح اتحاد العمال جزءاً من الثورة، وتلعب الطبقة العاملة من خلاله دوراً مهماً في فرض الإضراب العام. ولا بد للفلاحين من أن يسيطروا على اتحادهم بثورة داخله لكي ينتظم نشاطهم في الثورة العامة. وكذلك كل الاتحادات الأخرى.

ولاشك في ضرورة البدء من أسفل، من الفرعيات بهدف السيطرة على كل فروع النقابات والاتحادات، وزجها في الثورة. فالثورة الشعبية العامة لا بد من أن تتحوّل إلى ثورة طبقية بكل معنى الكلمة، من أجل فرض مطالب

العمال والفلاحين وكل الفئات الوسطى. من أجل تكبيل السلطة الجديدة ودفعها دفعاً نحو تحقيق مطالب هؤلاء.

ولا شك أيضاً، في أن انتصار الثورة يرتبط أشدّ الارتباط بفرض الإضراب العام من قبل العمال والفلاحين. لهذا يجب سحب "الثقة" من كل الهيئات التي فرضتها سلطة المخابرات، واختيار قادة نقابيين حقيقيين، تكون مهمتهم الدعوة لإضرابات في كل مواقع العمل، والسعي لفرض الإضراب العام بهدف إسقاط السلطة.

دعوة لتأسيس نقابة للعمال

نقابات العمال قديمة في سورية، ولقد كانت النقابة التي تمثلكم تحت هيمنة السلطة التي ثار الشعب من أجل إسقاطها. فهي سلطة دكتاتورية شمولية، قامت على التحكم بكل النقابات والاتحادات والمؤسسات المدنية، واخضاعها لسياساتها التي كانت في الغالب ضد مصالح العمال وضد مصالح كل المنضوين في النقابات والاتحادات الأخرى. وفرضت عليهم عبرها الولاء المطلق لها، والقبول بما تقرره.

اتحاد نقابات العمال كان الواجهة التي يتحقق ضبط العمال من خلالها، ويفرض عليهم قبول ما تقرره بخصوص الأجور والضمان الاجتماعي وحق العمل وشروطه، ومنعه من تناول مشكلات العمال والعاطلين عن العمل، أو السعي للدفاع عنهم. محوّلين دوره من الدفاع عن منتسبيه من العمال وعن الطبقة العاملة عموماً إلى الخضوع لما تريد السلطة دون حق في الاعتراض أو الاحتجاج أو التظاهر.

وأصبحت النقابة بالتالي هي وسيلة ضبط لكم، هي وسيلة اخضاع وتحكّم. ولهذا لم تقم بدورها الأساس الذي يتمثل في الدفاع عن حقوقكم، وحماية مصالحكم، بما في ذلك الصراع ضد السلطة والرأسمال من أجل تحسين الأجور وشروط العمل. ولم تسمح لمن يعمل في "القطاع الخاص"

من تأسيس نقابة تدافع عن مصالحه لتتركه تحت رحمة الرأسمال الجشع.

والآن، بعد أكثر من عام من الثورة، لا بد من أن تكونوا قد اكتسبتم الجرأة والقوة التي تدفعكم نحو بناء نقابة بديلة تمثّل مصالحكم حقيقة، وتدافع عنكم أمام جور السلطة ورأس المال.

لا بد من الخروج من حالة الخضوع ضمن نقابة مدجنة نحو تأسيس نقابة حقيقية. هذا ما يجب أن تعملوا من أجله الآن. وهي الخطوة الأولى الضرورية في سياق السعي للمشاركة في الثورة كطبقة لها تعبيرها النقابي، ولها مطالبها الموحدة والواضحة. الآن، وبعد إسقاط النظام، والتي تعمل لأن تكون جزءاً من كل تغيير يجب أن يحصل حينها.

الخطوة الأولى لكم في هذه الثورة تتمثل في البدء ببناء نقابة العمال السوريين.

النقابة التي تكون مهمتها في الثورة هي تنظيم نضال العمال بعد تحديد مطالبهم وتصورهم لمستقبلهم، والبدء بتنظيم كافة أشكال الإضراب والاحتجاج من أجل حقوقهم بعد أن انهارت القيمة الشرائية لأجورهم التي هي أصلاً لم تكن تفي تحقيق عيش كريم.

إن كل أشكال الإضراب والاحتجاج ضرورية لتطوير الثورة، وللعمال دور مهم في ذلك لأن إضرابهم يضيف إلى الثورة قوة، ويهزّ السلطة.

إذن لا بد من الخروج من هيمنة السلطة بنقابة بديلة، تنظم نضال العمال في الثورة.

وأيضاً سيحفظ بناء النقابة الآن حقوق العمال بعد إسقاط النظام، حيث يجب أن يناضل من أجل تحسين حقيقي في الأجور، وحل مشكلة البطالة، وضمان عيش لائق من خلال ضمان التعليم لأولادهم والضمان الصحي والاجتماعي لهم ولعائلاتهم. ويؤثر في تحديد طبيعة الدولة التي تحقق مصالحهم ومصالح الشعب عموماً.

ربما يشارك كثير من العمال الآن في الثورة من خلال الشكل القائم،

لكن لا بد من أن ينشط العمال في الثورة كطبقة لها رؤيتها ومصالحها ولها دورها الفاعل في الثورة.

لهذا فلنعمل على بناء نقابة العمال السوريين الآن، وأن تكون أولى مهماتها هي العمل على تحضير إضراب عمالي في كل المصانع والمؤسسات والريف، يهدف إلى إسقاط النظام وفتح طريق التغيير الاقتصادي الذي يحل مشكلاتهم كما مشكلات كل المفقرين من الفئات الوسطى والفلاحين.

النقابة ضرورة، والإضراب ضرورة من أجل انتصار الثورة.

(٦)
كيف ننتصر؟
الثورة في اللحظة الراهنة

أصبح واضحاً بأن الثورة قد تقدمت كثيراً، وأنها دقت أبواب دمشق وهزّت بنية السلطة. لقد باتت كل من دمشق وحلب، المدينتان اللتان قيل عن تأخرهما الكثير، هما مركز الثورة، وأظهر ذلك أننا قد وصلنا إلى اللحظة التي بات الانتصار فيها قريباً.

ولاشك في أن الثورة باتت الآن تشمل كل سورية، ولقد أنهكت السلطة التي ظهرت ضعيفة رغم كل القصف والتدمير الذي تمارسه، ولجوئها أخيراً إلى الطيران الحربي. وهو الأمر الذي يفرض أن تتحدد الإستراتيجية التي تسمح بإسقاط السلطة سريعاً، وأن نتجاوز الأخطاء التي وقعت، ونعرف كيف نوفق بين النشاط الشعبي والعمل المسلح، بعد أن أصبح جزءاً من الثورة.

وإذا كانت الثورة قد عانت من مشكلات منذ البدء، كانت طبيعية في وضع تمرّد على سلطة استبدادية، وتجاوزت بعضها ببطء، فإننا الآن في لحظة قد يودي الخطأ بالثورة كلها، خصوصاً وأن كثير من الأخطاء السابقة حلتها الطبقات الشعبية ذاتها، أو حُلّت في صيرورة الصراع، أي دون جهد من أحزاب أو قوى، وهو الوضع الذي يجعلنا نقول الآن أن الأخطاء يجب أن تواجه بوضوح، ودون تردد، أو تبرير.

في هذا السياق يمكن أن نلحظ بأن الثورة تواجه خطأ مزدوجاً، أو ذو

شقين، لكنهما مترابطين: الأول يتعلق بطريقة العمل العسكري، حيث يبدو واضحاً بأن "الجيش الحر" يكرر أخطاء انكشفت من قبل. وهنا نشير إلى أن تجربة الزبداني الأولى، وتجربة بابا عمرو، وحمص عموماً، ثم تجربة قلعة المضيق، قد أوضحت خطأ تمركز المسلحين، وسيطرتهم على مناطق، فقد أدى ذلك إلى تدمير مدن وتهجير سكانها، وبالتالي فقدت الثورة بؤر حراك مهمة، (إضافة إلى توجيه الاهتمام الكبير والضروري إلى أعداد كبيرة من المهجّرين). لكن هذا الشكل من العمل تكرر في مدن أخرى، من الدير إلى إدلب، وكان ما جرى في دمشق، ويجري في حلب هو آخر الفصول في هذه الإستراتيجية الفاشلة.

ما الهدف من "التحرير" إذا كانت نتيجته التهجير والقتل والتدمير بفعل التفوق العسكري للسلطة، وهو التفوق الذي يحكم كل الصراع المسلح؟

لقد نشأ العمل المسلح من أجل حماية التظاهرات، ويبدو أنه حلّ محلها كوسيلة وحيدة في مواجهة السلطة، لكن ذلك يؤسس لاختلال مريع في الوضع يقلب ميزان القوى لمصلحة السلطة، حيث أنه يعيد الصراع إلى شكله العسكري في وضع يتسم بتفوق كبير لقوى السلطة، ويهمّش أهم قوة ظهرت في مواجهتها وهي الشعب.

هل من قصد في ذلك؟ ربما، لكن من المنظور العسكري نقول بأن ما يجري هو انهاء للثورة لحظة انتصارها، وهو جرف لها في مزالق تفضي إلى فشلها. لأنه بالضبط يلغي طابعها الشعبي ويجعل مجموعة من "المغامرين" هم البديل في وضع يتسم باختلال موازين القوى بعد أن اصبحت هذه الموازين تقاس بالقوى العسكرية.

لاشك في ضرورة العمل المسلح، لكن الذي يخدم الحراك الشعبي، كما في حماية التظاهر أو ضرب تحركات الشبيحة والأمن، أو قطاعات الجيش التي تقصف المدن أو تقتحمها، أو المراكز الأمنية الخطرة. فتصوروا ان الجيش يزحف لحصار حلب وليس من مجموعة تحاول إيقافه في

الطريق، أو يقصف دمشق من مناطق واضحة دون أن يجري استهداف المدفعية والدبابات التي تقصف. على العكس من ذلك يجري التمترس في المناطق التي تصبح مجال تدمير شامل.

هناك ضعف في فهم العمل العسكري، لاشك في ذلك، لكن هناك من يبدو أنه يتقصد ما يجري ربما من أجل زيادة المجازر لكي "يفرض" على العالم التدخل العسكري. خصوصاً أن من يمارس هذه السياسة العسكرية هم مجموعات أصولية (إخوان مسلمون وسلفيون)، والتي تكرر الخطأ عن عمد ودون التفات للنقد أو لرفض الشعب.

لماذا؟ هذا ما يقود إلى الشق الثاني الذي يتعلق بالأسلمة التي أصبحت ترتبط بالعسكرة، فقد كان يظهر أن كتائب الجيش الحر كانت تتسمى بأسماء صحابة أو ما يوضّح طابعها الإسلامي، وكان ذلك مجال تخوّف (ويبدو أنه كان شرط التمويل)، لكن أخذت تظهر أعلام القاعدة وشعارات أصولية، وأثارت تسمية ايام الجمع مشكلات كبيرة نتيجة هذا الميل الأصولي.

والآن يبدو أن المطلوب هو العسكرة المرتبطة بالأسلمة معاً. وإذا كانت الفضائيات قد أمعنت في إظهار الطابع الأصولي للثورة أكثر مما كانت تفعل سابقاً، فإن القوى "الإسلامية" تتقدم لكي تظهر سيطرتها على الثورة. وهي تعمل ضمن إستراتيجية خطرة تنطلق من الاغراق في دفع السلطة لمزيد من القتل والمجازر والتدمير من أجل "فرض التدخل" على الدول الإمبريالية التي تبدو غير راغبة في ذلك، والتي أوضحت هذا الموقف في أكثر من تصريح. خصوصاً هنا الإمبريالية الأميركية التي يبدو أنها تنظر من بعيد لما يجري، ولم يعد في مقدرتها التدخل، لكنها تنظر بعين الرضى نتيجة أن السلطة تقوم بما تريد هي، أي التدمير والتفكيك واستثارة الصراع الطائفي. وأن هناك في المعارضة من يعزز هذا الميل ويسعى لأن يكمل دور السلطة فيه.

لقد قامت إستراتيجية الإخوان المسلمين منذ البدء على الدعوة للتدخل العسكري الإمبريالي، ودفعت لتأسيس المجلس الوطني لكي يكون الواجهة التي تطالب بهذا التدخل بصفتها "الممثل الشرعي" للشعب السوري. وكان الليبراليون "الأميركان" هم البوق الذي ظل يكرر هذا المطلب رغم "التبليغ الرسمي" من قبل الإمبريالية الأميركية بأن التدخل العسكري غير وارد. ولهذا سنلمس بأن الهدف "العسكري" العملي الذي تمارسه المجموعات المرتبطة بهذه الجماعة يصب في خدمة التدمير والقتل كما أشرنا قبلاً، من أجل أن تتكرر تجربة سربرنتشا في يوغوسلافيا، ويصبح التدخل العسكري أمراً قائماً. بالتالي لكي يصبح هؤلاء هم السلطة، ما دامت قناعتهم تنطلق من أنهم لن يصلوها إلا عبر التدخل الإمبريالي.

المطلوب الآن، هو كشف منطق كل المجموعات الأصولية، وعزلها، وفضح السياسة التي تتبعها. لقد ربطت تمويل الداخل بالأسلمة، وبالارتباط بها، وهذا ما جعل البعض يقبل وكثيرون رفضوا. لكن لا بد من التوضيح بأن القبول هو مشاركة في سياسة مدمرة لا تقود سوى إلى المساعدة على التدمير، وربما الانجراف إلى حرب طائفية.

إن انتصار الثورة بات مرتبطاً بتقويم هذا الاعوجاج الذي ظهر. وإذا كان سيسقط بفعل وعي الشباب الثوري الذي يخوض الصراع، المصرّ على أن صراعه هو ضد السلطة وليس ضد طائفة أو فئة أو شخص، والمعني بتأسيس دولة مدنية ديمقراطية. فإنه سوف يؤخر في الانتصار، ويزيد الدم والدمار. هذا الأمر الذي يفرض أن يجري العمل على:

١. تحديد إستراتيجية واضحة للجيش الحر تنطلق من دعم التظاهر، وضرب الشبيحة والأمن والجيش الذي يهاجم المتظاهرين ويقتحم المدن، وكل المراكز الحساسة التي يقود ضربها إلى إضعاف السلطة.

٢. تغيير كل أسماء الكتائب وربطها بما هو وطني. والتخلي عن كل

ميل لتطبيق أي شكل من أشكال السلطة الدينية التي هي الشكل الآخر لاستبداد السلطة.

٣. التركيز على كشف سياسات القوى التي تريد التدخل العسكري الإمبريالي، والتي لا تتورع في جرّ البلاد إلى مجازر من أجل تحقيق ذلك. ويبرز هنا خصوصاً المجموعات الأصولية، الإخوانية السلفية.

٤. توجيه الخطاب لكل الفئات التي لم تشارك بعد في الثورة من أجل أن تحسم أمرها، في سياق بناء دولة مدنية ديمقراطية وتحقق العدالة الاجتماعية. في سياق السعي لحسم الصراع مع السلطة وتحقيق التغيير.

٥. دعوة كل كادرات الدولة المدنية والعسكرية إلى حسم موقفها والانحياز إلى الثورة.

ربما كنا في اللحظة الأخيرة، لكنها لن تتحقق دون جهد كبير. وربما نكون الآن بحاجة إلى جهد سياسي ودعاوي كبير من أجل أن نصل إلى الانتصار.

الثورة ليست سلفية، ولا هي من أجل سلطة مستبدة باسم الدين، بل هي من أجل الخبز والحرية والكرامة، من أجل العمل والأجر الذي يسمح بعيش كريم، ومن أجل دولة علمانية ديمقراطية، ووطن مستقل وقوي.

هذا الأمر يفرض إعادة بناء الثورة: الهدف والرؤية والإستراتيجية والفعل السياسي، والعمل العسكري. وسواء تحقق حل، أو لم يحصل ذلك، لا بد من تفكير جدي في الثورة من أجل إعادة بنائها لكي تنتصر.

(٧)
مستقبل سورية
وصراع الطبقات من أجل الهيمنة

بات الصراع حول مستقبل سورية واضح للعيان، على المستوى المحلي كما على المستوى الدولي. دولياً يجري الصراع على من سيحظى بالهيمنة، ويكسب العقود الاقتصادية، خصوصاً عقود إعادة الإعمار، وبالتالي ربط سورية به.

الصراع الدولي على سورية

كان الوضع السابق يشير إلى تحالف سياسي بين السلطة وإيران وتركيا بالتحديد. مع علاقات مرتبكة مع أوروبا وروسيا. وحصار أميركي. وكانت العلاقات الاقتصادية متمحورة حول أوروبا، تنشطت كثيراً مع تركيا في السنوات الأخيرة (أي بعد توقيع الاتفاق الإستراتيجي)، ومع إيران (أيضاً بعد توقيع الاتفاق الإستراتيجي سنة ٢٠٠٦). وتشابكات مالية وتجارية مع الكويت والإمارات وقطر، ثم تركيا، ومافيات أوروبا الشرقية. أميركا كانت قد سحبت استثماراتها في حقول النفط (حيث كان النفط مستغلاً من قبل شركات أميركية منذ اكتشف)، ولكن ظل هناك مستوى من العلاقات التجارية، كان يتقلّص مع زيادة العقوبات الأميركية. وروسيا كانت لها علاقات اقتصادية محدودة، مرتبطة أصلاً بالسلاح، وكان قدر تراجع شراء السلاح بعد أن أصبحت روسيا رأسمالية، لأنها أصبحت "تبيع كاش" ككل الرأسماليات.

إيران كانت تعتقد بأن علاقتها بالسلطة راسخة. وتركيا اعتقدت أنها

قد بدأت في تحقيق مشروع هيمنتها على "الشرق" من البوابة السورية، فاجتاحت سلعها السوق السورية (وهو ما أدى إلى دمار في قطاعات الصناعة – الغزل والنسيج والكونسروة وغيرها- والزراعة)، وأصبحت سورية ممراً مهماً لسلعها المصدرة إلى الخليج. روسيا، كما هو واضح، كانت خارج المعادلات، فلم يكن هناك إغراء لكي يتحوّل "رجال الأعمال الجدد" إليها، وهم الذين كانوا يطمحون لترتيب العلاقة مع "رأس الإمبريالية" (أميركا)، واستمرار العلاقة مع أوروبا، وكانوا يعتبرون أن التشابك مع المال الخليجي هو مدخل ذلك، وتركيا كتعويض عن "سد الباب" الأميركي.

الرأسمال الخليجي الذي زحف لكي يستثمر في العقار في سورية تراجع بعد الأزمة المالية التي عصفت في الرأسمالية سنة ٢٠٠٨. لهذا توقفت مشاريع المدن والمشاريع السياحية التي كان قد حضّر لتنفيذها، وما بقي هو المتعلق ببلد "الممانعة: قطر. كما أن الاستثمارات التي كان قد بدأها رامي مخلوف في دبي توقفت بعد شمله بالعقوبات الأميركية واستعداد الإمارات لتنفيذها. وهو الأمر الذي جعله ينقل نشاطه إلى تركيا، التي استعدت حكومتها بأن تتجاهل تلك العقوبات.

الثورة قلبت الأمور، وفتحت شهية من حاول أن "يدس" قدمه وفشل. خصوصاً هنا فرنسا، التي طمحت لأن تهيمن على الوضع السوري نهاية العقد الأخير من القرن الماضي، ومع "إعتلاء" بشار الأسد "سدة الحكم"، وقدّمت "الخبرات" الاقتصادية والإدارية، وطمحت في الحصول على استثمارات ومصالح اقتصادية في سورية، وفي تسهيل نشاط رفيق الحريري كحليف اقتصادي لها في لبنان. لكن تبيّن لها أن طموح "رجال الأعمال الجدد" (آل مخلوف خصوصاً) هو في "تقديم الخدمات" للولايات المتحدة. حيث فجّرت "صفقة الغاز" هذه العلاقة، ورغم أن الشركات الفرنسية التي قامت بكل الدراسات حول استثمار الغاز المكتشف في سورية، وطمحت شركة توتال بأن يكون الاستثمار من نصيبها، ورغم التدخل السياسي، عمد محمد مخلوف وكيل بعض الشركات النفطية الأميركية

لإعطاء الصفقة لشركة أميركية بواجهة أخرى. بهذا انقطع حلم فرنسا، خصوصاً وهي ترى بعد ذلك الربط مع الخليج (قطر والكويت والإمارات)، وأيضاً مع تركيا.

لهذا سارعت الحكومة الفرنسية إلى "دعم الثورة"، وتبني المجلس الوطني السوري، والشغل على الاعتراف الدولي به، وأيضاً على التدخل من أجل تغيير النظام، بالضبط كما فعلت في ليبيا. وحاولت تركيا أن تحافظ على مصالحها من خلال الضغط على السلطة لكي تقوم بإصلاحات "عميقة" تنقذها من السقوط، وكان واضحاً أنها تتلمّس أن الثورة إذا ما حدثت سوف تقود حتماً إلى سقوط هذه السلطة. وهو الأمر الذي دفعها للقيام بنشاط محموم من أجل أن تقتنع بضرورة الإصلاحات "العميقة". ورغم الصعود والهبوط في نبرتها، وجدت ذاتها في قطيعة مع السلطة السورية. ولقد أوقفت الثورة كامل النشاط الاقتصادي الذي اعتبرت أنه منجز "تاريخي". لهذا باتت تصارع من أجل أن تكرّس ما تحقق مع نظام بشار الأسد من خلال دعم جماعة الإخوان المسلمين (وأصلاً كانت الحكومة التركية تنشط من أجل إدماجهم في سلطة بشار الأسد)، ومن ثم المجلس الوطني السوري الذي تشكّل على أرضها. وهي هنا كانت تتوافق مع فرنسا التي كانت تخوض صراعاً معها حول "مجازر الأرمن".

قطر أعلنت بعد أسابيع، أي بعد وثوقها بأن الثورة قد بدأت، "دعمها" للثورة. تاركة كل المصالح الاقتصادية (والشخصية) التي حققتها خلال العقد الأخير. لماذا هذه النقلة؟ ربما نتيجة الشعور بأن الثورة سوف تسقط السلطة، أو لأن نتائج الثورات في تونس ومصر قد أوهمت بأن "وعد الله" بـ "خلافة الأرض" قد بدأ في التحقق، وهم المتداخلون مع الإخوان المسلمين. فباتت قناة الجزيرة هي "المعبّر عن الثورة"، لكن بالأساس المعبّر عن جماعة الإخوان المسلمين (وهم شركاء في ملكية القناة). ولكن مع لحظ أن قطر تريد إكمال "توسعها الاقتصادي" في سورية، التي لم يكن أصلاً من عائق أمامه نتيجة "العلاقة الحميمة" التي تأسست بين بشار

الأسد و"أمير المقاومة" (حسب توصيف حسن نصرالله) و"قائد الممانعة" (حسب توصيف السلطة السورية ذاتها)، أي مع أمير قطر.

وبهذا بات يتشكل "تحالف" ثلاثي من كل من فرنسا وتركيا وقطر، يعمل على "وراثة الأرض". أي يعمل على ترتيب وضع "سورية ما بعد بشار الأسد" بما يخدم مصالح كل منها. وكان التوافق قائماً بينها على دعم المجلس الوطني السوري، الذي كان الإخوان المسلمون هم عماده، بالتحالف مع إعلان دمشق (خصوصاً هنا رياض الترك)، وضم في البداية مجموعة "الأكاديميين (وهم ليبراليون لهم "هوى" أميركي، سرعان ما أزيحوا ربما لهذا السبب).

العلاقة مع العربية السعودية كانت سيئة بعد اغتيال رفيق الحريري (رغم أنها كانت شق التوازن مع إيران وفق السياسة التي رسمها حافظ الأسد)، وكانت السعودية تقود محور "المعتدلين العرب" ضد محور "المقاومة والممانعة" المتشكّل من كل من إيران وسورية وحزب الله، وأيضاً قطر. ومن حصل على "مصالح" في سورية هو بالأساس "منشق"، وهو الوليد بن طلال. لكن بدء الثورات في تونس ومصر ومن ثم البحرين واليمن وليبيا، فرض تغيّراً في الحسابات السعودية، حيث تلمست السلطة بأن هذه الموجة يمكن أن تصل إلى السعودية ذاتها، نتيجة تشابه الظروف الاقتصادية المعيشية لغالبية الشعب. الأمر الذي دفع إلى تراجع "العداء" للسلطة في سورية (الذي ظهر أصلاً في مؤتمر القمة العربية الذي عقد في الكويت). بهذا انبنت السياسة السعودية على مبدأ كيف يمكن أن تفشل الثورة أكثر مما باتت تُبنى على كيف يمكن مواجهة محور "المقاومة والممانعة"، خصوصاً أنها تعرف طبيعة السلطة السورية جيداً، من حيث انتمائها لمصالحها وليس لأي منزع أيديولوجي أو طائفي. وأنها "ممانعة"، بالتالي من السهل ترويضها، خصوصاً وأن "تشددها" تشكّل نتيجة الموقف الأميركي "المتطرف" تجاهها.

هذا الأمر فرض دعم السلطة مالياً لأشهر بعد الثورة (وربما أكثر من

ذلك)، وهو ما فعلته دولة الإمارات أيضاً (وما يبدو أنه قائم كذلك، وبتوافق مع الكويت). وفرض أن تشتغل على الشق المكمل لسياسة السلطة، والمتعلق بتكريس أن الثورة هي "إسلامية" (من هنا يمكن أن نلمس دور عدنان العرعور الوهابي المموّل سعودياً لقناته الفضائية). بالتالي سنجد بأن مصالح السعودية تتوقف عند إفشال الثورة. وبالطبع لها مصالح في التصدي لإيران وتركيا ضمن صراع المصالح للسيطرة الإقليمية.

في الوضع العالمي، كان يبدو أن أميركا بعيدة بعض الشيء، فقد تكلمت في مستوى أخفض كثيراً مما قالته في تونس ومصر. وظلت تراوح أشهراً دون أن تصل إلى التأكيد على ضرورة رحيل بشار الأسد. وظهر بعد أشهر من الثورة أنها تميل إلى "بيع" سورية لروسيا، حيث أكد باراك أوباما بداية عام ٢٠١٢ على أن ترعى روسيا مرحلة انتقالية شبيهة بتلك التي حدثت في اليمن. وترافق ذلك مع وضوح عناصر الموقف الأميركي الذي انبنى على رفض التدخل العسكري، ورفض تسليح "الجيش الحر"، والتأكيد على أن الحل هو سياسي عبر الحوار. وبالتالي كان يظهر بأن كل الطموحات الأميركية في التغيير التي رافقت مرحلة حكم بوش الابن قد أهملت (وهذا ما كان يُلمس مع مجيء باراك أوباما إلى الرئاسة، والبدء في تحقيق تحسّن تدريجي في العلاقة مع السلطة السورية)، وأنه لم يعد لديها "مصالح" في سورية (ربما فقط ما يتعلّق بأمن الدولة الصهيونية). وهذا أمر مفهوم الآن، حيث أسست الإدارة الأميركية لسياسة عالمية جديدة أولويتها هي ليس الشرق الأوسط (الذي بات يحظى بأهمية من الدرجة الرابعة أو الخامسة) بل منطقة الباسيفيكي، نتيجة الخوف من الصين بالتحديد.

بالتالي يجب النظر انطلاقاً من أن أميركا هي "خارج المعادلة" في سورية. لكن ذلك لا يعني أن موقفها هذا بلا حساب مصالح، ودون مساومات ممكنة. وهذا ما يبدو واضحاً اليوم عبر العلاقة مع روسيا، و"التقاسم" الذي يجري بينهما.

بالنسبة لإيران ستكون مرحلة ما بعد بشار الأسد صعبة، وربما تقطع عليها تواصل الحلف الممتد إلى لبنان، لكن أيضاً سوف يتراجع وضعها في سورية، بالضبط نتيجة موقفها "الدموي" ودورها العسكري الداعم من أجل الحفاظ على سلطة بشار الأسد. وما يمكن أن يبقى لها هو ما سينتج عن الشكل الأخير للصراع، وكيف سينتهي.

طبعاً سيبدو أن الرابح الرئيسي هو روسيا في المرحلة الانتقالية، وذلك في حال كان هناك حل سياسي، التي كانت في علاقة وثيقة مع سورية زمن الاتحاد السوفيتي، وتلاشت تقريباً منذ انهياره، نتيجة تبعية السياسة الروسية لأميركا في مرحلة بوريس يلتسين، وتوقف العلاقات الاقتصادية نتيجة التحوّل الرأسمالي في روسيا الذي فرض "الدفع كاش"، وهو ما لم تكن تستطيعه سورية في تسعينات القرن الماضي نتيجة وضعها الاقتصادي المتراجع، أو نتيجة "الهوى الغربي" الذي كان أصلاً يؤدي إلى الدفع "كاش" في كل العلاقات الاقتصادية (وكان الميزان التجاري هو لصالح الغرب أصلاً). ومن ثم "تصفية الكادرات" التي تدربت في الاتحاد السوفيتي مع مجيء بشار الأسد إلى السلطة، بالضبط نتيجة "الهوى الغربي" الذي كان يلفّ "رجال الأعمال الجدد" و"النخبة" التي أتى بها إلى السلطة (وهي نخبة متسلقين، كان همهم هو النهب دون معرفة بالسياسة أصلاً).

ربما في نهاية سنة ٢٠١٠ نجحت السلطة في الحصول على صفقة صواريخ أس أس ٣٠٠ المتطورة، لكن فقط بعد أن دفعت إيران ثمنها. وعلى ضوء ذلك أعيد بعض الدور للقاعدة البحرية الروسية في طرطوس. لكن الثورة فرضت على السلطة أن تبحث عن قوى دولية تدعمها خوفاً من أن تستطيع أميركا (كما كانت تتوهم السلطة حينها) اتخاذ قرار من مجلس الأمن التدخل العسكري. فكررت تجربة إيران، حيث "عقدت صفقة" مع روسيا تجعل الروس يمنعون إصدار أي قرار بالتدخل العسكري مقابل "صفقات اقتصادية". وكان الخلاف مع تركيا قد وصل إلى حدّ القطيعة، لهذا كان سهلاً على السلطة أن تجيّر كل الاتفاقات التي كانت موقعة مع تركيا لصالح روسيا، وأن تقدّم لها صفقات مهمة في قطاعي النفط والغاز.

بالتالي بات لروسيا مصالح "فوق العادة" في سورية. فإضافة إلى القاعدة البحرية في طرطوس، والتي لها أهمية إستراتيجية لتأكيد الوجود العسكري في البحر المتوسط، بات هناك كثير من الأشغال التي تدرّ الأرباح للشركات الروسية، وكذلك تأكيد ضمان استمرارها مصدر تصدير السلاح. وإذا كانت روسيا في مواقفها في مجلس الأمن (بالتنسيق مع الصين) تريد تأكيد اختلاف الوضع الدولي عما كان منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، والذي اتسم بهيمنة أميركية شاملة، بتكريس أنها باتت مقررة في كل المسائل الدولية. وكان تلمّسها بأن وضع أميركا يزداد صعوبة هو الذي جعلها تتقدم هنا. إذا كانت تريد ذلك، فقد أصبح لديها أيضاً مصالح كبيرة لن تتوانى عن "القتال" من أجلها. وهي تستغلّ الآن ضعف أميركا وخوفها من الصين لكي تفرض عليها شروطها، ليس في سورية فقط بل في كثير من مناطق العالم. ولأن أميركا تركّز على العلاقة مع روسيا من أجل ألا يسمح الوضع الدولي بتشكيل تحالف روسي صيني متماسك، فإنها تقبل بأن تقدّم لروسيا الكثير من التنازلات. وهو الأمر الذي أخاف فرنسا وبعض "حلفاء" أميركا، مثل فرنسا التي ذهبت لتعويض خسارتها هنا إلى مالي للسيطرة عليها وتعزيز وجودها في أفريقيا. لكن ذلك يخلق مشكلة لتركيا التي تريد "إستعادة" مصالحها في سورية، والتي كانت استفادت من ابتعاد روسيا وحصار أميركا لكي تحصد مصالح كبيرة كما أشرنا.

تركيا حاولت أن تشكّل "تحالفاً" ثلاثياً آخر غير ذاك الذي أصبحت مجبرة عليه (مع قطر وفرنسا)، أو أنها حاولت تعزيز وضعها بالتفاهم مع "القوى المؤثرة" في الوضع السوري، أي كل من إيران وروسيا، لكي تتوافق على حل يحقق مصالح كل منها. لكنها اصطدمت بـ "تعنت" إيران نتيجة تمسكها المفرط بالسلطة. وبتجاهل روسيا التي تعرف أنها تحصد ما كان لتركيا، وبالتالي فإن أي توافق يفرض عليها التنازل عن بعض ما أخذت لها. وهنا ما يربكها، وهي ترى أميركا تساوم مع روسيا، فتعزّز حظوظها في الحصول على ما تريد.

ربما يؤشّر صراع المصالح بين القوى الدولية إلى طبيعة الوضع الدولي الراهن، الذي يبدو أنه قد انفتح على إعادة توضّع عالمي يفرض التوافق على التقاسم من جديد. لكنه يوضّح من هي القوى التي تسير في اتجاه الخسران، ومن سيربح. فالصراع يدور بين كل من روسيا (وإيران والصين كملحق)، وبين فرنسا وتركيا والخليج (قطر خصوصاً)، تركيا التي حاولت الخروج عن "الطوع" الأميركي تجد أنها تعاقب من قبل أميركا فتفوز روسيا. وفرنسا التي عملت أميركا على إبعادها عن سورية بعيد احتلال العراق، توصلت بأنها تتخلى عنها لروسيا.

وسنجد أن "إعادة الإعمار" التي ستلي رحيل بشار الأسد قد فتحت شهية شركات عالمية كثيرة، روسية وأوروبية وتركية وخليجية. وسوف تخضع حظوظها لهذا التقاسم العالمي. هناك "شره" عالمي الآن، وبالتالي تصارع خفي بين هذه الشركات التي تظهر في تدخلات دولها. من سيربح؟ هذا ما يبدو أنه بات محسوماً لروسيا في حال التوافق على حل سياسي برعاية روسية، وبالتالي سيصبح السؤال: ماذا ستحصد البلدان الأخرى، تركيا وفرنسا وقطر؟ ولهذا سنجد بأن كل بلد من هذه البلدان تعمل على تشكيل "معارضة" ملحقة بها على أمل أن تصل إلى السلطة وتحقق أجندتها. ولقد أشرنا إلى أن تركيا وفرنسا وقطر قد راهنت على المجلس الوطني السوري، الذي تهمّش دوره بعد الدور الأميركي الذي دعم تشكيل الائتلاف الوطني السوري، والذي يبدو أن رئيسه يقدّم ما يشير إلى "تقارب" مع "التوافق" الأميركي الروسي الممكن. وأميركا تبدو هي "الوسيط" في تحقيق ذلك.

روسيا تراهن على قوى في السلطة يمكن أن تتجاوز عقدة بقاء بشار الأسد، لكنها تتواصل مع "معارضة الداخل" (كما اسمت هي الجبهة الشعبية للتحرير والتغيير، المشاركة في الحكومة)، وتراهن على علاقة مع هيئة التنسيق لقوى التغيير الوطني الديمقراطي. لكنها تفتح على "أطراف" في معارضة الخارج.

وفي كل هذا "التناقض" سوف تبدو أميركا كـ "محلل" للترتيب الروسي

القادم. وربما مع ذلك يصبح ممكناً استفادة إيران وتركيا من الوضع الجديد، لكن ليس كما يحلم كل منهما.

الـصراع الطبقــي مــن أجــل الهيمنــة وتحديــد مصــير الثــورة

هذا الوضع الدولي لا شك يؤثر في وضع القوى في سورية ذاتها، ولقد أشرنا إلى "التحالفات"، أو محاولات "تتبيع" القوى، وتحديد اصطفافاتها من أجل خدمة مصالح الدول تلك. وأدى ذلك وفق ما يتسرّب إلى حدوث ترتيبات مسبقة بين بعض أطراف المعارضة وتلك الدول، تتعلق بالمصالح الاقتصادية التي ستحصل عليها مقابل الدعم السياسي المقدّم الآن لهذا الطرف أو ذاك من المعارضة.

لكن، لابد من الإشارة إلى أن الثورة التي بدأت عفوية، واستمرت كذلك، تواجه منذ البدء محاولات وضعها في سياقات تخدم مصالح قوى طبقية/ سياسية بعينها، دون أن تكون هذه السياقات تخدم بالضرورة مصالح الشعب الذي ثار. فقد تعاملت مع الثورة من منطلق أنها مدخل لتحقيق مصالحها هي بغض النظر عن مصالح الشعب. وفي الغالب دون حساب لمصالح هذا الشعب.

هنا نحن نتكلم عن النخب والقوى السياسية، التي تحمل أيديولوجيات واضحة، وتطرح مطالب واضحة كذلك ظهرت في البرامج والتصورات التي كانت تقدمها قبلاً. ولا بد من أن ننوه إلى أن هذه القوى كانت في قطيعة مع الشعب، بالمعنى العمري لكن أيضاً بالمعنى السياسي، حيث لم تكن تدرس واقعه ولم تطرح بالتالي ما يمسّ مشكلاته، ولا دافعت عنه أيضاً. لكنها طرحت تصوراتها لما تريده لسورية "المستقبل"، وكانت تنطلق في الغالب من رفض السلطة وليس من تقديم رؤية بديلة واضحة المعالم. ولقد كانت سياساتها العامة تُظهر الموقع الطبقي الذي تعبّر عنه، والذي تريد من الثورة أن تصل إليه.

لقد تبلورت القوى قبل الثورة في اتجاهات لا تنطلق من تلمس مشكلات الشعب، بل من مصالح فئات وسطى فرضت أولوياتها دون أن تلمس التكوين الاقتصادي أو تطرح ما يناقض الشكل الذي كان يتخذه، والذي كان يقوم على تحقيق التحوّل الليبرالي (الاقتصاد الحرّ). فقط كان النقد يطال احتكار الاقتصاد من قبل "العائلة" وحواشيها. وإذا تلمسنا وضع الأحزاب سنجد بأن "الخلفية" السابقة لم تعد هي المقياس الذي يمكن أن نبني على أساسه. بمعنى أن الأحزاب التي نشأت كأحزاب "يسارية" (قومية أو ماركسية) شهدت تحوّلاً مهماً، خصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، جعلها تؤسس رؤيتها انطلاقاً من أولوية "الديمقراطية". وبالتالي إذا أردنا تحديد اتجاهات هذه الأحزاب نلمس أنها سارت في مسارين يتوافقان في الأساس ويختلفان في "السياسة".

الأول تمثّل في انحراف أفراد وأحزاب نحو "الليبرالية" ليس بالمعنى الاقتصادي فقط، ولقد طرحت الانتقال إلى الديمقراطية كواجهة لخطابها، لكن الأهم هنا هو أن اللبرلة فرضت عليها التحوّل الكلي في "الثقافة" والمواقف، ومن ثم التوضعات والتحالفات.

فقد ارتبط رفض النظم الاستبدادية، ليس برفض شكل السلطة الاستبدادي فقط، بل برفض كل خطابها وسياساتها. دون تلمّس ما هو حقيقي وما هو من أجل "التغطية" على ما هو معاكس للواقع (وهذا هو دور الأيديولوجية في أحد وجوهها). لهذا اعتبر أن النظام قومي ومعادي لـ "الإمبريالية"، الأمر الذي جعله يؤسس خطاباً معاكساً، ليصبح تبني الليبرالية هو تبني لكل المنظومة "الغربية" بما في ذلك الأيديولوجية والسياسات. وبالتالي ارتبطت اللبرلة الاقتصادية لديه برؤية سياسية تقوم على محورية العلاقة مع الدول الإمبريالية، وعلى "التزام" سياساتها العالمية، وتجاه قضايانا. أصبح هدفه ليس بناء سلطة "ديمقراطية" فقط، بل وربط سورية بالمحور الإمبريالي.

هذا كان في أساس تشكيل إعلان دمشق في أيلول/ سبتمبر سنة

٢٠٠٥، وفي أساس تشكيل "المجلس الوطني السوري"، لأنه بات أساسياً في سياسات بعض الأحزاب، وكثير من النخب.

الثاني تمثّل في تركيز بعض الأحزاب والنخب على الديمقراطية، أي على تغيير شكل السلطة دون المسّ بأساسها الاقتصادي، من أجل تحقيق "الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية". وهو هنا كان يرى "التقارب" مع السلطة فيما يتعلق بما هو قومي، وفي معاداة الإمبريالية، رغم أن السلطة في جوهرها لم تعد كذلك في هذه المسائل، وقد سارت خطوات في تغيير خطابها لمصلحة خطاب هو أقرب إلى اتجاه الصنف الأول الذي غيّر كلية الخطاب. فاللبرلة بالنسبة للفئات المسيطرة (رجال الأعمال الجدد) كانت تعني، بالضبط، تغيير الخطاب، لمصلحة خطاب متوافق مع "الغرب".

وهذه الرؤية هي التي كانت في أساس موقف الأحزاب والنخب التي أسست "هيئة التنسيق لقوى التغيير الوطني الديمقراطي"، والتي اتخذت موقفاً "إصلاحياً" لم يتناول إسقاط النظام" إلا في وقت متأخر.

انطلاقاً من كل ذلك يمكن أن نتلمس المستقبل الذي يراد لسورية من قبل هذه الأحزاب والنخب. والذي انعكس في السياسة التي اتبعت تجاه الثورة. فقد عملت بعض الأحزاب (التي تبلورت في المجلس الوطني السوري) على محاولة فرض سياسة تقوم على: ١) حصر مطالب الثورة في الحرية والديمقراطية، ورفض كل ميل لتضمين المطالب قضايا البطالة والفقر والتهميش والتعليم والصحة، والوضع الاقتصادي عموماً، مع تأكيد على "الاقتصاد الحرّ" في وثائق أساسية أقرتها، و٢) اعتبار أن "التحالف" مع "الغرب" أمراً بديهياً، والتواصل المباشر وغير المباشر مع البلدان الإمبريالية، و٣) ظهور نزعات واضحة لعدم اعتبار الدولة الصهيونية عدواً، وفتح خطوط معها، و٤) التوضيح بالتموضع في المحور "الغربي" من خلال التصريحات والسلوك.

هذا هو الخيار الذي مارست على ضوئه قوى أساسية في المعارضة،

التي باتت في الخارج، ونسقت مع بلدان "غربية"، خصوصاً هنا فرنسا وتركيا، اللتين ظهرتا كداعمين مهمين لها. وهنا سنلمس بأن ما تقوم به هذه المعارضة، على مستوى سورية المستقبل، هو انجاز ما لم تسمح الظروف لبشار الأسد تحقيقه. أي تحقيق توضّع سورية في "المحور الغربي"، وإكمال اللبرلة (بعد تبديل الفئة المحتكرة من آل الأسد ومخلوف وشاليش إلى "رجال أعمال" جدد). فهذه نتيجة طبيعية لإكمال التحوّل الذي بدأ، والهادف إلى نقل سورية من "رأسمالية دولة" إلى دولة المافيا، بتوضعاتها العالمية، وبمستوى "منخفض" من الديمقراطية. في كل الأحوال فقد كانت مصر حسني مبارك هي حلم هؤلاء. لكن دون ملاحظة أن كلية الوضع العالمي قد تغيّر، ولهذا باتوا في مأزق.

في المقابل فرض التمسك بـ "مناهضة الإمبريالية" و"القضايا القومية" على "معارضة الداخل" التي تضعضع وضعها بعد أن فقدت أي دعم شعبي ووجهت برفض مطلق من قبل السلطة لكل حلول "إصلاحية"، أن تأخذ في الاعتماد على روسيا/ الصين والتقرّب من إيران كمدخل للضغط على السلطة لكي تقبل عملية الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية. ورغم أن هذا الخيار له آفاق نتيجة الوضع العالمي الجديد، فإن التراكب معه سوف ينتج سلطة لا تختلف كثيراً عن تلك التي سينتجها الخيار السابق، بالضبط لأن روسيا باتت دولة إمبريالية، ولقد وقعت اتفاقات مع سلطة بشار الأسد شبيهة بكل الاتفاقات التي تعقد مع الدول الإمبريالية، وهي الاتفاقات التي ستلتزم بها كل سلطة تأتي مدعومة من الروس. لكن الاختلاف هنا سيكون في أن هذه "السلطة الجديدة" ستكون متوافقة مع توضعات الوضع الدولي كما يتبلور الآن.

وفي كل الأحوال لن تكون الرعاية الروسية أفضل في كل المسائل المشار إليها للتو. أي في طبيعة الاقتصاد، حيث سيكون ليبرالياً ومتحكم فيه من قبل مافيا ما، ومستوى "منخفض" للنظام الديمقراطي، وموقف دولي ملحق (وحتى مع الدولة الصهيونية سيظهر أنْ لا اختلاف في المواقف

نتيجة ميل الروس لترتيب علاقة "متميزة" معها). وهنا سيكون واضحاً أن كل منطلق ينبني على "حرية الاقتصاد" (اللبرلة) سوف يقود إلى النتيجة ذاتها، وبالتالي إلى تعميق الأزمة المعيشية للشعب، وتكريس نمط الاقتصاد الريعي.

إذن، خيار المعارضة هو خيار ليبرالي، وإن اختلفت التوضعات في الوضع العالمي. ولقد عمل كل "تحالف" منها، وكل فصيل، على "كسب" مجموعات من شباب الثورة لكي يؤكد حضوره في الصراع، وهو الأمر الذي كان يشتت ويربك ويقود إلى خسارات، والى تفكك في الحراك ذاته.

ما أشرنا إليه يتعلق بالمعارضة التي كانت في "اليسار"، والتي أفرزت الهيئات التي باتت تمثل المعارضة الآن، بسياساتها التي أشرنا إليها. لكن كان يظهر منذ بدء الثورة أن جماعة الإخوان المسلمين قد "دخلت على خط الثورة"، عبر دعمها أولاً، ومن ثم عبر المؤتمرات التي دعمتها أو دعت إليها في الخارج، ومن ثم في الإسهام الفعلي في تشكيل "المجلس الوطني السوري"، وفي التأثير في الإعلام (عبر العلاقة مع التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، وخصوصاً عبر قناة الجزيرة). وإذا لم يكن واضحاً دورهم منذ بدء الثورة، فقد استغلوا علاقاتهم الإعلامية ومقدرتهم المالية للتأثير في مسار الثورة، وإيجاد "مركز ثقل" لهم. خصوصاً بعد انتقال الثورة إلى العمل المسلح، وبالتالي الحاجة إلى المال والسلاح.

بالتالي، ما قيل على سياسة المجلس الوطني السوري ينطبق عليها، خصوصاً وأنها كانت الدينامو في تشكيله (عبر العلاقة مع إعلان دمشق، وحفنة ليبراليين)، وفي الهيمنة على كل مفاصله، ومن ثم السيطرة عليه في الأخير. ولربما كانت تعتبر أن المجلس هو "الغلاف" الذي يسمح باعتراف دولي يكرسه (ويكرسها) كممثل "شرعي وحيد" للثورة. ولقد بنت منطقها على استدراج التدخل العسكري "الغربي"، لتصبح هي السلطة الجديدة (في تشبيه بالتجربة العراقية). ولهذا كانت تدفع إلى الانتقال إلى العمل العسكري مبكراً من أجل خلق أرضية لذاك التدخل.

ما تطرحه كبديل إذن، يتوافق مع "الغرب"، ويؤسس لتوضّع سورية في المحور "الغربي"، لكن بعد أن تفكك وباتت هناك تحالفات جديدة. وهو الأمر الذي أربك سياسة الجماعة، ودفعها لأن تدفع بعض الكتائب لتتبع تكتيكاً عسكرياً يسمح للسلطة أن تمعن في زيادة التدمير والقتل (احتلال المدن، وخصوصاً في منطقة باب عمرو في حمص)، وأيضاً لا يبدو أن "إنسانية الغرب" قد هرعت للتدخل.

لكن، يمكن تلخيص التصور الذي يطرحه الإخوان لـ "سورية المستقبل" بأنه ليبرالي، لا يحمل حلولاً للمشكلات المجتمعية. كما أن لديها ميل لفرض سيطرة أصولية وتعميم منطق طائفي ظهر من خلال تصريحات العديد من قادتها، وخصوصاً في صفحات الفيس البوك لأعضاء فيها، او أسستها باسم الثورة. وبالتالي فهي تطرح سيطرة أصولية واضحة على السلطة باسم الإسلام، مع الاستمرار في السياسات الاقتصادية التي بدأتها السلطة القائمة، الأمر الذي سيعمّق الأزمة المجتمعية في حال انتصارها.

إذن، هناك خيار "إسلامي" ليبرالي يعمل ممثلوه على أن يكون هو السلطة الجديدة، وهم يناورون من أجل السيطرة على تشكيلات المعارضة التي يمكنها أن تشكّل بديلاً للسلطة القائمة. وتُظهر تكتيكاتهم أنهم يخوضون صراعاً منذ الآن لفرض هذه السيطرة وتكريس الجماعة قيادة تحكم حال سقوط النظام. وهنا تختلط الأسلمة باللبرلة بالعلاقة مع "الغرب"، وبالربط مع دول الخليج. وهي محاولة يظن قادتها أنها تكمّل ما بدأ في تونس ومصر والمغرب من حيث تحقيق "الوعد الإلهي" بقيام "الخلافة الإسلامية". ولاشك في أن تجربة مصر توضح حدود هذه المحاولة، وتشي بنهايتها. لأن مقياس الشعب هو من يحقق مطالبه التي تمرّد من أجلها، وهي بالتأكيد ليست دينية بل تتعلّق اصلاً بالمقدرة على العيش. وفي هذا المجال ليس من مصلحة الجماعة تحقيق التغيير الضروري في النمط الاقتصادي، بل أن رؤيتها "الإسلامية" تتأسس على الحرية المطلقة للتجارة والملكية. إلى حدّ اعتبار أن التبلور "الأصولي" هو نتاج "تجار المدن في المراحل السابقة، وهو الآن متبنى من قبل فئات تجارية تقليدية.

في الأخير ظهر متأخراً خيار جديد هو خيار "الجهاديين"، أي السلفيين الوهابيين الذين يأتون المناطق التي باتت في فوضى لكي يفرضوا سلطتهم عليها. ولهذا حالما وصلوا شمال سورية أعلنوا عن تأسيس "الدولة الإسلامية" التي تطبق المنطق الوهابي، الذي هو استعادة لمنطق القرون الوسطى. من حيث "الحقل المعرفي"، ومن حيث الشكل و"البساطة"، وفي سياق تشدد كبير يركز على القيم (الأخلاق والالتزام الشامل بالدين) ويتجاهل كلية التكوين المجتمعي. لتصبح السلطة هي وسيلة ممارسة العنف المباشر من أجل إعادة الشعب قروناً إلى الوراء. دون فهم اقتصادي أو سياسي، ودون حاجة للبناء وتوفير العيش. فكل ذلك يحلّ عبر النهب.

لكن هذا النمط من الأصولية لا يستطيع السيطرة على الدولة، بل يقيم سلطة محدودة، ويدخل في صراع مع الشعب تحت مسميات مختلفة، من الكفر والزندقة إلى الروافض والمروق. وبهذا فهو ليس خياراً حقيقياً، بل هو فعل تخريب في الثورة من أجل إفشالها، لأن كل الآليات التي يمارسها هؤلاء لا تفضي سوى إلى التخريب (تطفيش الشعب من الثورة). فهم يمارسون قيماً سطحية ومجزوءة، وتركز على ما هو "قيمي" فقط.

إن البحث في خيارات القوى يوصل إلى أنها من حيث الأساس الطبقي تعبّر عن فئات تجارية، ورجال أعمال، أي عن الرأسمالية برثاثتها، وبفئاتها التقليدية و"الحديثة". مطروحة في مستويين، وإنْ كان يمكن أن يتلاقيا، الأول هو القوى الليبرالية دون قيم فكرية، والثاني القوى الأصولية التي تتقاطع مع القوى الليبرالية لكنها تريد فرض الأسلمة. وإذا كان التوافق قائماً بين هذه وتلك الآن، وفي إطار "التحالف" مع "الغرب" (أي مع القوى الإمبريالية القديمة)، فيمكن أن تنشأ تحالفات أخرى بعد سقوط النظام. لكن ما يمكن تلمسه هو أن القوى الأصولية سوف تكون ضعيفة في أي انتخابات ستجري بعد رحيل السلطة الحالية. وأن القوى الليبرالية لن تكون قوية كذلك، وربما ينفتح الوضع على وجود أحزاب كثر يمكن أن تتشكل في كتل صغيرة لا يستطيع أي منها تشكيل حكومة برلمانية، وهو

الأمر الذي يفرض تحالف العديد منها. ومن هذا المنظور لن يحدث في سورية ما حدث في مصر وتونس، وربما تكون ليبيا هي الأقرب للحالة السورية، مع ميل أرجح لليبراليين (وربما مجموعات من اليسار والقوميين).

بعد كل ذلك نشير إلى أننا لم نلمس خيار اليسار، والسبب هو الضعف الشديد الذي يعانيه، خصوصاً بعد انتقال أحزابه إلى الليبرالية (مباشرة أو بشكل مداور). وأن التبلور اليساري الذي يجري على الأرض خلال الثورة لم ينضج بعد لكي يشكّل خياراً مختلفاً، رغم أن الواقع المجتمعي سوف يفرض مع تطور الثورة تنامي الميل اليساري لأنه وحده يحمل الحل للمشكلات المجتمعية، فهو الذي يريد تغيير النمط الاقتصادي، الذي سيبدو أن تجاوز النمط القائم سيكون بالضرورة هو تجاوز للرأسمالية بكل أشكالها.

الآن تتصارع القوى على السيطرة من أجل تحديد طبيعة السلطة القادمة. ولا شك في أن للتحالفات القائمة الآن معنى في هذا السياق، لكنه لا يلغي أن خياراتها حول المسألة الأساسية (ومستتبعاتها) هي واحدة (اللبرلة والتوضّع مع أحد البلدان الإمبريالية عالمياً). لكن في سياقات أيديولوجية متعددة، منها السياق الأصولي الذي لن يكون قادراً على أن يفرض بديله "الديني"، وفي الغالب السياق الليبرالي التي يوحد أطياف المعارضة القائمة.

مصالح الطبقات ومطالبها

الآن، يمكن أن نلمس "القاعدة" الطبقية التي يمكن أن تحمل هذا الخيار بتلاوينه. فهذه القوى هي تعبير عن مصالح طبقية سواء وعى أعضاؤها أو لم يعوا، فالخيار الاقتصادي هو الأساس هنا في تحديد أي الطبقات تخدم هذه القوة أو تلك.

وإذا كنا تحدثنا عن القوى السياسية فإن مستوى آخر من الصراع يجري لتحديد "مستقبل سورية"، هو الصراع بين فئات رأسمالية يريد كل منها الهيمنة. وإذا كان إسقاط السلطة سوف يقود حتماً إلى تصفية الفئة

المهيمنة الآن، أي "العائلة"، فإن فئات أخرى تتحضر لكي تهيمن على المشهد الاقتصادي، وبالتالي السياسي في المرحلة القادمة.

في الفترة السابقة كانت هناك فئة تجارية قد رحلت مع "التأميم"، وأخرى رحلت مع تصفية جماعة الإخوان المسلمين سنة ١٩٨٠. ولقد أسست مشاريعها في الخارج. وهي تطمح الآن لكي تعود كقوة اقتصادية. وهذه الفئة تداخلت ولازالت مع الرأسمال الخليجي، والتركي والعالمي. وهي أميل لأن تبقى في إطار هذا المحور، حيث باتت مصالحها تضعها هنا.

لكن في سورية كانت القوة الطبقية المسيطرة تتشكل من "رجال الأعمال الجدد"، وهم من كبار رجالات الدولة الذين نهبوا فراكموا المال، وتمحور وجودهم في الأخير حول "العائلة" التي تحكمت في نسبة كبيرة من الاقتصاد (٣٠٪) وفق بعض التقديرات الاقتصادية. وباتوا يسيطرون على المفاصل الأساسية في الاقتصاد الريعي (الخدمات والسياحة والمولات والاستيراد والعقارات). ثم كانت تتشكل من البرجوازية التجارية/ الصناعية "التقليدية" المتمركزة في دمشق وحلب خصوصاً. وكل هؤلاء مع رجال الأعمال كانوا يسيطرون على ٧٠ - ٨٠٪ من الاقتصاد.

وإذا كان متوسطي التجار قد وقفوا مع الثورة، لكن في الخفاء، فإن هذه البرجوازية ظلت تدافع عن السلطة لفترة طويلة، ولازال كثير منها يدافع عنها رغم رحيله لبناء مشاريع في بلدان أخرى. لكن سنلمس بأنها باتت مقتنعة بضرورة رحيل السلطة الحالية، ويمكن أن تعمل على أن تكون جزءاً من السلطة الجديدة. أما "رجال الأعمال الجدد" فإن الفئة المهيمنة سوف تقتلع بالضرورة مع رحيل السلطة الحالية، وسيبقى هناك الكثير منهم، وربما في إطار التحالف مع البرجوازية "التقليدية". وسيكونوا القاعدة الطبقية لكل فئة في السلطة يمكن أن تميل إلى تحقيق "انقلاب" في السلطة يفتح على تشكيل مرحلة انتقالية بالتوافق مع قوى طبقية أخرى.

بالتالي فإن البرجوازية بكل تلاوينها، وتشققاتها الراهنة، ستعمل على تجديد الشكل الليبرالي للاقتصاد، بغض النظر عن شكل الدولة، الذي يمكن أن تتوافق الآن على صيغة دولة ديمقراطية ضمن مستوى "منخفض". وربما يظهر الخلاف فيما بينها نتيجة اختلاف "العلاقات" الدولية، أي نتيجة ارتباط فئاتها بهذه الدولة الإمبريالية أو تلك. رغم أن الصراعات الدولية تؤشّر إلى أن الوضع يسير نحو "انتصار" الهيمنة الروسية كما أشرنا قبلاً.

لكن ماذا يمكن أن يحقق الشعب؟

إذا انطلقنا من الشعارات التي تُطرح من قبل المعارضة كتعبير عن مطالب الثورة فإنها كلها تؤكد على السعي لتحقيقها. فالحرية والديمقراطية هما "المطلب العام" كما يجري الترويج، وهذه القوى تقول أنها سوف تحققها. ولا شك فإن تجاوز الاستبداد بات مؤكداً، دون أن يعني ذلك تحقيق الديمقراطية، التي سيخضع تحقيقها لمصالح القوى والطبقة المسيطرة. ولهذا جرت الإشارة إلى "مستوى منخفض" للديمقراطية في شكل السلطة الجديد. لكن هل أن مطلب الديمقراطية هو مطلب كل الشعب؟ أو هل أنه المطلب الوحيد لكل الشعب؟

المراوغة التي جرت طيلة السنتين السابقتين قامت على حصر الثورة بمطلب الحرية والكرامة من جهة، وبالأسلمة من جهة أخرى. لكن هذه المراوغة لا تستطيع أن تخفي أن للشعب مطالب عديدة وجوهرية، وهي الأولوية. فالشعب الذي لا يستطيع العيش لا يستطيع أن يفكّر بغير هذه المسألة بالتحديد. وكل كلام خارج هذا السياق سوف ينهار سريعاً، لأن تحقق الديمقراطية لن يوقف الثورة لأنه لن يجعل الشعب يعود إلى "السكينة"، فهذه لا تطعم وهو يحتاج إلى العيش أولاً.

لهذا، فإن هذه المسألة هي "روح" الثورة، وهي الأساس الذي سوف يجعلها ثورة مستمرة إلى أن يتحقق التغيير في النمط الاقتصادي. فالطبقات الشعبية ثارت لأنها تريد تغيير وضعها "المعيشي" الآن وليس في أمد بعيد،

أو تحت أمل أن تتحقق من خلال الوعود التي يمكن أن تطلقها هذه القوى السياسية أو تلك، حيث هي لم تعد تستطيع العيش الآن، وبالتالي لا تستطيع الانتظار إلى أن تظهر قوة سياسية تحقق لها ذلك.

هناك بين ٣٠ و٣٣٪ من القوى العاملة عاطلون عن العمل، وهم ممن يمتلك شهادات عليا، والكتلة الأكبر منهم هم من المؤهلين كيد عاملة. وكانوا في أساس كل التظاهرات، والقوة الأكثر صدامية وجرأة. ومنهم تشكل العديد من المجموعات المسلحة. وهم يقاتلون لأنهم يريدون وضعاً يؤهلهم للعيش عبر إيجاد عمل. وهذا هو مطلبهم الأساسي بغض النظر عن كل الشعارات والأيديولوجيات، لأنهم يريدون العيش اولاً.

وهناك "العاملون"، أي العمال والموظفين، الذين باتوا يعيشون أدنى من خط الفقر، ونسبتهم كبيرة تصل إلى أكثر من ٣٠٪، حيث أن الحد الأدنى للأجور سنة ٢٠١٠ كان أقل بخمس مرات من الحد الأدنى الضروري حسب دراسات الدولة ذاتها. فقد كان الحد الأدنى هو ٦ آلاف ليرة سورية بينما كان يجب أن يكون الحد الضروري حسب حاجة الفرد من السلع والخدمات ٣١ ألف ليرة سورية. وهذا الحد الأدنى الضروري فقد كان ثلاثة أضعاف متوسط الدخل الذي كان حسب الدراسة ١١ ألف ليرة سورية.

وهناك ثالثاً الفئات الوسطى المفقرة. الفلاحون متوسطي الملكية وصغارها الذي طالهم انهيار الزراعة خلال السنوات الثلاث الأخيرة (بعد رفع أسعار المشتقات النفطية والبذور والأسمدة). والفئات التجارية المتوسطة والصغيرة التي كان يطحنها الانفتاح الذي تحقق في العقد الأخير، ونشوء الأشكال التجارية الحديثة (المولات) ودخول الماركات العالمية، وأيضاً تراجع القدرة الشرائية للمواطنين. وانحدار وضع المهنيين، الأطباء والمحامين والمهندسين وغيرهم، نتيجة فائض الخريجين واحتكار قلة منهم للنشاطات المتعلقة بالعمل نتيجة علاقة معينة بالسلطة أو بمافياتها. وبالتالي استفادة فئة منهم وانحطاط وضع الآخرين.

. وأيضاً هناك رابعاً العمال والعمالة عموماً في القطاع الخاص، التي عانت من انخفاض الأجور وغياب الضمان الاجتماعي، وعدم الاستقرار في العمل. كل ذلك نتيجة ميل الرأسمالية إلى مراكمة الربح عبر الاستغلال الأقصى للعمالة، دون روادع أو شروط تمنعها من ذلك. وكل هؤلاء الرأسماليين كانوا يرتبون وضعهم عبر العلاقة مع أجهزة السلطة.

كل هؤلاء، وربما تبلغ نسبتهم الـ ٨٠٪ من المجتمع، يريدون تحسين أوضاعهم. والثورة بالنسبة لهم هي الطريق لتحقيق ذلك. ولقد شارك الكثير منهم لهذا السبب بالذات، ومن لم يشارك يريد أيضاً تحسين وضعه وإنْ لم ينخرط في الثورة.

وهم يريدون حلاً الآن وليس في المستقبل، لهذا يرفضون الوعود (كما نشاهد في تونس ومصر مثلاً). وبالتالي سيكونون في صراع مع الخيارات التي تطرحها القوى السياسية والبرجوازية السورية بمختلف فئاتها. وإذا كان ميزان القوى (بغياب قوى يسار تعبّر عن خيار هؤلاء المفقرون) يفرض انتصار الحل الذي يكرّس الليبرالية، عبر استلام فئات من السلطة وأي من فئات المعارضة، وبدعم "دولي" يريد هذا الخيار بالتحديد، سواء تعلق الأمر بروسيا أو الصين أو أميركا أو أوروبا. فإن المرحلة التالية لسقوط النظام سوف تؤسس لتطور الصراع الطبقي بشكله الواضح، أي انطلاقاً من القضايا الاجتماعية والوضع المعيشي. فالبرلة هي التي قادت إلى نشوء هذا التكوين الطبقي الذي يهمّش الكتلة الأكبر من الشعب، وليس من حل ليبرالي يستطيع إيجاد وضع أفضل، بل أنه يزيد من المشكلة الطبقية.

إن حل مشكلة العاطلين عن العمل والأجر المتدني تفرض بناء قطاعات اقتصادية تسمح باستيعاب العمالة وتحقيق فائض، ولأن نمط الاقتصاد الريعي الذي يرتبط حتماً بكل خيار ليبرالي هو الذي أوجد المشكلة القائمة، يكون من الضروري البحث عن خيارات أخرى. أولاً في التكوين الاقتصادي، الذي يلغي الطابع الريعي ويؤسس لاقتصاد منتج. وهذا

الأمر يتعلق ببناء الصناعة واعتبار أنها ضرورة حاسمة، ويجب أن تكون هي قاعدة قوى الإنتاج، والمهيمنة فيه. كما يتعلق بتطوير الزراعة، والاهتمام الجدي لتوفير الحاجات الأساسية للمجتمع. لكن سيطرح السؤال حول من سيوظف في هذين القطاعين المحوريين في كل التطور الاقتصادي والمجتمعي؟ البرجوازية اختارت نشاطها، الذي يتركز على الاقتصاد الريعي، أي الخدمات والعقارات والسياحة والاستيراد والبنوك، وبعض الصناعات الخفيفة. وهذا يكرّس الوضع الذي تشكل، ليس في سورية فقط بل في كل الأطراف. ولهذا ليس من أفق لأن تطرح حلاً يتجاوز وضع التهميش والفقر، لمصلحة العودة لبناء اقتصاد منتج. فهذا الخيار يضعها حتماً في صراع مع الطغم الإمبريالية التي لا تريد للأطراف إلا أن تبقى مستوردة ومجال نهب.

لهذا، سوف يستمر الصراع إلى أن يتبلور البديل الذي يستطيع أن يحمل مشروع الطبقات الشعبية، الذي يبدأ بتغيير النمط الاقتصادي لمصلحة اقتصاد منتج، ويحقق مصالح هذه الطبقات، التي باتت تعني حل مشكلاتها المشار إليها أعلاه.

هذا الصراع خفي الآن، لأن الشعب يريد إسقاط النظام القائم، ورغم أن كل أطياف المعارضة قد طرحت بديلها، الذي هو إعادة إنتاج للوضع الاقتصادي الطبقي القائم، بسلطة جديدة، ربما لن تكون ديمقراطية كما أشرنا، فإن ما لا يطرحه الشعب الآن سوف يكون في جوهر الصراع في "اليوم التالي". وسيتوضح بأن خيار المعارضة هو خيار أقلية تمثّل الرأسمال ولا تمثل الشعب، وأن الشعب الذي تمرّد على سلطة عاتية بعد أن كسر حاجز الخوف والهروب من السياسة، لن يتوقف في ثورته.

مستقبل سورية يرسم عبر هذه الثورة المستمرة، وليس عبر أي تغيير قريب. فالشعب يريد حلاً لمشكلاته ولا يريد حلاً لمأزق النخب وأحزاب المعارضة. ويريد من يحقق له التغيير الذي يتضمن هذا الحل. الأمر الذي يفرض تعزيز الميل نحو اليسار، لكنه يفرض أن نعمل كماركسيين

على بلورة البديل. والسؤال هو: كيف يمكن أن يتبلور حزب ماركسي من الماركسيين المنخرطين في الثورة، ومن الشباب الماركسي الثوري، في خضمّ الثورة؟ الحزب الماركسي الذي يعبّر عن العمال والفلاحين الفقراء، ويستطيع توحيد الفئات الوسطى المفقرة معهم في إطار تحالف ثوري يهدف إلى الوصول إلى السلطة وتحقيق التغيير الجذري في النمط الاقتصادي، ويؤسس لدولة علمانية ديمقراطية، هي جزء من عالم الشعوب ضد سلطة الرأسمال.

هذا ما يجب العمل من أجله. هذه هي مهمتنا الآن.

ائتلاف اليسار السوري

(٨)
حول موقف الماركسيين من الثورة السورية

رسـالة مـن ائتـلاف اليسـار السـوري إلى اليسـار في البلـدان العربيـة والعالـم

تعاني القوى الماركسية من تشتت حول الموقف من الثورة السورية، فهناك منهم منْ يدعم الثورة، وهناك من يرفض أصلاً أن يعتبر أنها ثورة، ويميل بعض هؤلاء إلى دعم السلطة الطبقية الحاكمة. ولقد ظهر أن هذا التشتت هو نتاج إشكالية في فهم الماركسية ذاتها أولاً، عدا عن تهتك القوى وانحكام العديد من أطرافها لفهم صوري يؤسس على السياسي/ الحدثي، ويتمسك بأفكار تجاوزها الواقع، وكليشيهات لم تكن صحيحة في أي وقت من الأوقات. وبالتالي أن الماركسية ذاتها كانت غائبة، بعد أن ظهر أن كل المخزون المعرفي حولها لم يخرج عن التسطيح الذي فعلته "الماركسية السوفيتية"، الذي كان يلغي الماركسية ذاتها بتحويلها إلى "منطق صوري"، و"عقائد لاهوتية".

الآن لا بد من تحديد موقف ماركسي من الثورة السورية. موقف ينبني على الماركسية كمنهجية (وليس كشعارات وكليشيهات)، أي التي تعني الجدل المادي كآلية تفكير وفهم ومعرفة في واقع يتغيّر لأنه في صيرورة. الماركسية فهم مادي وليست "عقيدة" او شعارات سياسية، وهي انطلاقاً من ماديتها (التي هي جدلية بالضرورة) تحدد تصورها للواقع من أجل تحديد الموقف العلمي الضروري للماركسيين في صراعهم من أجل التطور والحداثة والاشتراكية.

من هذا المنظور يمكن تحديد المسائل التالية:

١) المبدأ الذي يقود إلى تحديد موقف ماركسي هو دراسة البنية التي يتشكل المجتمع فيها. فالتناقضات التي تشير إليها الماركسية هي تناقضات في البنية الطبقية القائمة. هذا هو أساس أي تحليل وفهم، ومن ثم تحديد موقف. هو المفصل في كل التحليل. وأي تجاوز لهذه البديهية تجعل كل تحليل غير ماركسي، وغير علمي، لأنه لم ينطلق من الواقع الملموس. فالماركسية تبدأ من الاقتصاد (وليس من السياسة) في تحليل الواقع دون أن تقف عنده بل يتصاعد تحليلها للواقع إلى المستوى الطبقي، ومن ثم الأيديولوجي، فالسياسي. هذه الأخيرة التي قال لينين أنها التعبير المكثف عن الاقتصاد، بالتالي الذي يفرض فهمها فهم الاقتصاد اولاً.

البدء من الملموس يفرض أن نبدأ بسورية ونحن نناقش وضع الثورة فيها. وأن نبدأ من تحليل التكوين الاقتصادي الطبقي قبل أن نلمس الموقف السياسي والخلاف السياسي والصراعات السياسية. حيث يجب أن نبحث عن الخلافات والصراعات في الواقع الاقتصادي الطبقي كي نكون ماديين في التحليل. وسنلمس هنا أن كل الذين يرفضون الثورة ينطلقون من الخلافات والصراعات السياسية دون تلمس الواقع الاقتصادي الطبقي، أو باستنتاج هذا الواقع من الخلافات والصراعات ذاتها. وهذا فهم مثالي، هو مقلوب الماركسية بالضرورة. ولهذا يخرج عن كونه تحليلاً ماركسياً.

لهذا يصبح السؤال البديهي هو: ما هو الوضع الاقتصادي الطبقي في سورية قبل الثورة؟ ما هو وضع العمال والفلاحين والفئات الوسطى؟ وما هي الطبيعة الطبقية التي تسم السلطة؟ حيث أن الموقف ينبني على هذه بالضبط، وليس على أي شيء آخر، إلا إذا كان هناك وضعية احتلال بالمعنى المباشر فيصبح التحليل مرتبطاً بذلك. وسورية ليست محتلة (وفقط هناك احتلال للجولان، وسياسة السلطة تقوم على أساس أن السلام هو الخيار الإستراتيجي).

الليبرالية انتصرت في سورية في ظل بشار الأسد، حيث تحرر الاقتصاد

وتهمّش "القطاع العام"، وبيعت بعض شركاته الرابحة، وأصبح الاستيراد هو الأساس في العملية الاقتصادية، فانهارت الصناعة والزراعة، وأصبح الاقتصاد اقتصاداً ريعياً متحكما فيه من قبل أقلية ضئيلة من العائلة الحاكمة وأتباعها. وبالتالي باتت أغلبية تعيش في وضع مزرٍ، من العمال والفلاحين والفئات الوسطى. وباتت البطالة كبيرة (٣٠ -٣٣٪)، والأجر دون توفير المقدرة على العيش (الحد الأدنى هو خُمْس الحد الأدنى الضروري). وبالتالي أصبحت السلطة هي سلطة "رجال الأعمال الجدد" الذين أخضعوا البرجوازية التجارية التقليدية، حيث انتقل شكل السيطرة من الرئيس كما في زمن حافظ الأسد إلى هذه الفئة، التي باتت تشكل تحالفاً مالياً أمنياً. وبات العمال والفلاحون الفقراء والمتوسطون، والفئات الوسطى المدينية في غالبيتها دون المقدرة على العيش، بينما بات هؤلاء يسيطرون على ٧٠ – ٨٠٪ من الاقتصاد الوطني (ونسبتهم لا تتجاوز الـ ٢٪).

في هذا الوضع أين يجب أن يكون كل ماركسي؟ هذا تحديد مبدئي، أي قبل الثورة وفي كل الأحوال. حيث أن الماركسي هو مع العمال والفلاحين الفقراء، ومع التحالف الذي يضم كل الطبقات الشعبية. هذا هو موقعه المبدئي لكي يكون ماركسياً أصلاً. وهو بالتالي ضد السلطة الرأسمالية المافياوية البوليسية الحاكمة بالضرورة. ويجب عليه أن ينظر إلى كل القضايا الأخرى انطلاقاً من هذا الموقعْ وليس من منظور نخبوي منعزل، يغلّب ذاتيته وتحليله "الوهمي" على مصالح هذه الطبقات.

بالتالي، الماركسي هو مع الشعب، ويعمل من أجل تفعيل حراك الشعب ضد الرأسمالية المافياوية الحاكمة.

وهل ينتج هذا الوضع ثورة؟ بالتأكيد فهو الظرف المثالي لكل ثورة. وهو وضع مشابه على كل حال لوضع البلدان التي شهدت ثورة حيث تتشكل سلطة عائلية مافياوية بوليسية. هذا هو الوضع الثوري الذي بتنا نعيشه في كل البلدان العربية، وسوف نلمس أنه يطال بلدان أخرى كثيرة في العالم. بالتالي ما هو موقف الماركسي من الثورة؟

٢) مع الأسف، وككل البلدان العربية (مع استثناءات جزئية)، كان كل من يسمي ذاته ماركسياً بعيد عن تلمّس وضع الطبقات، ولم يحسّ بتراكم الاحتقان الذي كان يتصاعد لدى الطبقات المفقرة، خصوصاً هنا العمال والفلاحون الفقراء. وكان الميل العام يشي بأن هؤلاء باتوا يمحورون سياساتهم حول الديمقراطية ومقاومة الاستبداد، دون تلمّس الأساس الطبقي للاستبداد، ودون وضع الديمقراطية في سياق تغيير طبقي شامل. وهو الأمر الذي فرض انعزال هؤلاء عن الشعب، وتأسيس قطيعة ظهرت واضحة خلال الثورة.

لكن حين يتصاعد الاحتقان الطبقي ستكون النتيجة هي انفجاره بالضرورة. هذا ما حصل، ولهذا كان عفوياً إلى أبعد الحدود، خصوصاً في سورية التي لم يكن فيها لا أحزاب ولا نقابات تلاقي هذا الانفجار لتحاول التأثير فيه.

في هذه الوضعية، أين هو موقع الماركسي؟

في تاريخ الحركة الماركسية تجارب لم يجرِ الالتفات إليها، منها تجربة ثورات ١٨٤٨ في أوروبا وكيف تعامل ماركس معها. ومنها كومونة باريس، حيث كان ماركس يحذر من الثورة التي ستفضي إلى إراقة دماء الطبقة العاملة، لكنه حين انفجرت دعمها وشارك فيها، لكي تتعلم الجماهير كيف تصنع ثورة منتصرة، ولم يقف يندب. ومنها ثورة ١٩٠٥ في روسيا التي شارك فيها حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي.

كل هذه الثورات كانت عفوية، وغير واضحة الأهداف في الغالب، و"برجوازية"، لكن كان موقف الماركسية هو الانخراط فيها مع العمال ليس من أجل انتصار عمالي لم يكن وارداً، ولا حتى نتيجة تحليل مسبق لحتمية انتصار الثورة، فقد كان واضحاً لماركس ولينين أن هذه الثورات فاشلة، لكن كان الهدف هو تطوير خبرات الشعب لكي ينتصر في ثورة أخرى، فالجماهير تتعلم في التجربة كما تؤكد الماركسية.

بالتالي فإن الموقف الماركسي الحقيقي يتمثل في الوقوف مع الثورة، المشاركة فيها، والعمل على تطويرها إذا أمكن ذلك. حيث ليس من خيار أمام الماركسيين حين ينشب الصراع بين الشعب المفقر والرأسمالية المسيطرة، وكل زوغان عن هذا الصراع هو انحراف عن الفهم الماركسي، وانزياح نحو الطبقة الرأسمالية. فالمفقرون هم الذين نهضوا من أجل تحقيق حياة أفضل، أو من أجل المقدرة على العيش فقط، لأن هناك من يريد العمل في بلد بلغت نسبة العاطلين عن العمل الـ ٣٠- ٣٢٪ من القوى العاملة, ومستوى الأجور في أسوأ وضع كما أشرنا قبلاً. وإذا كانوا يريدون إسقاط النظام فمن أجل تحقيق التغيير الذي يؤدي إلى تأسيس نمط اقتصادي يستوعب حالتهم، ويوجد حلاً لمشكلاتهم. وإذا كانت نخب من الفئات الوسطى "المدينية" قد حرّضت وشاركت من أجل تحقيق "الدولة المدنية" والحرية وإنهاء الاستبداد، فإن ذلك لا يغيّر من الطابع الاجتماعي للثورة، ولا يسمح بأن يصبح مطلبهم هو الأساس، لأن واقع المفقرين سوف يدفع إلى استمرار الثورة إلى أن يتحقق التغيير الجذري (كما نلمس الآن في تونس ومصر). فالمحرّض على الثورة هو البطالة والفقر والتهميش بالأساس، مع ارتباط ذلك بتحقيق الدولة الديمقراطية بعد أن ارتبط النهب والإفقار بالاستبداد.

ولا شك في أن تصاعد دور الماركسيين في الثورة سوف يفرض توضّيح طابعها الطبقي الجلي، وسوف يعمّق من صيرورتها.

من هذا المنظور لا بد من رفض كل ميل لوضع "كاتالوجات" للثورة باسم الماركسية، سواء تعلق الأمر بالبرنامج أو بالحزب الذي، كما يقال، يجب أن يقود. أو سواء بسيادة نظرة "تطهرية" تريد ثورة "نقية" كـ "الثلج في أقاصي روسيا". فهذه هي نظرة "المتفرّج"، أو الارستقراطي الذي لا يريد أن يتلطخ حذاؤه بتراب الأرض. نخبوية لا تزال تحكم "ماركسيين" كثر. فالثورة العفوية هي حراك شعب بكل ما يحمل من ثقافة وسلوك ودين وتمرّد، لكن الأمر الذي يحكمها هو هذا الشعور المشترك بالعجز

عن العيش ومن ثم السعي لتحقيق التغيير. والثورة هي لحظات تصعيد "الحس السليم" لديه (كما كانت تشير الماركسية) التي تجعله يعرف من سيسقط وماذا يريد ممن يكون بديلاً. يعرف أن الإسقاط يجب أن يجلب التغيير الذي يسمح له بالإحساس أن وضعه قد تغيّر، وأنه خرج من حالة الموت الذي كان يندفع نحوها نتيجة البطالة والفقر والتهميش. وهذا هو الأساس الذي يجب أن يبني عليه كل ماركسي حقيقي. كل ماركسي ثوري يريد تحقيق التغيير الجذري.

٣) في هذا الوضع، حيث لا دور لليسار ولا لأي حزب سياسي، سوف تكون العفوية هي التي تحكم الثورة، وسوف يكون وعي الطبقات المفقرة هو المحدِّد لشعاراتها ولحدود طرح مطالبها. وإذا كان المنخرطون فيها قد أجمعوا على إسقاط النظام فإن لكل طبقة وفئة مطالب معينة، كانت تعبّر عنها بعفويتها فقط حين تُسأل. ومن رسم المطلب العام فهو شباب من الفئات الوسطى الذي كان يطمح إلى الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية. هو الذي رد على شعار السلطة: الله، سورية، بشار وبس، بشعار: الله، سورية، حرية وبس. أما المفقرين فلم يستطيعوا طرح مطالبهم بوضوح. فهم لا يجيدون الفكر ولا السياسة، ولكنهم يستطيعون التعبير المباشر عن حاجتهم. ومع الأسف لم يسأل اليسار هؤلاء عن مطالبهم، ولم يتقدم لصياغتها في برنامج وشعارات وسياسات، بالضبط لأنه كان بعيداً عن "روح" الثورة.

وفي هذا الوضع تضاربت مصالح القوى المعارضة، وظهر أن كل منها يحاول أن يفرض منطقه وأهدافه، وأن يستغل الثورة لكي يحقق أغراضه هو. هذا أمر طبيعي، حيث تسعى كل فئة أو طبقة لفرض سيطرتها من أجل أن تكون هي السلطة.

هنا، في الماركسية، يصبح من الضروري لمس مصالح هذه القوى، وتعبيرها الطبقي، وأيضاً فاعليتها في الصراع. هل هذه القوى، من

الليبراليين واليسار والقوميين والإسلاميين، مؤثرة وفاعلة في الثورة؟ أي هل أنها تمثّل حقيقة الطبقات التي تعبّر عنها؟

في المنطق الرائج نجد أن الثورة قد جرى تلخيصها في الأحزاب المعارضة، وبالتالي ليس هناك شعب يقاتل بل هناك معارضة تقاتل السلطة. هذا المنطق الرائج، الذي يعبّر عن ماركسية ضحلة، يختصر الشعب بالمعارضة، وبالتالي يرى الثورة من خلال المعارضة. وهو هنا يتجاهل عفويتها، ويرتكب "جرماً" نظرياً لأنه لا يميّز بين الطبقة والحزب (الذي يقال أنه يمثلها)، والشعب والمعارضة (التي يقال أنها تمثل الشعب). لكن في الواقع أن الأمر أمرّ من ذلك، لأن هذا المنطق في الحقيقة لا يرى الشعب أصلاً، بل يعتقد بأن كل فعل سياسي هو من فاعلية حزب أو قوة. لهذا لا يرى في الوجود سوى الوجود السياسي (أي الدولة). ويتعامل هو أصلاً في السياسة من منظور الحزب/ السلطة بعيداً عن تلمّس الأساس الاقتصادي الطبقي كما اشرنا قبلاً. وهذا ما خاض ماركس صراعاً ضده من أجل الوصول إلى فهمه المادي الذي يبدأ من الاقتصاد ليصل المجتمع.

هذا الأمر لا يجعل هذا المنطق قادراً على معرفة أن في الثورة السورية هناك شعب يقاتل دون رؤية أو وعي سياسي، وبالتالي دون حزب. وأن هناك أحزاب معارضة ليس لها امتداد شعبي، ولا قاعدة اجتماعية، بل هي أحزاب نخب مهمشة، هرمة، نشطت وتنشط في المستوى "السياسي"، أي بما يعارض الدولة دون أن تلتفت إلى الشعب، أو تكون معنية بواقعه ومشكلاته. ولطالما اعتبرته "رعاعاً".

لهذا لا بد من رؤية الشعب كشعب "مجرّد من السياسة"، وليس عبر تبلورات سياسية ليس بالضرورة أن تعبّر عنه، وهي في الغالب لا تعبّر عنه، بل تعبّر عن طموحات نخب لأن تكون بديلاً للسلطة. وهي كلها (تقريباً) ليبرالية الاتجاه، ورغم أنها تقول بالديمقراطية إلا أنها ليست ديمقراطية على الإطلاق.

هذه الأحزاب يجب أن تنقد بكل تأكيد، وأن يدان بعضها، تلك التي نادت بالتدخل العسكري الإمبريالي، أو التي نشرت خطاباً طائفياً، والمتحالفة مع الدول الإمبريالية والرجعيات العربية. هذه كلها كانت تشكّل عبئاً على الثورة، وتأخّر توسع الحراك، بالضبط نتيجة الخطاب "الإمبريالي" الطائفي الذي كانت تطرحه، والذي كان يخيف "الأقليات"، ولكن أيضاً قطاعا شعبيا أوسع من ذلك، هو قطاع داعم، ككل الشعب السوري، للمقاومة ولمواجهة الإمبريالية والصهيونية. ورافض للأصولية التي أرهقته فترة صراعها الطائفي ضد السلطة نهاية سبعينات القرن العشرين وبداية ثمانيناته.

هل يمكن لنا إذن أن نميّز بين الشعب والمعارضة؟ أن نلمس نشاط الشعب العفوي البسيط الذي يقاتل بجرأة وبطولة، ونلاحظ سياسات المعارضة التي يبدو أنها تستغل الوضع لتحقيق مصالحها؟

المعارضة بالتالي تعبّر عن مصالح فئات ليبرالية ضيقة همشتها دكتاتورية السلطة وسيطرة "العائلة" على الاقتصاد. وهي تستعين بالإمبريالية لكي تسترجع سيطرتها هي بديلاً عن آل الأسد وآل مخلوف وآل شاليش. رغم أن البرجوازية التقليدية السورية (تجار دمشق وحلب خصوصاً) هي في تحالف مع "العائلة". هذه إذن تمثّل أقلية ليبرالية، وسياساتها تدلّ على ذلك بكل وضوح.

أيضاً، حين أصبح العمل المسلح هو سمة الصراع الرئيسية، ظهرت الفوضى نتيجة "قلة خبرة" الشباب الذي خاضها، وهو الشباب ذاته الذي كان يتظاهر سلمياً في الغالب، والذي دفعه عنف السلطة إلى ذاك. لكن أيضاً ظهر أن القوى الأصولية تحاول السيطرة عليه، وأخذت تعمل وكأنها القوة الأساسية، ولقد أثّرت عبر المال في تحديد أسماء الكتائب بأسماء إسلامية، حيث كانت هذه الكتائب بحاجة إلى المال والسلاح، دون أن تحصل على ما يكفي كذلك. لكن ظل الأمر هامشياً، تطوّر بعد الدفع

السعودي لإرسال "جهاديين"، هم سلفيون منغلقون، صراعهم في إطار الدين وليس سياسياً أو طبقياً، طائفيون بالتالي، ويعملون على فرض سلطتهم على المناطق التي فرضت الثورة على السلطة الانسحاب منها، على أسس قروسطية.

هذا الأمر فرض نشوء تناقض جديد، فإذا كان الصراع مع القوى الأصولية السابقة (الإخوان خصوصاً) يتسم بطابع "أيديولوجي"، فإن الأمر هنا يتجاوز ذلك نتيجة ممارسات جبهة النصرة، التي باتت تمارس الخطف ضد الأقليات وتفرض "قوانين الشريعة" كما تفهمها الوهابية على الشعب. مما دفع إلى ميل الشعب إلى العمل ضد ممارساتها من خلال التظاهر وحتى استخدام السلاح. بالتالي باتت الثورة تواجه ليس السلطة فقط، بل كل القوى التي تحاول ركوبها، أو تعمل على حرفها.

وهنا يجب على الماركسي أن يكون مع الشعب ضد السلطة، لكن يجب أن يخوض صراعاً ضد هذه المعارضة بكل سياساتها، وضد هذه القوى الأصولية التي تهدد بتحويل الصراع إلى صراع طائفي تريده السلطة ذاتها، ولقد حاولته منذ بدء الثورة. وأن يعمل على تطوير فاعلية الشعب، وتوضيح مطالبه وبرنامجه، وعلى تنظيم الثورة ووضع الإستراتيجية التي يجب أن تتطور وفقها لكي تتجاوز عفويتها، وتصبح كتلة منظمة واعية.

ربما لا يجد الماركسيون في البلدان العربية متسع لهذا الصراع، فهم غارقون في صراعهم ضد نظمهم، وأيضاً لأوضاع مشابهة في الصراع ضد "المعارضة"، لكن عليهم دعم الماركسيين الثوريين في سورية، من منظور فهمهم لهذا الواقع المعقد. فالماركسيون السوريون يخوضون صراعاً متعدد الجبهات من أجل تطور الثورة وانتصارها، منطلقين من التمييز الدقيق بين الشعب الذي صنع الثورة والمعارضة التي تريد أن تجرها هنا أو هناك، أو أن تستغلها لمصلحة هذا الطرف أو ذاك.

ولا شك في أن صعوبات كبيرة تواجه ذلك، نتيجة "غياب السياسة"

لدى الذين يخوضونها بكل بطولة. لكن لا بد من ذلك، خصوصاً أن الشباب الثوري يطوّر وعيه وخبراته بهدوء لكن باستمرار. وهو الوضع الذي نلمسه في كل البلدان العربية.

٤) لا شك في أن عفوية الثورة وغياب اليسار قد أسس لنشوء مشكلات فيها، والوقوع في أخطاء، خصوصاً وأن الشعب يمارس تجريبية عالية لأنه يقاتل بقدراته. ولقد مارس التظاهر وكل أشكال الاحتجاج السلمية أشهراً، لكنه انتقل إلى العمل المسلح تحت عنف ووحشية وجرائم السلطة. وكل ذلك لا يزيل عنها كونها ثورة، أو يجعل الماركسي "يتعفف" عن دعمها والانخراط فيها.

لقد جرى نقد اندفاع الثورة نحو التسلح، ولقد نبهنا منذ البدء إلى عظم هذه الخطوة والأخطار التي يمكن أن تنتج عنها. لكن حين تكون الثورة عفوية لا يمكن لنا أن نضبط مساراتها. فالثورة لم تكتب في "كاتالوج" يجب الالتزام به، بل هي فعل شعبي يسير وفق الظرف القائم. وينحكم لطبيعة الممارسة التي تواجه السلطة بها حراك الشعب. لهذا لم نعتبر أنها انحرفت أو خرجت عن مسارها السلمي، بل قلنا أنها انتقلت إلى مستوى جديد علينا أن نحاول ضبطه لكي لا يقود إلى فوضى، وأن يترابط مع الحراك الشعبي ويكمله بدل أن يحلّ محله.

لا شك أن الأمور سارت في مسار جعل العمل المسلح هو "كل شيء"، لكن كل ذلك لا يلغي مسألة أنه جاء كرد فعل شعبي على العنف الوحشي الذي مارسته السلطة منذ البدء، دون أن يلقى حينها ولمدة أشهر رد فعل عسكري (وهذا ما اعترف به مؤخراً بشار الأسد، ثم فاروق الشرع) بل ظل التمسك بالسلمية أساسا في الثورة.

وبالتالي لم تكن المشكلة في الانتقال إلى العمل المسلح، الذي جاء نتيجة عنف وحشي، فالثورات يمكن أن تنتقل إلى أشكال متعددة، والماركسية تتناول ذلك، ونظّر لينين لـ "الانتفاضة المسلحة". بل كانت

في أن عفوية الثورة يمكن ان تقود العمل المسلح إلى فوضى (كما نلاحظ الآن)، الذي يشير إلى تقصيرنا كيسار وليس إلى خطأ في الثورة.

إن كل التنظير حول "اللاعنف" و"الثورات السلمية" (المخملية) ظهر كوهم، وبدا أنه نتاج عقل ليبرالي، أو مدخل لإفشال الثورات. فالعنف يلازم الثورة كما تقول الماركسية. وإذا كان هناك من اعتقد أن عصر الثورة قد ولى، وتبيّن أنه مخطئ، فإن كل الذين يقولون بأن عصر العمل المسلح (أو الثورات المسلحة) قد أفل سوف يصدمون نتيجة أنه ليس من ثورة اجتماعية لا تدخل في طور العنف في لحظة من لحظاتها.

بالتالي ليس النقد هو نقد للعمل المسلح، بل يمكن أن يطال هذا النقد طريقة ممارسة العمل المسلح والإستراتيجية التي تحكمه، وهل يخدم الحراك الشعبي أو يلغيه؟ ونحن معنيون بكل هذا النقد لأننا نلمس مشكلات العمل المسلح، وكيف أصبح مدخلاً لـ "شراء" كتائب مسلحة نتيجة الحاجة إلى المال والسلاح. أو اضطرار بعض الكتائب إلى التسمي بأسماء "إسلامية" نتيجة الحاجة إلى التمويل. أو مشكلات غياب الإستراتيجية العسكرية، أو طريقة حسم الصراع عبر السيطرة على المدن.

في الماركسية "الأصلية"، وليس في التشويه السوفيتي لها، يكون الصراع ليس مع طرف واحد فقط، بل مع عدد من الأطراف، لأن الواقع متعدد، والتناقضات فيه بالتالي متعددة. فإذا كان الصراع الطبقي هو ضد الطبقة المسيطرة وسلطتها، وأن الشعب يريد إسقاط نظامها، الاقتصادي والسياسي، فإن في الثورة ذاتها تناقضات لا بد من مواجهتها. هناك التناقض مع القوى الليبرالية التي تريد حصر الثورة في تغيير شكل السلطة (وربما أشخاص السلطة)، وهناك التناقض مع الإخوان المسلمين الذين يريدون فرض سلطتهم الأصولية (واقتصادهم الليبرالي)، ويحاولون أن يظهروا الثورة كـ "ثورة إسلامية" من أجل الوصول إلى ذلك، وهناك ثالثاً التناقض الذي ظهر مؤخراً مع جبهة النصرة كقوة طائفية أتت لكي تفرض سلطة على الأرض التي "حررها" الشعب، وتفتح صراعاً طائفياً، "عقيدتها"

تفرضه عليها. ولقد بات انتصار الثورة مرتبط بكيفية إنهاء تأثيرها المضرّ، وتنظيم الثورة وفق إستراتيجية تنطلق من مطالب الشعب الأساسية، وتحدد السياسة التي تفضي إلى إسقاط السلطة.

إننا معنيون بتحقيق الترابط بين العمل العسكري والنشاط الشعبي، لأننا نرى أنه الأمر الذي يقوّي الثورة ويحقق نجاحها، حيث ليس من حسم عسكري دون فعل شعبي، وحيث أن مهمة العمل العسكري هي كسر مراكز قوة السلطة، وليس فتح "حرب شاملة" من أجل تسهيل الانتصار الشعبي.

وفي هذا الإطار نخوض صراعاً ضد إستراتيجيات القوى الأصولية التي تعمل على تكريس التسلح كمبدأ يقود إلى إسقاط السلطة عبر "تحرير" سورية من "الاحتلال الأسدي". ولا شك في أن هذه إستراتيجية صبيانية لا تقود سوى إلى مساعدة السلطة على زيادة التدمير والقتل. ما يهمنا هو شكل مقدرة السلطة على التدمير والقتل ومواجهة حراك الشعب.

٥) هل السلطة ضد الإمبريالية؟

أولاً، بغض النظر عن توضع السلطة العالمي فإن الماركسية هي مع الشعب حين يثور لأنها أصلاً مع الشعب. ولهذا، وبغض النظر عن طبيعة السلطة، فإن الماركسي يجب أن يكون مع الشعب لأن ثورته لم تنتج عن "مؤامرة" (ولا يمكن لشعب أن ينخرط في مؤامرة، سواء عن وعي أو عن سذاجة) بل نتجت عن وضع لم يعد يستطيع العيش فيه. هذا ما هدّم الاشتراكية وفتح على التحوّل الرأسمالي. فكيف إذن إذا كانت السلطة رأسمالية مافياوية عائلية بوليسية؟

إن تحليلنا سابق الذكر يشير إلى طابع الطبقة المسيطرة، الذي هو طابع رأسمالي مافياوي ريعي. بالتالي يجب أن نجيب على السؤال: هل هذه الطبقة المسيطرة هي ضد الإمبريالية؟ ما هي شبكة علاقاتها المالية ونشاطها الاقتصادي؟ وكيف يؤثر ذلك على سياساتها؟

لقد عملت هذه الطبقة على تعميم الاقتصاد الريعي القائم على الخدمات والسياحة والعقارات والتجارة (الاستيراد خصوصاً) والبنوك. وتشابكت مع الرأسمال الخليجي والأوروبي، وعملت كوكيل للشركات النفطية الأميركية (محمد مخلوف مثلاً)، وحاولت أن تكون وكيل شركات السيارات، وكل الشركات الإمبريالية. وتشابكت كذلك مع الرأسمال التركي، إلى أن وصلت إلى التشابك مع مافيات أوروبا الشرقية وروسيا. هذه هي شبكة "علاقاتها" المالية. وكانت تطمح لأن ترتب وضعها مع الإمبريالية الأميركية، لكن سياسة بوش الابن منعت ذلك نتيجة "قصر نظر" أميركي انبنى على الشعور بالتفوق الكبير الذي دفع السياسة الأميركية إلى الشغل على تغيير السلطة السورية بعد احتلال العراق.

هذه الواقعة الأخيرة هي التي جعلت السلطة في "تحالف" آخر. حيث وجدت ذاتها محاصرة ومهددة بالإسقاط، لهذا أسست تحالفها مع إيران بتوقيع الاتفاق الإستراتيجي سنة ٢٠٠٦، وإتباعه بتوقيع الاتفاق الإستراتيجي مع تركيا (ربما لحفظ التوازن الذي اختل بعد الخلاف مع السعودية، ولكن لمصالح اقتصادية نتيجة أن تركيا رفضت تطبيق العقوبات الأميركية على هؤلاء).

إذن، هنا ليست المسألة هي مسألة تناقض طبقي، ولا تناقض وطني، بل مسألة صراع مصالح، كما يجري بين رأسماليات. ومن ثم فإن السلطة هنا هي ليست استمرار لـ "حركة التحرر الوطني"، ولا نظامها هو استمرار للنظم "القومية". هو شيء آخر ليبرالي مافياوي، تناقض مع أميركا، وسعى لترتيب العلاقة مع إمبرياليات أخرى (فرنسا وألمانيا، والآن روسيا والصين). إن الرأسمالية التي تسم الطبقة المسيطرة هي رأسمالية ريعية كما يوضّح البحث في تكوين الاقتصاد السوري الذي تدمّرت القطاعات المنتجة فيه (الزراعة والصناعة). وهذا النمط من الرأسمالية لا يمكن إلا أن يكون تابعاً، لأن طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يمارسه تفرض ذلك (الاستيراد والنشاط المالي، الخدمات). فمع فرض الانفتاح الاقتصادي وانهيار القطاع

المنتج أصبح الاستيراد ضرورة، وهو ضرورة أصلاً لهذا النمط من الرأسمالية.

بالتالي يكون السؤال: كيف يمكن لهذه الرأسمالية أن تكون في تضاد مع الإمبريالية؟

الصراع كان هنا، صراع على الشكل الأفضل للسيطرة، الذي دفع الإمبريالية الأميركية إلى التفكير بتغيير السلطة بدل أن تتفاهم معها، وكانت السلطة تترجى ذلك، وتسعى إليه. فال "هوى" الليبرالي كان يفرض حينها تمتين العلاقة مع المركز الإمبريالي، الذي هو أميركا. وكان ذلك هو "هوى" النخب التي أتت مع بشار الأسد إلى السلطة، والتي على أساسه أبعدت النخب التي تربت زمن حافظ الأسد (في الغالب في الاتحاد السوفيتي).

إذن، كان الخلاف مع أميركا نتاج "سوء تقدير أميركي"، ربما كانت الأزمة الاقتصادية العميقة تفرضه، والذي ارتبط بفرض ما أسمي "الشرق الأوسط الموسع". ولم يكن نتاج مصالح الطبقة التي سيطرت وباتت هي التي تحكم السلطة بعد أن خرجت من عباءتها.

لم تعد السلطة هي سلطة "التحرر الوطني"، ولم يعد الاقتصاد هو اقتصاد "تنموي"، بل باتت سلطة رأسمالية مافياوية تتشابك مع الرأسمال الإمبريالي، وإن ليس بالضرورة مع الرأسمال الأميركي.

هذا هو التحليل الماركسي لطبيعة السلطة ولتشابكها العالمي. وهو الأمر الذي يجعلها في تشابه كبير مع النظم الأخرى رغم اختلافها مع أميركا. فهي سلطة رأسمالية ريعية مافياوية، تنهب البلد بالتشابك مع رأسمال إمبريالي، أو رأسمال هو جزء تابع للرأسمال الإمبريالي. وهذه الوضعية بالضبط هي التي جعلت "منظري" السلطة يطلقون على السلطة صفة الممانعة وليس المعادية للإمبريالية أو المقاومة لها. لأنهم يحددون بالضبط ما هم، حيث يجدون أنهم يتمنعون عن قبول بعض شروط السياسة الأميركية ولا يرفضونها كلها. ولهذا أبقوا الباب مفتوحاً لإعادة العلاقة

مع أميركا، وبذلوا جهوداً في هذا المجال. لكن كانت التحولات العالمية ونشوب الثورات قد فرض تحالفات اضطرارية جديدة. لكن مع إمبريالية أخرى، هي روسيا. ومن يدرس الاتفاقات الاقتصادية التي جرى التوقيع عليها قبل أشهر يلمس هذا الأمر جلياً، لأنها اتفاقيات اقتصادية شبيهة بكل الاتفاقيات مع أي بلد إمبريالي.

٦) "المؤامرة الإمبريالية"

طبعاً ردد كثير من "الماركسيين" عبارة "مؤامرة إمبريالية"، واعتبروا أن الثورة هي ليست ثورة بل مؤامرة تنفذها الإمبريالية الأميركية (وعمم البعض هذه النظرة على كل الثورات العربية، ليعتبر أنها هي "الفوضى الخلاقة" التي عملت الإمبريالية الأميركية عليها منذ بداية القرن الجديد). ولقد أشرت إلى "مؤامرة" الإمبريالية الأميركية الفاشلة للتو، لكن هل لا زالت هذه "المؤامرة" قائمة؟

هذا المنظور يشير إلى قصور في المعرفة وليس في الفهم فقط، لأنه لا يرى كل التحولات التي حدثت خلال السنوات الخمس الأخيرة، خصوصاً بعد الأزمة المالية الإمبريالية سنة ٢٠٠٨، التي فتحت باباً عريضاً لتضعضع وضعف النمط الرأسمالي ككل من جهة، ولتبدل موازين القوى من جهة أخرى. فقد فشلت سياسة الإمبريالية الأميركية للسيطرة على العام التي بدأتها بعيد انهيار الاتحاد السوفيتي، وسرّعت فيها بعد أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١. ولم تعد قادرة على أن تكون القوة العالمية الأوحد في سياق سعيها لحل أزمتها المتنامية منذ بداية سبعينات القرن العشرين. الأمر الذي فتح على صراعات "خفية" لترتيب إعادة تقاسم العالم، وسمح لروسيا أن تصبح قوة مكافئة لأميركا، ويصبح الخوف الأميركي هو من الصين. وأن تصبح كل البلدان الرأسمالية في وضع انهياري نتيجة الأزمة الاقتصادية الناتجة عن تكوين الاقتصاد العالمي و"انحراف" الرأسمالية إلى شكل مالي يهيمن على كل النشاط الاقتصادي.

إذن، لم نعد في عصر السيطرة الأميركية، وإن كانت ظلالها لازالت قائمة. ونشهد توسعاً للدور الروسي يعمل على السيطرة على الأسواق ككل إمبريالية.

انطلاقاً من ذلك أين هي "المؤامرة الإمبريالية"؟

ما توضّح على الأرض هو أن هناك مؤامرة حقيقية، لكن على الثورة وليس على السلطة. فأميركا تبيع سورية لروسيا، والسعودية التي ترتعب من الثورات العربية تعمل جاهدة على افشال الثورة عبر دعم الأصولية (السلفيين)، وتصدير "الجهاديين" الذين باتوا مشكلة في الثورة. وتركيا التي فقدت سورية، وترى أن أميركا تبيع هذا البلد لروسيا، تعمل على دعم الأصولية و"الجهاديين" لكي تحصل على نصيب. وقطر تريد، كما تركيا ربما، وبدعم فرنسي، وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة، لهذا سخّرت لهم قناة الجزيرة وعممت خطابهم الأصولي، وشوهت صور الثورة لكي تضخّم من قوتهم.

وهكذا هو الوضع الدولي الذي يصبّ كله في خدمة السلطة، وفي عرقلة الثورة.

مشكلة هؤلاء "الماركسيين" هي أنهم لازالوا يكررون خطاباً صار من الماضي، حفّظهم إياه الرفاق السوفيت، ولم يجدوا بعد من يحفظهم غيره. فالتناقض الرئيسي هو تناقض طبقي وليس مع الإمبريالية إلا من المنظور الطبقي، وهذا خطأ في الفهم الذي عممه السوفيت. والإمبريالية المسيطرة لم تعد أميركا التي كانت في مواجهة الاتحاد السوفيتي، وإن ظل لها دور لكن ليس ذاك الذي يريد السيطرة على العالم. رغم أنها لازالت إمبريالية، وبالتالي لا يمكن إلا أن نكون ضدها. لكن وضعها العالمي تغيّر نتيجة أزمتها العميقة، والتي لا حل لها، وانفتح العالم على تقاسم للأسواق لا بد من ملاحظته. رغم أن كل النمط الرأسمالي بات في "غرفة الإنعاش" نتيجة التكوين الذي بات يحكمه كاقتصاد مضارب مالي يهمّش قوى الإنتاج، التي هي في أزمة كذلك نتيجة "فيض الإنتاج".

كل ذلك يجعل الثورة السورية في صراع متعدد الأشكال، لأنها في مواجهة قوى متعددة، محلية وإقليمية وعالمية. ليس روسيا والصين وإيران فقط، بل أميركا والسعودية وكل الدول الإمبريالية أيضاً.

الماركسي يجب أن يرى كل ذلك، لا أن يظل متمسكاً في "كليشيهات" باتت من الماضي. يجب أن يرى واقع وسياسات الإمبريالية الآن وليس كما حفظها منذ عقود.

والماركسي يعرف بأن كل حدث مهم سوف يفرض تدخلات كثيرة لقوى لها مصالح، وعليه أن يعرف أين تصبّ هذه التدخلات؟ وما هي مصالح هذه القوى بالتحديد والآن وليس في وقت مضى؟

من هذا المنظور تسقط نظرية المؤامرة رغم تدخلات القوى، وتصبح "المؤامرة" هي على الثورة والشعب وسورية. وتكون السلطة هي أداة فيها تنفذ ما فعلته أميركا في العراق من تدمير وقتل واعتقال وحشي. فقط لأنها تدافع عن مصالح المافيا الحاكمة.

٧) لكل ذلك يجب أن يبلور الماركسيون في البلدان العربية موقفاً واضحاً من الثورة السورية:

فهي أولاً ثورة بكل معنى الكلمة، نتجت عن الانهيار الاقتصادي الذي حدث خلال العقد الأخير، وفرض إفقار وتهميش قطاعات واسعة من الشعب، ومركزة الثروة بيد أقلية عائلية مافياوية.

ولهذا، ثانياً يجب أن تدعم من أجل أن تنتصر وتفتح الأفق لتحقيق تحولات اجتماعية وسياسية مهمة. وأيضاً لكي ينفتح الطريق لامتداد الثورة إلى البلدان الأخرى (من المغرب إلى السعودية).

وثالثاً لا بد من رفض كل منطق يدعو إلى التدخل العسكري الإمبريالي، وبالتالي رفض تدخل روسيا، وإيران. ورفض كل منطق طائفي أو يريد فرض طابع ديني على الثورة. وكشف سياسة المعارضة التي تلخص الثورة

بمطلبها هي، الذي هو مطلب ليبرالي لا يحل مشكلات الشعب، بل يحل مشكلات أفراد يريدون السلطة.

ورابعاً فضح السلطة في ممارساتها الوحشية ضد الشعب، والتي تصل إلى حد ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وأيضاً فضح التخريب السعودي القطري الخليجي الذي يهدف إلى افشال الثورة بالنسبة للسعودية، وسيطرة الإخوان بالنسبة لقطر. وفضح عملية تصدير "الجهاديين" إلى سورية كجزء من عملية تخريب الثورة.

وخامساً دعم اليسار السوري، سياسياً وإعلامياً، وبكل ما هو ممكن، كجزء من سياسة تهدف إلى تنسيق نشاط كل الماركسيين في البلدان العربية، الذين يعملون على المشاركة في الثورات، ويسعون إلى تطويرها، وتحويلها إلى ثورات شعبية منتصرة.

وسادساً التنسيق في المجال الإعلامي لكسر سيطرة الإعلام الخليجي الإمبريالي الذي يشوّه الثورة وينقل صورة مختلفة عن ماهيتها، من خلال تبادل المعلومات، ونشر تحليلات الماركسيين السوريين عن الثورة.

وسابعاً العمل على صعيد كل الماركسيين في العالم لتوضيح طابع الثورة، والسعي لتحويل مواقف اليسار الذي يدعم سلطة مافياوية مجرمة تحت حجة "مناهضة الإمبريالية" كي تتخذ موقفاً ثورياً حقيقياً يدعم الثورة، ويعتبر أنها جزء من الثورات العربية، ومن نهوض عربي ثوري جديد، هو الشرارة الأولى لنهوض عالمي كبير، تدفع أزمة الإمبريالية إلى تفجره في أوروبا وآسيا وربما كل العالم.

وربما يحتاج ذلك إلى تنظيم مؤتمر عام يضم كل الماركسيين المعنيين بالثورة والتغيير، وتطوير الثورات لكي تنتصر حقيقة بإسقاط الطبقة الرأسمالية الريعية المسيطرة في كل البلدان العربية. فالثورة باتت بحاجة (وهي بحاجة أصلاً) إلى قوى جذرية منظمة، واضحة الإستراتيجية والأهداف والرؤية، لكي تحقق مطالب الشعب. وما دام الحل ليس رأسمالياً على

الإطلاق، لأن الحل الرأسمالي الذي جرى تطبيقه منذ قوانين الانفتاح التي قررها أنور السادات أواسط سبعينات القرن الماضي هو الذي فرض نشوب الثورات، فإن الحل يكمن في تجاوز الرأسمالية. وهذا ما يؤسس لأن يكون للماركسيين الدور الأهم، لأنهم من يستطيع حمل مشروع يتجاوز الرأسمالية، ويتضمن حلاً للمشكلات المجتمعية كلها.

نأمل التفاعل، والتواصل، والحوار لتحقيق المهمات المطروحة الآن في أفق تحقيق الاشتراكية.

سلامة كيلة

ائتلاف اليسار السوري

(٩)
تصوّر ائتلاف اليسار السوري

تشكل ائتلاف اليسار السوري مع بدء الثورة من كادرات وشباب ماركسي انخرط في الثورة، بعضه كان عضواً في أحزاب لم تقف مع الثورة، وبعضه لم يمتلك تجربة سياسية من قبل، لكنه تتطور خلال الثورة، وبات له نشاط متعدد، كما بات له شهداء ومعتقلون.

كان الهدف من تشكيل الائتلاف هو تنظيم دور الماركسيين في الثورة، وزيادة فاعليتهم وتأثيرهم. ربما لم نحقق الكثير، لكننا استطعنا أن نوجد وسط الصراع، وأن نظل نقاتل مع الشعب من أجل إسقاط النظام.

وإذا كان اليسار بشكل عام قد أظهر ارتباكاً في الموقف من الثورة السورية إلى حدّ رفض بعض الاتجاهات اعتبار أنها ثورة أصلاً رغم كل هذه المشاركة الشعبية فيها، وكل هذه البطولة التي يظهرها الشباب الثوري، الشباب البسيط والنقي، الذي لم يعرف السياسة قبلاً نتيجة استبدادية طويلة كانت هي سمة السلطة. فإن هذا كان يربك اليسار السوري المشارك في الثورة بدل أن يكون اليسار عنصر دعم وإسناد.

بالتالي ما يمكن أن نقوله بوضوح، ومن أجل موقف ماركسي واضح من الثورة، هو التالي:

١) أولاً إننا نتحدث عن ثورة وليس عن مؤامرة، ثورة عمادها المفقرين، حيث البطالة عالية والأجر لا يفي بتحقيق أي مقدرة على العيش. وحيث الاستبداد فرض تدمير السياسة والثقافة، وتحكّم في مؤسسات المجتمع

المدنية، ومنع كل أشكال التعبير عن المطالب. وإذا بدأت الثورة بشعارات عامة، قد يعتبرها البعض ليبرالية فإن عمق الثورة هو هذا الوضع المزري الذي يعيشه الشعب، والذي جعله بكل هذه البطولة والاستشراس لتغيير السلطة.

إذن يجب أن نرى بأن الظرف الذي فرض الثورة هو ذاته الظرف الذي فجّر كل الثورات العربية. بغض النظر عن توضعات النظم على الصعيد الدولي. فالثورة هي نتاج تفجّر الصراع الطبقي الداخلي بالتحديد.

٢) أن المعارضة لم تكن تتوقع الثورة، ولقد عملت على ركوبها والاستفادة منها لتحقيق مصالحها هي، ولهذا فإن كل سياسات هذه المعارضة لا يجب أن توضع في سياق التعبير عن الثورة، بل هي تعبير عن مصالح ضيقة لفئات ليبرالية وأصولية، أو أوهام فئات وسطى فاجأتها الثورة فارتعبت وظلت تطرح سياسات أدنى من مطالب الشعب، ولا ترتقي لأن تعبّر عن الثورة.

بالتالي يجب أن يكون التمييز واضحاً بين الشعب البسيط والعفوي، المتدين أو الذي لا يهتم بهذا الأمر، وبين المعارضة التي كانت عبئاً على الثورة، وأضرت كثيراً في السياسات التي اتبعتها.

٣) حين تكون الثورة عفوية يمكن لأي كان أن يدعي مشاركته، وأن يعمل على تحويلها إلى سياق يخدم مصالحه. لهذا وجدنا القوى الأصولية (الإخوان المسلمين خصوصاً) يسعون بقوة علاقاتهم الإقليمية والدولية وقدرتهم المالية لكي يصبحوا هم القوة المعبّرة عن الثورة، سواء عبر تحالف كانوا هم الماسك بكل مفاصله، أو مباشرة عبر فصل المجموعات المسلحة الخاصة بهم، ومحاولة شراء المناضلين باستغلال الحاجة إلى المال والسلاح.

كما وجدنا كيف جرى التدفع لتأسيس تنظيم الطائفية هي كل ثقافته،

والقرون الوسطى هي المخزون الذي يعرفه. ونقصد جبهة النصرة، من أجل تسعير الصراع الطائفي بعد أن فشلت كل محاولات السلطة لتحقيق ذلك.

وهنا نجد أننا كيسار نخوض صراعاً واضحاً ضد كل هذه الميول والتوضعات، ونعتبر أن مواجهة السلطة لا تعني غض النظر عن هذه النتوء التي تشكل خطراً على الثورة.

٤) بالتالي نجد أن الثورة السورية تواجه ليس السلطة فقط، بل تواجه الخوف الهائل الذي نتج عن بدء الثورات عند السعودية ودول الخليج وكل النظم الأخرى، الذي دفعها إلى دعم السلطة أو تخريب الثورة عبر "أسلمتها" ومن ثم "تطييفها". هذا ما تفعله السعودية من خلال إرسال "الجهاديين"، وما تمارسه تركيا في مواجهة حزب العمال الكردستاني. وما تريده قطر لكي توصل "أصحابها" إلى السلطة، ونقصد هنا الإخوان المسلمين.

كل ذلك يصب في رفض الثورة والسعي لافشالها وتخريبها، عبر تطييفها بعد أسلمتها. هل نجحوا؟ لا نظن رغم ظهور دور هؤلاء، لكننا لازلنا نعتقد بأن الشعب البسيط والعفوي يريد غسقاط النظام من أجل تغيير واقعه الاقتصادي والاجتماعي وليس من أجل سلطة دينية أو طائفية أو سلفية.

٥) يتبيّن الآن أن الوضع الدولي لم يعد هو ذاته كما كان خلال الحرب الباردة، فقد سقطت الثنائية تلك، وتشكل العالم من قوى إمبريالية، تعاني من أزمة عميقة لم تستطع الخروج منها خلال السنوات الخمس السابقة، وربما لن تستطيع الخروج منها. وهي الآن في مرحلة تتغيّر فيها موازين القوى بينها، رغم ضعفها جميعاً، وبات يتشكل نظام "متعدد الأقطاب". وفي الموضوع السوري ظهر التحوّل الكبير لمصلحة روسيا خصوصاً، وظهر أن أميركا التي يجري الاتهام بأنها تمارس مؤامرة ضد "نظام الممانعة" تتوافق مع روسيا التي تحتكر الحل في سورية، وتدعم سيطرتها على سورية.

إن منطق الحرب الباردة قد انتهى، ومسألة الصراع ضد أميركا وحدها كإمبريالية بات جنوناً، لأن روسيا إمبريالية، والصين كذلك، وأن ضعف النمط الرأسمالي بفعل أزمته يدفع إلى ضعف الدول الإمبريالية. ولهذا تجري المؤامرة على الشعب السوري وعلى ثورته وليس على السلطة.

٦) بعد كل هذه المحددات التي لا بد من أن تحكم كل موقف ماركسي صحيح، يجب لحظ مدى الدموية التي تحكم السلطة، والتي تعبّر عن سلطة مافيا نهبت البلد طيلة عقود، وتحكمت بالاقتصاد، وباتت سلطة عائلية مافياوية بوليسية من الدرجة الأولى. وتلاحظون مدى التدمير الذي تحدثه، والذي لا يتعلق بوجود "عصابات مسلحة" بل يتعلق بعملية انتقام من الشعب الذي تمرّد على "حكم الآلهة"، وقرر أن ينهي سلطة نهبته وأذلته طيلة هذه العقود.

ما يمارس أبشع من أن يسمح لأي طرف وطني، وليس يساري فقط، بأن يدافع عن سلطة تمارسه. مهما كانت المبررات، ومهما كان الموقف السياسي.

٧) ومن ثم من أجل أن تتطور الثورة وتنتصر يجب أن تلقى الدعم من كل القوى الماركسية والوطنية، كل القوى التي تدافع عن الشعوب. وندعو إلى دعم اليسار لأن ذلك يسهم في تعزيز دوره في الثورة، وفي مواجهة كل الميول الانحرافية والأصولية والليبرالية التي تتعربش بالثورة.

في الذكرى الثانية للثورة ندعو لموقف موحد لكل اليسار في الوطن العربي، من الثورة السورية، ونطالب بالدعم الحقيقي، كما هو مطلوب منا أن ندافع وندعم كل الثورات العربية، ونقف مع اليسار الذي يقاتل الأصولية والليبراليين، وقوى المجتمع القديم، ذاتها القوى التي نقاتلها ونحن نخوض الثورة قبيل سقوط النظام.

علينا أن نوحد جهودنا من أجل أن يصبح اليسار قوة حقيقية في

الثورات، وأن يستطيع قيادتها من أجل الاستيلاء على السلطة وفرض نمط اقتصادي مجتمعي بديل يعبّر عن العمال والفلاحين الفقراء وكل المفقرين.

ندعو لموقف ماركسي صحيح لا يميز بين ثورة وأخرى على ضوء "مسطرة" قديمة، بل ينطلق من الواقع العياني كما تفرض الماركسية، ومن الصراع الطبقي كما تحدِّد.

في سورية ثورة بطولية، وفيها شباب يفل الحديد، وثقة تفرض أن يحقق هذا الشباب إرادته وليس أي إرادة مفروضة. لهذا تستحق أن يكون اليسار معها لا أن يتوه في مغمغات لاكها طويلاً دون أن يفهم مضامينها.

الثورة السورية منتصرة بالضرورة.

فهرس المحتويات

سلامة كيلة:

مواليد سنة ١٩٥٥ في بيرزيت فلسطين، بكالوريوس في العلوم السياسية من كلية القانون والسياسة جامعة بغداد سنة ١٩٧٩، ناشط سياسي في المقاومة الفلسطينية ثم في اليسار العربي. ماركسي.

يكتب في العديد من الصحف العربية منذ سنة ١٩٨١، مثل جريدة الوطن الكويتية، وجريدة السفير اللبنانية، وجريدة الحياة اللندنية والأخبار اللبنانية والشروق المصرية. والعرب اللندنية والشرق السعودية. وفي العديد من المجلات العربية مثل دراسات عربية والوحدة والطريق والنهج والفكر العربي وقضايا فكرية.

أصدر ما يقارب الـ ٢٠ كتاباً في الفكر والسياسة والاقتصاد والتاريخ. حول الماركسية وأزمة اليسار والحركة القومية، والواقع العربي والرأسمالية، وعصر النهضة والتاريخ الإسلامي، وقضايا الثورة والتنظيم.

المتوسط

المفقرون يخوضون صراعاً طبقياً ضد الطبقة المسيطرة. الطبقة التي تتسم بطابعها الريعي المافياوي. والتي تعتمد بنية سلطوية بالغة الفظاظة والعنف. رغم فوضى التنظيم لدى هؤلاء. وغياب الرؤية الفكرية الواضحة. والأحزاب التي تعبّر عنهم. كذلك النقابات واللجان والهيئات والتجمعات. هذه الوضعية الأخيرة هي التي سمحت بتغلغل أفكار ورؤى وأيديولوجيات مضادة لمصالحهم. وإلى المقدرة على إظهار الثورة في شكل أصولي سلفي «جهادي». دون أن نتجاهل أنّ ليس كل الثورة هي كذلك. بل أن الكتل الأكبر هي لصنف آخر يتسم بالبساطة. وعدم معرفة كيف يخوض الصراع. وبالفوضوية.

بالتالي فإن المسارب التي تغرق الثورة فيها هي نتاج غياب الفعل السياسي المعبّر عن هؤلاء المفقرين. والذي يطرح بديلهم وينظمهم من أجل تحقيقه. ومن المفترض أن هذا هو دور «نخب» ثورية (كانت تتسمى باليسار). لكن ظهر واضحاً أنه حين نهضت الثورات كان هؤلاء قد أصبحوا جثثاً محنطة. لا حول لها ولا قوة. وليست قادرة لا على فهم ما يجري ولا على الفعل فيه.

هذا ما جعل الصراع الطبقي يتلوّن بالأسود في كلا الجبهتين. وأن يفقد هدفه الأصلي سائراً في مسارات تحبط الثورة ذاتها. لنصل إلى حالة الاستعصاء التي باتت تفترض «عملاً جراحياً» لكي ينفتح أفق الصراع الطبقي من جديد. لكن في كل الأحوال المفقرون نهضوا. والطبقة المسيطرة باتت إلى زوال.


ISBN 978-91-87373-72-5
9 789187 373725

المتوسط